الجمهورية العربية السورية
جـــامـــعـــة حـــمـــاه
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية
السنة الثالثة

مقرر

النحو و مسائله

إعـــداد
الدكتور: محمد عبدو فلفل

للعام الدراسي:

2020-2019

المسألة الأولى

الأصل الذي اشتُقَت منه كلمة (اسم)

اختلف الكوفيون والبصريون في الأصل الذي اشتقت منه كلمة اسم ، فذهب الكوفيون إلى أنها من الوسم ، وذهب البصريون إلى أنها من السمو، وفيما يلي تفصيل القول في ذلك .

مذهب الكوفيين ودليلهم.

ذهب الكوفيون إلى أن كلمة (اسم) مشتقة من الوسم ، فأصلها وَسْـم ، على زنة (فَعْل) ولكن حذفت فاء الكلمة ،أي الواو، وعوِّض عنها بالهمزة ، فقيل اسم على زنة(اعْل) ، و دليل الكوفيين على ما ذهبوا إليه أن الوسم في اللغة هو العلامة التي يعرف بها الشيء ، والاسم وسم على المسمَّى ، أي علامة له يعرف بها .

مذهب البصريين،ودليلهم .

ذهب البصريون إلى أن الاسم مشتق من السمو ، ، وهو العلو في اللغة، يقال : سما الشيء يسمو إذا علا وارتفع ، وسُمِّيت السماء سماء لارتفاعها . والاسم يعلو المسمَّى ، ويدل على ما تحته من معنى . ومنهم من استدل على كون الاسم مشتقا من السمو بما رآه من أن الاسم أسمى من غيره من أقسام الكلم ، وهي الاسم والفعل والحرف ، ووجه كون الاسم أسمى عند هؤلاء من الفعل والحرف أن الاسم يُخْبَر به ، ويخبر عنه ، نحو " زيد ناجح" أما الفعل فيخبر به فقط نحو " زيد نجح " أما الحرف فلا يخبر به ، ولا يخبر عنه .
لذلك كله يرى البصريون أن الاسم من السمو، وأن أصله (سِمْو) على زنة (فِعْل) ولكن حذفت لامه ، أي الواو منه ، وعوِّض عنها بالهمزة في أوله ، فصار(اِسْم) على زنة (اِفع).

ردود البصريين على الكوفيين .

قال البصريون: إن استدلال الكوفيين على كون الاسم مشتقا من الوسم بأن الوسم في اللغة هو العلامة التي يعرف بها الشيء ، واسم الشيء هو العلامة التي يعرف بها وتميِّزه من غيره استدلال صحيح من ناحية المعنى ، ولكنه فاسد من ناحية اللفظ ، وما نحن بصدده لابد من مراعاة اللفظ فيه أيضا ، ويتضح فساد ما ذهبوا إليه من ناحية اللفظ من خمسة أوجه ، وفيما يلي توضيح هذه الأوجه الخمسة .

1- التعويض عن المحذوف في أول الكلمة .

أجمعنا على أن الهمزة في كلمة (اسم) للتعويض ، ومعروف أن المحذوف إذا كان أول الكلمة عُوِّض عنه بحرف في آخرها ، وذلك نحو (عدة) أصلها وِعْـد على زنة (فِعْل) ولكن حذفت فاؤها أي الواو من أولها ، فعوض عنها بهاء التأنيث في آخرها ، فقيل عدة على زنة عِلة . أما كلمة (ابن) فأصلها (بِنو) على زنة (فِعل) ولكن حذفت لامها أي الواو من آخرها، فعوضت عنها بالهمزة في أولها ، فقيل : ابن على زنة (اِفْع) ، ولمَّا عوض بالهمزة في أول كلمة (اسم) عن المحذوف دلَّ ذلك على أن هذا المحذوف هو لام الكلمة ، أي أنه آخر هذه الكلمة . وأن أصله (سمو) لا (وسم) كما دل أن وزنها (اِفْع) أيضا لا (اِعْل)

2- قولنا في الفعل: أسميت لا أوسمت .

نقول : أسميت الشيء بكذا ، ولو كان الاسم من الوسم لقيل في ذلك : أوسمته ، والجدير بالذكر أن أصل (أسميت) هو أسموت، ولكن قلبت الواو ياء عملا بالقاعدة التي تقول : تقلب الواو ياء إذا كانت في الكلمة رابعة فأكثر نحو أعليتُ ، و أدعيتُ ، والأصل أعلوت ، و أدعوت .

3- قولنا في التصغير: سُمَيَّيٌ، لا وسيم .

نقول في تصغير (اسم) سُمَيٌّ ، ولو كان من الوسم لقيل في تصغيره : وُسَيْم , وأصل سُمَيٌّ هو سُمَيْو ، ولكن قلبت الواو ياء ، و أدغمت الياء الأولى الساكنة في الثانية المتحركة عملا بالقاعدة التي تقول : إذا اجتمع الواو والياء في كلمة، والسابقُ منهما ساكن قلب الواو ياء ، وأدغم الياء الأول في الثاني ، و ذلك نحو (جيِّد وأصلها : جَيْوِد، وقيِّم ، وأصلها : قَيْوِم ، وسِيٌّ ، وأصلها : سِيْوٌ ، وكيٌّ ، وأصلها : كَوْيٌ ، وطَيٌّ ، وأصلها : طَوْي ، ولَيّ ، وأصلها : لَوْي)

4- قولنا في الجمع أسماء لا أوسام.

نقول في جمع اسم : أسماء ، ولو كان من الوسم لقيل في جمعه أوسام، والجدير بالذكر أن أصل أسماء هو أسماو ، ولكن قلبت الواو همزة لوقوعها طرفا في الكلمة بعد ألف زائدة عملا بالقاعد التي تقول : إذا تطرفت الياء أو الواو في الكلمة بعد ألف زائدة قلبت همزة ، وذلك نحو علاء ، وأصلها علاو ، وكساء ، وأصلها : كساو ، وبناء ، وأصلها بناي ، وذلك بخلاف (ياء) و(ناي) فياؤها متطرفة، ولكن الألف التي قبلها أصلية، فناي وزنها(فَعْل).

5- قولهم في إحدى اللهجات(سُما)

بعض العرب قالوا في الاسم : سُمَا ، وأصله سُمَوٌ ، كـ(علا) جمع (عُلَو) و(خطا) جمع(خطو) ولكن قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت سُمَا كـ(قال ، وأصلها : قَوَل ، وباع ،وأصلها : بَيَع) وسمع عن العرب قولهم: ما سُماك ؟ وهم يريدون : ما اسمك ؟ ومنه احتمالا[1] قول الشاعر:

والله أسماك سُما مباركا آثرك الله به إيثاركا .

رأي علم اللغة التاريخي المقارن.

سُمِع عن العرب في كلمة اسم عدة لغات ؛ **اِسْـم** بكسر الهمزة ، و**اُسْـم** بضمها، و**سِـم** بكسر السين ، و**سُـم** بضمها ، و**سُمَـأ** ، والجدير بالذكر أن مجيء هذه الكلمة بلا همزة وصل في (سِـم) و(سُم) يؤيد مذهب من يرى أن كلمة اسم هذه من المشتركات السامية ذوات الأصول الثنائية كـ (يد)و(دم) وغيرهما، أي أن همزة الوصل ليست من أصل الكلمة، وليست تعويضا عن محذوف، بل جيء بها للتمكن من البدء بالساكن، لأن العربية لا تبدأ بساكن. أي أنها في الأصل مكون من حرفيين فقط، عملا برأي من يرى أن الثنائية لا الثلاثية هي الأصل في بنية الكلم في اللغات السامية.

---

[1] - **نقول احتمالا، لأن البيت يحتمل أن(سما) فيه جاءت على لغة من يقول (سم) بكسر السين أو رفعها، أما الألف في(سما) فتحتمل أنها ألف تنوين النصب، كالتي في(يدا، ودما) لا الألف المنقلبة عن الواو كالذي يوجبه الأنباري. انظر لهذا الاحتراس ما قاله محيي الدين عبد الحميد تعليقا على هذا البيت في حواشي الإنصاف1/15-16.**

المسألة الثانية

القول في تقدُّم خبر(ليس) عليها

اختلف النحاة في جواز تقديم خبر ليس عليها ، كأن يقال " مريضا ليس زيد " فمنع ذلك الكوفيون، ووافقهم على ذلك المبرد من البصريين ، وأجاز ذلك سائر البصريين كما يفهم من كلام ابن الأنباري الذي ينص هو نفسه على أن سيبويه لم يعرض لهذه المسألة ، وفيما يلي نعرض أدلة كل من المذهبين ، كما نعرض رأي ابن الأنباري فيها .

أولا: أدلة الكوفيين

استدلَّ الكوفيون على منعهم تقدم خبر (ليس) عليها بما يلي :

1- جمود (ليس)

قال الكوفيون (ليس) فعل جامد ، لذا لا يجري مجرى الفعل المتصرف في العمل، فلا يعمل في معموله المتقدم عليه خلافا للفعل المتصرف ، لذا يقال : زيدا أكرمت ، ولا يقال : مريضا ليس زيد .

2- حمل (ليس) على (ما) النافية .

حمل الكوفيون (ليس) في هذه المسألة على (ما) النافية العاملة عمل (ليس) لما يجمع بينهما من دلالة كل منهما على نفي الحال ، ومعروف أن(ما) العاملة لا يجوز أن يتقدم خبرها عليها ، فلا يقال : شاعرا ما زيد ، وكذلك لا يجوز تقدم خبر (ليس) عليها ، فلا يقال: شاعرا ليس زيدا.

3- غلبة الحرفية على (ليس)

استدل الكوفيون على منعهم تقدم خبر (ليس) عليها بعدم رسوخها في الفعلية ، وبشدة شبهها بالحرف، ومن معالم شبهها بالحرف إهمالها في **قول بعض العرب " ليس الطيبُ إلا المسكُ "** ومن معالم ذلك عدم اقترانها بنون الوقاية لدى اتصالها بياء المتكلم في قول أعرابي **" عليه رجلا ليسي "** لمن قال له : فلان يتهدَّدك . ومعلوم أن الفعل يجب اقترانه بنون الوقاية إذا اتصلت به ياء المتكلم ، فيقال : ساعدني ، أما الاسم فلا تقترن به نون الوقاية لدى اتصاله بهذه الياء ، فيقال : بيتي ، وحاملي، ومعاتبي .

ثانيا : أدلة البصريين .

1- السماع (مجازا)

ويتمثل ذلك **بقوله تعالى : ولئن أخَّرْنا عنهمُ العذابَ إلى أُمَّة معدودة لَيَقُولُنَّ : ما يحبسه ؟ ألا يومَ يأتيهم ليس مصروفا عنهم** ، ووجه استدلال البصريين بهذه الآية أنه تقدم على (ليس) معمول خبرها ، ولا يجوز أن يقع المعمول إلا حيث يمكن أن يقع العامل ، فهنا تقدم (يوم) وهو ظرف منصوب بخبر ليس (مصروفا) أي أن (يوم) معمول لخبر(ليس) ولو لم يجز تقديم خبرها عليها لما تقدم عليها في هذه الآية معمول خبرها لأنه - كما قلنا- لا يقع المعمول إلا حيث يمكن أن يقع عامله .

والجدير بالملاحظة أن إجازة البصريين لتقدم خبر ليس عليها، لا تقوم على سماع عن العرب المحتج بكلامهم، بل على أصول نظرية العامل، وأن من خالف البصريين في هذا الإجازة لم يحتجوا لصحة مذهبهم على أن السماع لم يأت بتقديم خبر ليس عليها، بل احتجوا كما سنلاحظ على أصول نظرية العامل أيضا ، مما يشي بعمق تحكم نظرية العامل في أحكام العربية، وذلك بغض النظر عما إذا كانت الظاهرة المدروسة مسموعة أو غير مسموعة .

2- أصالة العمل في الأفعال .

قال البصريون يدل على جواز تقدُّم خبر (ليس) عليها أنها فعل ، والعمل أصل في الأفعال ، والذي يدل على فعليتها اتصالها بضمائر الرفع كـ(لست ، وليسوا 00) واتصالها بتاء التأنيث الساكنة، وعملها في النكرات والمعارف كسائر الأفعال ، لذا يجوز تقدم خبرها عليها .

3- فساد حمل (ليس) على (ما) النافية .

يقول البصريون : لا يجوز أن تحمل (ليس) على (ما) النافية في عدم جواز تقدم خبرها عليها ، لأن (ليس) تخالف (ما) بدليل أنه يجوز أن يتقد م خبر ليس على اسمها ، فيقال " ليس سعيدا زيد" ، ولا يجوز تقديم خبر (ما) على اسمها ، فلا يقال " ما سعيدا زيد "

ثالثا : رأي ابن الأنباري في هذه المسألة .

اختار ابن الأنباري في هذه المسألة مذهب الكوفيين، وهو عدم إجازة تقدم خبر (ليس) عليها، وفـنَّـد أدلَّة البصريين على النحو التالي :

1-إسقاط دليل البصريين السماعي . قال ابن الأنباري : لا دليل للبصريين في قوله تعالى **" ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم "** لأن (يوم) ليس منصوبا على الظرفية الزمانية ، بل مبني على الفتح في محل رفع على الابتداء ، وخبره (ليس مصروفا عنهم) وكأن المعنى : أن يوم يأتيهم العذاب قادم لا محالة . واسم الزمان قد يبنى إذا باشر مبنيا أو أضيف إلى الجملة ، ومن ذلك قراءة بعضهم **" هذا يومَ ينفع الصادقين صِدْقُهم .** وعلى التسليم بأن كلمة (يومَ) من قوله **تعالى " ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم "** منصوبة على الظرفية فليس عاملها هو الخبر (مصروفا) بل عاملها فعل محذوف ، **وكأن التقدير: يلا زمهم يوم يأتيهم العذابُ** ، وإنما حذف هذا المقدر لدلالة السياق عليه من قبل .

2- إعمال ليس في منزلة بين منزلتين قال ابن الأنباري : لا دليل للبصريين على مذهبهم إلى جواز تقديم خبر ليس عليها في أن العمل أصل في الأفعال ، لأن أصالة العمل في الأفعال تكسبها القدرة على العمل ، وليس من اللازم أن تكسبها القدرة على التصرف في العمل كأن تعمل وهي متأخرة عن معمولاتها ، و الجدير بالذكر أن تصرُّف الفعل في العمل في معمولاته مشروط بكونه فعلا متصرِّفا، لا بمجرد كونه فعلا ، لذا كانت (ليس) من حيث العمل في منزلة بين منزلتين ، فهي عاملة للنصب والرفع لأنها فعل- كما لاحظنا- والعمل أصل في الأفعال ، ولكنها لم تتصرف في عملها تصرف الأفعال المتصرَّفة لأنها فعل جامد ، وجمودُها منعها من العمل في خبرها إذا كان متقدما عليها .

3- جواز حمل (ليس) على (ما) النافية. قال ابن الأنباري يجوز أن تحمل (ليس) على (ما) في منع تقدم خبرها عليها، وذلك لِعـلـَّة جامعة بينهما ، وهي دلالة كل منهما على نفي الحال ، وأما منع البصريين لذلك الحمل بدعوى أن (ليس) تختلف عن (ما) بجواز تقديم الاسم على الخبر مع (ليس) وامتناع ذلك مع (ما) فـردَّه ابن الأنباري بأنه ليس من اللازم لحمل الشيء على الشيء أن يكونا متطابقين في كل الأحكام ، بل لا بد من أن يكون بينهما مباينةٍ ما في بعض هذه الأحكام ، و(ليس) أخذت شبه الفعلية من (كان) لأنها فعل مثلها كما بيَّـنا ، فعملت النصب والرفع ، كما أخذت شبه الحرفية من (ما) وهو نفيها الحال ، فامتنع تقدم معمولها عليها ، فكانت من حيث

العمل - كما قلنا - في منزلة بين منزلتين ، وهي اتصافها بالقدرة على العمل نصبا ورفعا، لأنها فعل، وامتناع تصرفها في هذا العمل،لذا امتنع تقدم خبرها عليها ، وذلك لجمودها من جهة ، ولشبهها بـ(ما) الحرفية من جهة ثانية .

المسألة الثالثة

هل يجوز للضرورة منع صرف الاسم المصروف ؟

أجمع النحويون على أنه يجوز للضرورة الشعرية أن يُصْرَف الممنوعُ من الصرف ، ولكنهم اختلفوا في أن يجوز لهذه الضرورة مَنْعُ صرف الاسم المصروف ، فأجاز ذلك الكوفيون، وبعضُ البصريين، ووافقهم على ذلك كما سنرى ابن الأنباري، ولم يجز هذه المسألة جمهور البصريين، وفيما يلي عرض لكلا المذهبين مصحوبا بحجج أصحابه وأدلتهم :

إجازة الكوفيين منع صرف الاسم المصروف للضرورة، و أدلتهم .

يُنْسَب إلى الكوفيين وبعض البصريين أنهم أجازوا للضرورة منع صرف الاسم المصروف ، وقيَّد بعضهم نسبة ذلك إلى الكوفيين بأن يكون الاسم في هذه الحالة علماً دون غيره من الأسباب ، وذلك لقوة هذا السبب بدليل كثرة كونه أحد سببين لمنع الاسم من الصرف في النثر كالعلمية و العجمة، والعلمية والتأنيث، والعلمية ووزن الفعل، واحتج الكوفيون لمذهبهم هذا بالقياس، وبالسماع ، وفيما يلي عرض لذلك .

حجة الكوفيين القياسية

تمثَّلت حجة الكوفيين القياسية لإجازتهم في الضرورة منع صرف الاسم المصروف بأنه قد يحذف للضرورة الحرف المتحرك مع حركته ، وإذا أمكن ذلك كان ما نحن فيه أولى، لأن منع الاسم من الصرف لا يزيد على حذف الحرف الساكن، وهو نون التنوين، ولا شك أن حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك، ومما حُذِف فيه الحرفُ المتحرك مع حركته للضرورة قول الشاعر :

فبيناهُ يشري رحلَه قال قائلٌ لمن جملٌ رخوُ الملاطِ نجيبُ

فأصل الكلام (فبينا هو يشري) ولكن حُـذِفَ واو الضمير مع حركته للضرورة ، وإذا كان ذلك فأن يُمْنَعَ في الضرورة صرف الاسم المصروف أولى لأن المنع من الصرف - كما قلنا- لا يزيد على حذف الحرف الساكن ، وهو نون التنوين الساكنة ، ولا شك أن حذف الحرف الساكن أهون من حذف الحرف المتحرك ، ولذلك كان أبو بكر بن السراج يقول : لو صحَّت الرواية في ترك صرف ما ينصرف لم يكن بأبعد من قوله : **فبيناه يشري رحله00** ، وسنلاحظ أن رواية منع صرف الاسم المصروف للضرورة رواية صحيحة، و هي التي تمثِّـل أدلتنا السماعية على صحة ما أجزناه في الضرورة من منع صرف الاسم المنصرف، وفي الفقرة التالية عرض لبعض هذه الأدلة السماعية.

حجة الكوفيين السماعية

تتمثل حجة الكوفيين السماعية لإجازتهم في الضرورة منعَ صرف الاسم المصروف بكثرة سماع ذلك في الشعر، واللافت في معظم شواهدهم هو أن الاسم الممنوع من الصرف فيها اسم علم، مما يرجح أن إجازة

الكوفيين في الضرورة منع صرف الاسم المصروف ليست مطلقة ، بل مقيدة بكون هذا الاسم علما، ومن شواهدهم على ذلك ما يلي :

- طلبَ الأزارقَ بالكتائب إذ هوتْ ***بشبيبَ*** غائلةُ الثغور غدورُ
- قالت أُميمةُ : ما***لثابتَ*** شاخصا عاري الأشاجع ناحلا كالمُنْصُلِ
- فما كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقانِ ***مرداسَ*** في مجمع

مذهب البصريين عدم جواز منع صرف ما ينصرف للضرورة.

لم يجز البصريون في الضرورة الشعرية منعَ صرف الاسم المصروف، وحجتهم في ذلك أن منع الاسم من الصرف خروج به عن أصله ، فالأصل في الاسم أن يكون منونا ،ومُنِعَ بعضُه التنوينَ أي الصرفَ - كما هو معروف- لعلتين اجتمعتا فيه، أو لعلة تقوم مقام العلتين، ولا يصح إخراج الاسم عن أصله لغير علة، لا في الضرورة ، ولا في غيرها ، لأن الضرورة الشعرية تعني فيما تعنيه العودة بالأشياء إلى أصول مهجورة، لذلك أجزنا للضرورة صرف الاسم الممنوع من الصرف، لأن في ذلك عودة به إلى أصله ، وهو التنوين ، أما منعه الصرفَ من غير علة فلا يجوز لا في الضرورة ، ولا في غيرها، وذلك لما فيه - كما قلنا- من العدول بالاسم عن أصله لغير علة ، لذلك أبطل البصريون ما استدل به الكوفيون من الأدلة السماعية بتأويلها على غير ما حملها عليه الكوفيون حينا، وبردِّ روايات بعضها الآخر بروايات أخرى حينا آخر، والحقيقة أن ردَّ الرواية بالرواية مسلكٌ غير علمي في دراسة الظاهرة اللغوية، لأن و جود روايتين أو أكثر للنص يعني أن كلا منها يمثل حالة لغوية، يجب دراستها والعناية بها وتحليلها وبيان الموقف منــهــا.

أمَّا ردُّ البصريين لحجة الكوفيين القياسية في هذه المسألة المتمثلة بحمل منع الاسم المنصرف من الصرف في الضرورة على حذف الحرف المتحرك مع حركته في قوله **" فبيناه يشري رحله "** ففحواه أن حذف الواو المتحركة من (هو) في هذا الشاهد لا يجعلها كلمة ملتبسة بغيرها لذا جاز هذا الحذف في الضرورة ، أما منع الاسم المصروف من الصرف لغير علة من العلل المعروفة فيجعل الأسماء المصروفة تلتبس بالأسماء غير المصروفة .

موقف ابن الأنباري :

رجَّح ابن الأنباري في هذه المسألة مذهب الكوفيين، وهو أنه يجوز للضرورة منع صرف الاسم المصروف، وفي ذلك يقول**(والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ ، لا لقوته في القياس)**وأكَّد ابن الأنباري استدلال الكوفيين لهذه المسألة بحذف الحرف المتحرك للضرورة في قول **الشاعر : فبيناه يشري** 00 رادَّاً حجج البصريين من والوجهين التاليين :

الأول: أنه لا حجة لهم فيما زعموه من أن حذف الحرف المتحرك مع حركته في قول الشاعر (بيناه) إنما جاز لأنه لا يُلْبِس الضمير(هو) بغيره ، لأن الصحيح أن هذا الحذف قد يلبسه بضمير النصب المتصل، فالهاء في قولنا مثلا **: زيد غزاه** ، على أن الهاء ضمير نصب مفعول به تلتبس بهاء ضمير الرفع المنفصل المؤكد للفاعل في قولنا مثلا **: زيد غزاه** بحذف الواو إذا كان المراد **" زيد غزا هو "** .

الثاني : أنه لا حجة للبصريين فيما زعموه من أن إجازة منع صرف الاسم المصروف للضرورة تجعل الأسماء المصروفة تلتبس بالأسماء الممنوعة من الصرف؛ لأن هذه الإجازة مقصورة على الشعر، والقانون اللغوي كما تقولون أنتم أيها البصريون إنما يتحصل بالكلام أي بالنثر؛ لا بالشعر وحده ،لأن الشعر مركب ضرورة ، والأصل ألا يُكْتَــفــى بالشواهد الشعرية في بناء القاعدة، بل يجب أن يساندها في ذلك شواهد نثرية .

المسألة الرابعة
الاختلاف في إعراب الأسماء الستة

مـقـدمـــــة: اختلف النحاة في علامة إعراب الأسماء الستة ، وفيما يلي أبرز آرائهم في هذه القضية :

1- **الأسماء الستة معربة بالحركة والحرف معا** .وهذا مذهب الكوفيين فقد رأوا أن الأسماء الستة معربة من مكانين ، أي أن كلا منها له علامتا إعراب ، هما الصائت الطويل في آخره والحركة القصيرة السابقة لهذا الصائت والمجانسة له .

2- **الأسماء الستة معربة بالحرف فقط ،والحركة توطئة له** وهو مذهب البصريين الذين رأوا أن الأسماء الستة معربة من مكان واحد ، أي أن لكل منها علامة إعراب واحدة ، هي الصائت الطويل الذي في آخره، والحركة المتقدمة عليه تمهيد له.

3- **الأسماء الستة معربة بالحركة، والحرف، أي الصائت الطويل الذي يليها إشباع لها**. وهذا مذهب أبي عثمان المازني، فقد رأى أن الأسماء الستة لها علامة إعراب واحدة ، وهي الحركة التي على الحرف الصامت السابقة والمجانسة للصائت الطويل الذي يكون في آخر كل من الأسماء الستة، و يرى المازني أن الصامت المتحرك هو حرف الإعراب، أما الصائت الطويل نفسه فهو إشباع للحركة التي قبله والممثلة للعلامة الإعرابية . وفيما يلي تفصيل القول في هذه المذاهب .

تـمـهـيـد

قبل الخوض في توضيح المذاهب السابقة ومناقشتها يحسن التذكير بالأسماء الستة ، وبمختلف طرق استعمال العرب لها ، لما في ذلك من إلقاء للضوء على ما نحن بصدد الحديث عنه . وفي ذلك نقول : الأسماء الستة هي : **أبٌ، أخٌ ، حمٌ ، فُو ، ذو ، هنٌ .** ويجعلها بعضهم خمسة مسقطا منها (هن)لأنه لم يَشِعْ في الفصيح من كلام العرب لغة الإتمام في هذه الكلمة ، أي لغة الإعراب بالأحرف ، علماً أن في هذه الأسماء ثلاث لغات ، أو ثلاث لهجات ، وهي ما يلي:

1-لغة الإتمام، أي لغة الإعراب بالأحرف . وهي الألف في النصب ، والواو في الرفع ، والياء في الجر ، وهذه هي اللغة الفصحى في غير (هن) من هذه الأسماء ، لأن الفصحى فيها كما سنرى هي لغة النقص ، أو الحذف . ومعروف أن إعراب هذه الأسماء بالحروف على هذا النحو مشروط بأن تكون مفردة، أي ليست مثناة، ولا مجموعة، وأن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم ، وأن تكون غير منسوبة ، وغير مصغَّرة .

2-لغة النقص أو الحذف . وهي أن تعامل هذه الأسماء في الإعراب معاملة الأسماء التي حذف أحد أصولها كـ(يد ، دم ، وغد) أي أن علامة إعراب الأسماء الستة في هذه اللغة أصليةٌ ، وهي الضمة في الرفع ، والفتحة في النصب ، والكسرة في الجر ، و هذه اللغة مقصورة عند الجمهور على السماع في غير (هنٍ) وعلى هذه اللغة **يقال : هذا هنُك ، ورأيتُ أخَك ، ومررت بأبِك .**

3-لغة القصر ، والمراد بذلك التزام الألف في هذه الأسماء، وإعرابها إعراب الأسماء المقصورة ، أي بعلامات إعراب أصلية مقدرة على آخرها لتعذر ظهورها على الألف . وعلى لغة القصر هذه، غير المقيسة، أي المقصورة على السماع عند الجمهور **يقال " رأيت أخاك ، وجاء أخاك ، ومررت بأخاك " وعليها جاء المثل المشهور " مكره أخاك لا بطل "**

هذه هي مختلف لغات العرب في التعامل الإعرابي مع ما يعرف بالأسماء الستة ، وفيما يلي عرض لأبرز مذاهب النحاة فيما يعرف بلغة الإتمام من هذه اللغات :

أولا : للأسماء الستة علامتا إعراب ، وهو مذهب الكوفيين .

ذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة معربة من مكانين أي أن لكل منها علامتي إعراب ، هما الصائت الطويل في نهاية الاسم والحركة السابقة لهذا الصائت والمجانسة له ، وحجتهم لذلك أن إعراب هذه الأسماء عندما لا تكون مضافة هي الفتحة والضمة والكسرة ، ويجب أن تبقى هذه علاماتِ إعرابها أيضا في حال إضافتها ، لأن الأصل في الاسم أن تكون علامة إعرابه هي نفسها في حالتي الإفراد والإضافة . أما الواو والألف والياء في الأسماء الستة فتجري مجرى الحركات السابقة لها بدليل أن هذه الأحرف تتغير أيضا كالحركات بتغير المحل الإعرابي للاسم ، مما يؤيد أن الضمة والواو علامتا الرفع في هذه الأسماء ، كما أن الفتحة والألف علامتا النصب ، والكسرة والياء علامتا الجر ، وكل ذلك يؤيد أيضا أن الأسماء الستة تعرب من مكانين ، وزعم الكوفيون أن هذه الأسماء إنما أعربت من مكانين لقلة أحرف الواحد منها ، وهذا مردودٌ بنحو (غد، ودم ، ويد) فإنها قليلة الحروف ولا تعرب إلا من مكان واحد سواء أكانت مفردة أم مضافة، يضاف إلى ذلك أن زعمهم أن ما قبل هذه الصوائت من حركات هي علامات إعراب للاسم في حالتي إفراده وإضافته بدليل تغيرها بتغير المحل الإعرابي للاسم مردود بأن هذه الحركات إنما تغيرت توطئة للحروف التي بعدها ، لأنها من جنسها ، فالكسرة توطئة للياء في الجر ، والضمة توطئة للواو في الرفع ، والفتحة توطئة للألف في النصب، بل الثابت علميا أننا أمام صائت طويل واحد، هو الألف، أو الواو أو الياء، لا صائتين، طويل مسبوق بثان قصير يجانسه.

ثانياً: للأسماء الستة علامة إعراب واحدة هي الحروف فقط ، وهو مذهب البصريين .

ذهب البصريون إلى أن الأسماء الستة معربة من مكان واحد ، وليس لكل منها إلا علامة إعرابية واحدة ، وحجتهم في ذلك أن الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لإزالة اللبس والفرق بين المعاني المختلفة من فاعلية ومفعولية وغيرهما، وهذا الأمر يكون بإعراب واحد ، فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين، لأن أحدهما يقوم مقام الآخر بدليل أنهما لا يجمعون في الكلمة الواحدة بين علامتي تأنيث، لذا لا يقولون في جمع (مسلمة، وصالحة ، وشجرة) : مسلمتات ، وصالحتات ، وشجرتات ، بل مسلمات ، وصالحات ، وشجرات بحذف علامة تأنيث المفرد استغناء عنها بعلامة تأنيث الجمع ، وكذلك هنا يُسْتَغنى بعلامة إعراب الإضافة - وهي الحرف- عن علامة إعراب الإفراد ، وهي الحركة .

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه ، وفسادِ ما ذهب إليه الكوفيون أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب بدليل أنه ليس للمعرَب في كلامهم إلا علامة واحدة ، أما ما ذهبوا إليه فليس له نظير في كلام العرب لأنه ليس في كلامهم معرب له علامتا إعراب[1] ، فبان بذلك أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب ، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم ، والمصيرُ إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما لا نظير له .

[1] - رُدَّ على البصريين ذلك بنحو (امْرُؤ) و(امرِئ) و(امْرَأ)،فهذه الكلمة مثلا تعرب بحركة حرفها الأخير وحركة ما قبله في مختلف المحال الإعرابية نصباً ورفعاً وجراً .

ثالثا : علامة إعراب الأسماء الستة الحركات، والحروف إشباع لها . وهذا مذهب المازني :

ذهب أبو عثمان المازني إلى أنَّ ثاني حرفي الأسماء الستة كالباء في(أب) هو حرف الإعراب ، وأن علامات الإعراب فيها هو ما يكون على هذا الحرف من حركات (الفتح والضم والكسر) وليست الألف ، والواو، والياء التالية لهذه الحركات سوى إشباعٍ أو مَطْلٍ لهذه الحركات ، والدليل على ذلك عند المازني أن إشباع الحركات القصيرة ، أي تحوُّلها إلى صوائتَ طويلة جاء كثيرا في استعمال العرب ، ومنه قول الشاعر :

وأنني حيثما يثني الهوى بصري من حيثما سلكوا أدنو فأنظورُ

والأصل : فأنظُــرُ، م ومن هذا القبيل قوله :

أقولُ إذْ خرَّت على الكَلْكَال يا ناقتا ما جُلْتِ من مجالِ

والأصل : الكلكَل، أي الصدر، ومن هذا القبيل قوله :

تنفي يداها الحصى في كلِّ هاجرة نفيَ الدراهيم تنقادُ الصياريفِ

والأصل الدراهم ، جمع درهم، والصيارف، جمع صيرِف.

ردُّ ابن الأنباري على مذهب المازني.

ردَّ ابن الأنباري استدلال المازني بهذه الأبيات ونحوها على أن الصوائت الطويلة في الأسماء الست ليست علامات إعراب بل إشباعا لعلامات الإعراب قائلا : **هذا القول ظاهر الفساد ، لأن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر كما أنشده من الأبيات ، وأما في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بإجماع ، وها هنا بالإجماع** نقول في حال الاختيار : هذا أبوك ، ورأيت أباك ، ومررت بأبيك ، وكذلك سائرها ، فدل على أنها ليست للإشباع عن الحركات ، وأن الحركات ليست للإعراب .

ترجيح . الراجح في ضوء الدرس الصوتي الحديث أن علامات الإعراب في الأسماء الستة في لغة الإتمام هي الحروف ،أي الصوائت الطويلة ، وأن الحركة السابقة والمجانسة لكل من هذه الحروف من فتح وضم وكسر إنما هي جزء من هذه الصوائت الطويلة، وليست صوائت أخرى مستقلة، أما الأحرف الحاملة أو السابقة لهذه الحركات الطويلة كالباء من (أب) والخاء من (أخ) فهي أحرف الإعراب .

المسألة الخامسة
هل يجوز العطف على الضمير المخفوض بلا إعادة الخافض ؟

تمهيد.

اختلف الكوفيون والبصريون في جواز العطف على الضمير المخفوض بلا إعادة خافضه في اللفظ ، أو في التقدير، **وذلك نحو" مررت بك وزيدٍ "** فقد أجاز الكوفيون ذلك وحجتهم السماع من مختلف مصادره شعراً ونثراً، ومنع ذلك البصريون بحجج ذات طبيعة عقلية قياسية في المقام الأول ، والصواب في ذلك مذهب الكوفيين، وذلك لشيوع هذه الحالة في المسموع من كلام العرب - ولا سيما الشعر- شيوعا لا يُقْبَل معه التأويل ، أو الحملُ على الشذوذ ،ولأن الأصل في القاعدة أن تُبْنَى على ما هو فاشٍ في كلام العرب المحتج بكلامهم ، وهذا هو رأي غير قليل من متأخري النحاة في مسألتنا هذه ، وفي مقدمتهم أبو حيا ن الأندلسي ، وفيما يلي تفصيل القول في مذهب كل من الكوفيين والبصريين في هذه المسألة .

أولاً : مذهب الكوفيين .

أجاز الكوفيون العطف على الضمير المخفوض بلا إعادة الخافض،لا لفظاً، ولا تقديراً ، وحجتهم القوية على ذلك شيوع هذه الحالة في القرآن الكريم ، وفي كلام العرب . وفيما يلي عرض بعض شواهدهم على هذه المسألة من القرآن الكريم ، ومن الشعر، من شواهدهم القرآنية قوله تعالى :

-**واتقوا الله الذي تساءلون *به والأرحامِ إنَّ الله كان عليكم رقيبا*** . النساء4/
وموطن شاهد الكوفيين في هذه الآية هو(والأرحامِ) حيث قرِئ في قراءة مشهورة بكسر الأرحام عطفاً على الهاء من (به) و الأصل أن يقال فيه : تساءلون به، وبالأرحامِ .

- **لكنِ الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أُنْزِلَ *إليك* وما أُنْزِلَ من *قَبْلِكَ* *والمقيمين* الصلاة . النساء 162/4**
فـ(المقيمين) عند الكوفيين في موضع خفض بالعطف على الكاف من (إليك) والأصل : يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة من الأنبياء عليهم السلام ، ويجوز أيضا عندهم أن يكون معطوفاً على الكاف من (قبلك) والأصل : ومن قبل المقيمين الصلاة من أمتك .

ومن شواهد الكوفيين الشعرية على جواز العطف على المضمر المجرور بلا إعادة الخافض لا لفظا، ولا تقديرا قول الشعر :

- **فاليومَ قرَّبْتَ تهجونا وتشتِمُنا فاذهب فما *بك والأيام* من عجب**
فـ(الأيامِ) مخفوضٌ لأنه معطوف على الكاف من(بك) الأصل : فما بك وبالأيام من عجب.

- **أكرُّ على الكتيبة لا أبالي *أفيها* كان حتفي *أم سواها***
فالشاعر عطف (سواها) على الهاء من (فيها) بلا إعادة الخافض ، والأصل أن يقال : أفيها كان حتفي أم في سواها .

- تُعَلَّقُ في مثل السواري سيوفُنا وما بينها والكعب غُوطٌ نفانِفُ .[1]
فـ(الكعب) مخفوضٌ بالعطف على الضمير المخفوض في (بينها) والأَصل : وما بينها وبين الكعب غُوطٌ نفانِفُ.

ولهذه الشواهد القرآنية والشعرية نظائر ليست قليلة، جاء فيها العطف على الضمير المخفوض بلا إعادة الخافض في الظاهر ، والأصل حمل الكلام على الظاهر ما أمكن ، ولذلك أجاز الكوفيون هذه المسألة ، وهي العطف على الضمير المخفوض بلا إعادة الخافض لا في اللفظ ولا في التقدير .

ثانياً : مذهب البصريين وحججهم وردودهم .

لم يجز البصريون العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الخافض لفظا أو تقديرا، ومن الحجج التي احتجوا بها لمذهبهم هذا ما يلي :

1- من حجج البصريين

1- **الجار والمجرور بمنزلة الكلمة الواحدة،** أي أن الجار مع المجرور كالشيء الواحد ، فإذا عطفتَ الاسم الظاهر على الضمير المجرور بلا إعادة الجار تكون كأنك عطفت الاسم على الحرف ، وهذا لا يجوز،لأن المتعاطفين يجب أن يتفقا في الحكم الإعرابي، والأسماء معربة ذوات محل إعرابي دائما، أما الأحرف فمبنية، ولا محل لها دائما ، لذا نوجب أن يعاد هذا العامل مع مجروره ، و لو كان هذا المجرور اسما ظاهرا معطوفا على الضمير المخفوض . والحقيقة أن دعوى البصريين هذه زعمٌ لا سند له، فالجار والمجرور على تلازم العلاقة العضوية بينهما عنصران لغويان مختلفان، عند النحاة أنفسهم كوفيين وبصريين، وذلك ببساطة، لأنهما عامل، ومعمول، والعامل لا يمكن منطقيا أن يكون جزءا من معموله، لأن الشيء لا يعمل في نفسه، أي أن الشيء لا يصح منطقيا أن يكون علة نفسه !!

2-**لزوم عطف المضمر المجرور بإعادة الخافض**. أي أنه لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور إلا مقترنا بخافضه ، فلا يجوز أن يقال : مررتُ بزيدٍ وكَ ، أي : مررت بزيد وبك ، و كذلك ينبغي أن لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور إلا بإعادة الخافض معه لفظا أو تقديرا . لأن الأسماء مشتركة في العطف ، والاسم الذي لا يصلح أن يكون معطوفا لا يصلح أن يكون معطوفا عليه .

والصحيح ألا يوافق البصريون في حججهم هذه لأنها حجج عقلية تجافي ما عليه المستعمل في كلام العرب. والقاعدة تبنى في المقام الأول على السماع ، لا على الحجج العقلية النظرية .

2-رد البصريين لشواهد الكوفيين .

لاحظنا من قبل أن الدليل النصي أي السماع هو الذي استدل به الكوفيون على مذهبهم في هذه المسألة ، وهو جواز العطف على المضمر المخفوض بلا إعادة الخافض ، وأن مصدر سماعهم هذا هو القرآن الكريم ، والشعر العربي ، أما شواهد الكوفيين القرآنية فردها البصريون بتأويلها على خلاف ما حملها الكوفيون عليه ، وهو ما فعلوه في ردهم شواهد الكوفيين الشعرية مضيفين إلى ذلك هنا أن هذا المسموع من الشواهد الشعرية إن لم يتسنَّ

---

[1] - السواري : جمع مفرده سارية ، وهي العمود الطويل ، والغُوط جمع مفرده غائط ، وهو المُطْمَئِنُّ من الأرض ، و النفانف : جمع مفرده نَفْنَفُ ، وهو الهواء بين شيئين ، والمراد أن قومه طوال ،فما بين حمائل سيوفهم المعلقة بأكتافهم والأرض مسافة طويلة .

تأويله فهو في ظاهره من الشاذ الذي يحفظ ، ولا يقاس عليه ، وفيما يلي تفصيل القول في رد البصريين لبعض شواهد الكوفيين على هذه المسألة ، سواءٌ أكانت هذه الشواهد قرآنية أم شعرية :

ـ *أمَّا قوله تعالى :* **واتَّقوا الله الذي تساءلون به والأرحام** فليس فيه حجة لما ذهب إليه الكوفيون لأن الواو في (والأرحام) يمكن أن تكون للقسم وليست للعطف ، مما يعني أن الأرحام إنما جُرَّ لأنه مقسم به ، لا لأنه معطوف على المضمر المخفوض ، وجواب القسم هو **قوله تعالى : إن الله كان عليكم رقيبا .** ثمَّ إنه على التسليم بأن جر(الأرحام) بالعطف فهو بباء مقدرة ، وليس لأنه معطوف على مضمر مخفوض بلا إعادة الخافض كما زعم الكوفيون .
وأما قوله تعالى : **والمؤمنون يؤمنون بما أُنْزِلَ إليكَ ، وما أنزل من قبلك ، والمقيمين الصلاة،** فليس(المقيمين) مجرورة لعطفها على الضمير المخفوض ـ أي على الكاف في(إليك) أو(قبلك) ، بل منصوبة بفعل مقدر ، والتقدير: أمتدح أو أ عني المقيمين الصلاة، وذلك لأن العرب قد تنصب على المدح عند تكرر العطف، أو الوصف، ثم إن سلَّمْنا بأن (المقيمين) مجرورة لعطفها على مجرور ، فليست معطوفة على الضمير المخفوض ، بل على الاسم الموصول الظاهر(ما) في قوله تعالى : يؤمنون بما أنزل إليك، أي : يؤمنون بما أنزل إليك، وبالمقيمين الصلاة .

ـ*وأمَّا قول الشاعر* : **00 فما بك *والأيام* من عجب** . فليس الأيام مجرورة لعطفها على الكاف من (بك) بل جرها بالواو الدالة هنا على القسم ، والمعنى والتقدير : فأقسم والأيامِ ما بك من عجب .

ـ*وأمَّا قول الآخر00* ***فما* بينها والكعب غُوطٌ نفانفُ** فليس (الكعبِ) منه مجرورة لعطفها على الهاء من (بينها) بل مجرورة بتقدير مضاف محذوف ، والتقدير : فما بينها وبين الكعبِ غُوطٌ نفانفُ ، وإنما حذفت (بين) الثانية أي المضاف الجار لـ(الكعبِ) لدلالة (بين) الأولى عليها .

وهكذا يستمر البصريون في ردِّ شواهد الكوفيين الشعرية على جواز العطف على المضمر المجرور بلا إعادة الخافض بتأويل هذه الشواهد على خلاف ما حمله الكوفيون عليه لاحتمالها كما يرى البصريون وجها غيرَ الذي حملها عليه الكوفيون، مما يسقط استدلالهم بها على ما ذهبوا إليه عملا بالأصل الاستدلالي المعمول به عند الجمهور والقائل بأن **الدليل إذا دخله الاحتمالُ بطل به الاستدلالُ** ، وختم البصريون ردَّهم لشواهد الكوفيين الشعرية في هذه المسألة بأنه لو سلَّـمنا للكوفيين بحمل هذا الشواهد على ظاهرها بلا تأويل لرددناها بالحكم عليها بالشذوذ ، وفي ذلك يقول البصريون : ثم لو حُمِل ما أنشدوه من الأبيات على ما ادَّعوه لكان من الشاذ الذي لا يقاس عليه، وحملَ بعض البصريين ما في هذه الأبيات على الضرورة.**وكل ذلك اعتساف من البصريين وتحكُّـم منهم بالسماع الفصيح الصحيح الذي لم تستوعبه قواعدهم، والموضوعية في هذه الحالة أن توسَّع القاعدة في ضوء متطلبات المسموع ، لا ليُّ عنقه وإرغامُه بالتعسف على الخضوع لهذه القاعدة !!**

المسألة السادسة
القول في علة بناء ظرف الزمان (الآن)

المعروف أن الإعراب أصل في الأسماء لذلك كان ما جاء من الأسماء مبنيا خارجا عن الأصل ، وما خرج عن أصله يلفت الانتباه ، ويدعو إلى السؤال عن سبب مخالفته للأصل ، لذلك حرص النحاة على بيان سبب بناء ظرف الزمان(الآن) ومما زادهم حرصا على ذلك أن في بناء هذا الاسم مخالفة أخرى للمألوف في لسان العرب ، تتمثل ببناء الاسم مع كونه مقترنا بلام التعريف ، ومعروف أن هذه الأداة لا تدخل إلا على المعرب من الأسماء ، بل إن ما يُبْنَى بدونها يعرب إذا ما دخلت عليه ، ومن هذا القبيل (أمسِ) فهي مبنية بلا لام التعريف ، فإذا دخلتها هذه اللام أعربت ، فقيل : الأمسُ ذهب بما به ، وبالأمسِ قلتَ كذا ، ونسيتُ الأمسَ بما به . لما تقدم كله لفت انتباهَ النحاة بناءُ كلمة (الآن) مع اقترانها بلام التعريف ، فبادروا إلى بيان سبب بنائها، فاختلف الكوفيون والبصريون في ذلك ، وفيما يلي بيان أبرز معالم هذا الاختلاف .

مذهب الكوفيين وحجتهم

الكوفيون وفعلية أصل (الآن). مما قاله الكوفيون[1] أن (الآن) إنما بُنِيَتْ لأنها في الأصل فعل ماض **من قولهم : آن يئين ، أي : حان يحين،** والألف واللام اللذان فيها بمعنى اسم الموصول (الذي)، وليسا للتعريف، وكأن الأصل عندهم هو : الذي آن أو الذي يئينُ ، وقد تقام الألف واللام مقام (الذي) طلبا للتخفيف لكثرة الاستعمال، ومنه في الشعر ما يلي :

- ما أنت بالحكم التُرْضى حكومتُه ولا البليغ و لا ذي الرأي والجَدِل
- مـن القومِ الرسولُ الله فيهم هـم أهلُ الحكومة من قُصَـــــــيٍّ

فالملاحظ في (الترضى) و في (الرسولُ الله فيهم) أنَّ (ال) بمعنى الذي ، وهو أصلها، فالأصل : الذي ترضى حكومته، والذين الرسولُ الله فيهم، ولكن حُذِفَـتْ (ذي) و(ذين) وبقيت(ال) قائمة مقام الاسم الموصول كاملا، وبقي الفعل المضارع(ترضى) على حاله من الرفع .

وكذلك (الآن) أصلها الفعل الماضي (آنَ) فلما دخله الألف واللام بقي على حاله من البناء على الفتح ، ومما دخل فيه الحرف على الماضي وبقي الفعل على حاله من البناء ما **يروى عنه (ص) من أنه (نهى عن قيلَ ، وقالَ)** و(قيلَ) و(قالَ) فعلان ماضيان فدخل عليهما حرف الخفض ، وبقيا على حالهما من البناء على الفتح ، ومن هذا القبيل ما روي **عن العرب من قولهم (مِــن شبَّ إلى دبَّ) بالفتح** ، يريدون منذ أن كان صغيرا إلى أن دبَّ كبيرا

مذهب البصريين وحجتهم .

لم يسلِّــمْ البصريون للكوفيين فيما عللوا به بناء (الآن) فردُّوا تعليلهم ، وكان لهم تعليلاتهم الخاصة، وأبرزها ما يلي:

1-**خصوصية معنى (ال) فيه، وهو معنى الإشارة.** علَّـل بعض البصريين بناءَ (الآن) باختلاف الغرض من دخول (ال) عليها عن الأغراض المألوفة من دخول (ال) على سائر الأسماء ، فقد تدخل لتجعل المعرَّف بها مستغرِقا لكل أفراد جنسه ، وذلك عندما تكون جنسية ، ومنه قوله تعالى (إن الإنسان لفي خُسْرٍ) وقد تكون (ال) للتعريف العهدي الذهني ، كقولنا (جاء العميد) أو العهدي الذكري كقوله تعالى (كما أرسلنا إلى فرعون رسولا ، فعصى فرعون الرسول)وقد تكون (ال) في الاسم للغلبة أو لمح الأصل كالعباس ، والحارث ، والحسن ،

[1] - انظر: معاني القرآن للفراء، 1/467-469.

والباسل . فـ(أل) هنا تشير إلى أن المعرف بها في الأصل صفة، ولكن غلبت عليه العلمية، فأل، تلمّح، أي تذكّـر بالأصل الوصفي للمعرف بها.

وإذا ما عدنا إلى (ال) في (الآن) وجدنا أنها ليست لواحد من هذه المعاني المنسوبة إلى(أل) ، فهي للدلالة على معنى اسم الإشارة ، فقولنا : الآن كقولنا : هذا الوقت ، مما يعني أن (الآن) تشبه اسم الإشارة من حيث المعنى، واسم الإشارة مبني، فبني ظرف الزمان (الآن) لمشابهته لاسم الإشارة من حيث المعنى ، ولأن معنى (ال) فيه مختلف تماما عن المألوف من معانيها لدى الدخول على الاسماء في العربية .

2-**اقترانه بـ(أل) منذ الوضع** . زعم المبرد أن (الآن) إنما بني لمخالفته لسائر الأسماء من حيث إن الأصل فيها أن تكون نكرة مجردة من(ال) ثم تدخلها (ال) للتعريف، وذلك بخلاف (الآن) فقد وقع في أول أحواله مقترنا بـ(ال) وبقي ملازما لها

ردُّ البصريين لمذهب الكوفيين وحجتهم .

أ- الحمل على الضرورة في الشعر .

قال البصريون ردا على الكوفيين : أما قولهم : إن الألف واللام في (الآن) فيه معنى الذي ففاسد لأن الألف واللام إنما يدخلان على الفعل ، وهما بمعنى الذي للضرورة الشعرية كالذي أنشدوه من الأبيات ، لا في اختيار الكلام ، و(ال) تدخل على (الآن) في الشعر، وفي النثر .

ب- الحمل على الحكاية في النثر .

أما تشبهيهم لدخول (ال) على الفعل بدخول حرف الجر عليه في نهيه **(ص) " عن قيلَ ، وقالَ "** وفي قول العرب **(من شبَّ إلى دبَّ)** بالفتح فمردود بأن دخول الحرف على الفعل في ذلك إنما هو من باب الحكاية ، وإذا سُلِكَ طريقُ الحكاية قُصِدَ لفظ المحكيِّ ، لا معناه ، لذلك جاز وقوعه في مختلف المواقع الإعرابية ، من نصب ، ورفع ، وجر، **ومن هذا القبيل قولنا : ذهب تأبَّط شراً ، ورأيت تأبَّط شراً، ومررت بتأبط شرا ، وأنا معجب بـ(قفا نبك)** يضاف إلى ذلك أن هذه المرويات سُمِعَ فيها أيضا الإعراب ، والتنوين أي يجوز بالإجماع : **من دبٍّ إلى شبٍّ** كما يجوز**: عن قيلٍ وقالٍ** .

المسألة السابعة
القول في (نعم و بئس) أفعلان هما أم اسمان؟

اختلف الكوفيون والبصريون في تصنيف (نعم وبئس) بين الاسمية والفعلية ، فذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان ، وذهب البصريون إلى أنهم فعلان جامدان ، وفيما يلي تفصيل القول في خلاف المذهبين :

أولا : مذهب الكوفيين وحججهم :

ذهب الكوفيون إلى أن (نعم وبئس) اسمان مبتدآن يدلان على الممدوح ، أو المذموم ، وقد احتجوا لمذهبهم هذا بخمس الحجج التالية :

1-دخول حرف الجر عليهما ، ومعروف أن حرف الجر مختص بالأسماء ، ومما دخل فيه حرف الجر على (نعم) قول الشاعر :

ألستَ بنعمَ الجار يُؤْلِـفُ بيتَه أخا قلة ،أو مُعدِمَ المالِ مُصْرِما .

وحكي عن أعرابي أنه بُشِّرَ بمولودة ، فقيل له : نعم المولودة مولودتك ، فقال : **واللهِ ما هي بنعمَ المولودة ، نصرتها بكاء ، وبِرُّها سرقة** ، وحكي عن بعض العرب أيضا قولهم **: نعم السيرُ على بئسَ العَيْرُ** ، ففي هذه النقول دخل حرف الجر على (نعم ، وبئس) وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم ، وهذا يدل على أن (نعم) و(بئس) اسمان .

2- **د خول حرف النداء عليهما** ، ومعروف أن أداة النداء لا تدخل إلا على الأسماء ، لأنَّ النداء من خصائص الأسماء ، فلو لم تكونا اسمين لما دخل عليهما حرف النداء ، ومن ذلك **قول العرب : يا نعمَ المولى و يا نعمَ النصيرُ**.

3-عدم دلالتهما على الزمان ، والفعل يدل على الزمان ، ولأنهما لا يدلان على الزمان لا يجوز أن يقال : نعم الرجلُ أمسِ ، ولا بئس الرجلُ غدا .
4-عدم تصرفهما ، والتصرُّف من خصائص الأفعال ، فعدم تصرَّفهما دليل على أنهما ليسا بفعلين .
5-ما سمع عن العرب من قولهم : نَعِيْمَ الرجلُ زيدٌ ، وليس(فَعِيْل) من أوزان الأفعال .

ثانياً : مذهب البصريين وحججهم .

ذهب البصريون إلى أن (نعم، وبئس) فعلان ماضيان جامدان ، واحتجوا لذلك بما يلي :

1-اتصالهما بضمائر الرفع المتصلة، وهذا من أمارات الفعل التي يُعْرَفُ بها ، ولذلك يقال**: نعما رجلين زيدٌ وعمرٌو ، ونعموا رجالا زيدٌ وعمرٌو وخالدٌ** .

2-اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة ، وهذه مختصة بالدخول على الأفعال ، لا الأسماء ، وذلك **نحو " نعمَتِ المرأةُ هند ، و بئستِ الجارية زينب "**

3-أنهما مبنيان على الفتح. ولو كانا اسمين لما بنيا على ذلك من غير علة ، والأصل استصحاب الحال إن لم تدع علة للخروج عنه ، والأصل في الأفعال الماضية البناء على الفتح كما هو معروف .

ثالثاً : ردود البصريين لحجج الكوفيين .

رد البصريون ما استدل به الكوفيون على ما زعموه من أن (نعم ، وبئس) اسمان بما يلي :

1- **حملُ جرِّ الفعل على الحكاية.** قال البصريون أما استدلال الكوفيين على اسمية (نعم ، وبئس) بدخول حرف الجر عليهما فيما رووه من كلام العرب فلا حجة فيه لأن حرف الجر إنما دخل عليهما فيما روَوْه لأنه محمول على تقدير الحكاية ، وحروف الجر قد تدخل في باب الحكاية على ما لا خلاف في فعليته، ومن هذا القبيل قول الشاعر :

والله ما ليلي بنامَ صاحبُهْ ولا مخالطِ اللَّيَانِ جانبُهْ

فالباء الجارة في هذا البيت دخلت في الظاهر على ما لا خلاف في فعليته ، وهو الفعل(نام) وذلك على تقدير الحكاية بقول مقدَّر يمثل صفةً لموصوف محذوف ، والتقدير **: ما ليلي بليل مقولٍ فيه نام صاحبه** ، وعلى ذلك يُحْمَل دخولُ حرف الجر على (نعم ، وبئس) فيما استدل به الكوفيون على اسميتهما ، وهو قول الشاعر**(ألست بنعم الجار يؤلف بيته) والتقدير : ألست بجار مقولٍ فيه: نعم الجارُ أنت)** وهكذا التقدير في سائر ما احتجوا به .

2-**تقدير منادى محذوف**. أما استدلالهم على اسمية (نعم ، وبئس) بدخول أداة النداء على كل منهما فيما روي من قول العرب**(يا نعم المولى ، ويا نعم النصير)** بدعوى أن النداء من خصائص الأسماء أيضا، فلا حجة فيه أيضا ، وذلك لأن أداة النداء في الحقيقة داخلة على منادى محذوف، وليس على (نعم ، وبئس) **والتقدير : يا اللهُ نعم المولى ونعم النصير أنت** ، وليس صحيحا ما زعمه الكوفيون من أنَّ المنادى لا يحذف إلا إذا ولِيَ حرفَ النداء فعلُ أمرٍ ، فقد يحذف المنادى بعد حرف النداء ، وبعده جلمة فعلية ،أو اسمية ، ومن ذلك :

يا لعنةُ اللهِ والأقوامِ كلِّهمُ والصالحين على سِمْعانَ من جاري

والتقدير : يا هؤلاء لعنةُ الله على سِمْعانَ، ومن هذا القبيل قول الشاعر :

يا لَعَنَ اللهُ بني السعلاتِ عمرَو بنَ ميمونٍ شرارَ النات

والتقدير : يا قومُ لعن الله بني السعلات . وإنما حذف المنادى في هذه الحالات للعلم به.

3-**دلالة(نعم، و بئس) على زمن الحال**. أما استدلالهم على اسمية (نعم، وبئس) بعدم دلالتهما على الزمان ، وبعدم تصرفهما ففاسد لأن هذين الفعلين إنما مُنِعا من التصرف ومن الدلالة على مختلف الأزمان، واقتصار دلالتهما على زمن الحال لأنهما موضوعتان للدلالة على الغاية في المدح، وعلى الغاية في الذم، وذلك مقصور على الآن والحال ، لأنك إنما تمدح الإنسان، وتذمه بما هو موجود فيه ، لا بما كان فيه، ثم زال عنه ، أو بما سيكون فيه مستقبلا.

4-حمل(نعيمَ) على الشذوذ، والمطل. يرى البصريون أن استدلال الكوفيين بما سُمِع عن العرب من قولهم : نَعِيْمَ الرجلُ زيدٌ ، وأن صيغة (فعيل) غير معروفة في أوزان الفعل في العربية استدلال فاسد، لأن هذه الرواية شاذة ، وعلى التسليم بصحتها يُرَدُّ الاستدلال بها بأن أصل (نَعيْـمَ) هو (نَعِمَ) ولكن أشبعت كسرة العين، فتحولت إلى صائتٍ طويلٍ ، وذلك سلوك مألوف في العربية ، **علما أن في(نِعْمِ) عدة لغات كـ(نَعِمَ وهو الأصل ، ونَعْمَ ، ونِعِمَ)**

المسألة الثامنة
هل تكون (كما) بمعنى (كيما) فينصبَ المضارع بعدها ؟

اختلف النحاة في مجيء (كما) بمعنى (كيما) للتعليل ، وجوازِ نصب المضارع بعدها على أن تكون (ما) زائدة غير كافة ، فأجاز الكوفيون ذلك ، ومنعه البصريون ، وفيما يلي تفصيل القول في هذين الرأيين :

أولا: مذهب الكوفيين ، وحججهم :

أقرَّ الكوفيون بمجيء (كما) للتعليل مثل (كيما) فأجازوا نصب المضارع بعدها ، على أن تكون (ما) زائدة غير كافة ، وأجيز رفعُه بعدها على أن تكون (ما) زائدة كافة . والأصل فيها عندهم (كيما) ولكن حذفت الياء تخفيفا ، وقيل : إن ذلك لغة لبعض العرب ، ومما استدل به أصحاب هذا المذهب على مذهبهم هذا عدة شواهد شعرية ، ومنها ما يلي :

لا تَـظْـلِموا الناسَ كما لا تُظْلموا

والمعنى والتقدير: كيما لا تظلموا . فالمضارع هنا بعد(كما) منصوب بـها لأنها بمعنى (كيما) التعليلية، وعلامة نصبه حذف النون، لأنه من الأمثلة الخمسة، ومن هذا القبيل قول الآخر :

وطرفَكَ إمَّا جئتَ فاصرفَنَّه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظرُ

والمعنى والتقدير : كيما يحسبوا ، ومن هذا القبيل أيضا قول الشاعر :

اسمع حديثا كما يوما تحدثَه عن ظهر غيب إذا ما سائلٌ سألا

والمعنى والتقدير : كيما تحدثَه يوما . فهذه الأبيات ونظائرها مما استدل به الكوفيون نُصِبَ فيها المضارع جوازا بـ(كما) التي أصلها (كيما) الدالة على التعليل، ولكن حذفت الياء تخفيفا، وزيدت (ما) زيادة غير كافة لـ(كي) عن نصب المضارع .

ثانيا: مذهب البصريين ،وردهم على الكوفيين .

لم يجز البصريون نصب المضارع بـ(كما) بدعوى أنها ليست في الأصل (كيما) التي تفيد التعليل ، بل هي كاف التشبيه الجارة، دخلت عليها (ما) فكفتها عن العمل، وألغت اختصاصها بالدخول على الأسماء ، فصارت تدخل على الجمل الاسمية والفعلية ، شأنها في ذلك شأن (ربَّ) عندما تدخل عليها (ما) فيقال(ربَّما) وتصبح مؤهلة للدخول على الجمل الاسمية والفعلية بعد أن كانت مختصة بالدخول على الأسماء فقط.

وأبطل البصريون الشواهد التي استدل به الكوفيون على مذهبهم بأن ردوا رواياتِهم لها ، وبأن قالوا: إنَّ هذه الشواهد على التسليم بصحة رواياتها لا تعدو أن تكون من القليل الشاذ الذي يحفظ ، ولا يقاس عليه ، وذهب بعض النحويين إلى أن نصب المضارع في هذه الشواهد ليس بالكاف ، بل بـ(ما) المصدرية تشبيها لها بـ(أن) المصدرية الناصبة للمضارع كما أنَّ (أنْ) قد تُهْـمَـلُ أحيانا ، فيُرْفَعُ المضارع بعدها تشبيها لها بـ(ما) المصدرية ، وهذا أيضا شاذ يحفظ ، ولا يقاس عليه، وعليه حمل قراءة من قرأ : لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة. برفع الفعل(يتم)

المسألة التاسعة
هل تعمل (إنْ) المخففة من الثقيلة ؟

اختلف النحاة في إعمال (إنْ) المخففة من التثقيل ، فمنع ذلك الكوفيون ، وأجازه البصريون، وفيما يلي تفصيل القول في كلا المذهبين :

أولا : مذهب الكوفيين وحجتهم .

منع الكوفيون أن تعمل (إنْ) المخففة في الأسماء ، ولهم على ذلك حجتان ، نوضحهما فيما يلي

1- الافتقار إلى شبه الفعل .

يرى الكوفيون أن الأحرف المشبهة بالفعل إنما عملت في الاسم لشبهها اللفظي بالفعل الماضي،ولا سيما البناء على الفتح، فـ(إنَّ) مثلا تشبه من حيث اللفظ (قِيل) و(أنَّ) تشبه(شَدَّ) ولما خُفِّفَتا افتقدتا هذا الشبه اللفظي المسوِّغ لإعمالهما عملَ الفعل ، ذلك أنهما بعد التخفيف صار كل منهما على حرفين ، ومعلوم أن الفعل في العربية أقلُّ ما يكون عليه ثلاثةُ أحرف . ولما تقدم لا يجيز الكوفيون إعمال (إنْ) و(أنْ) المخففتين .

2- الاشتباه بعوامل الأفعال .

توضيح ذلك كما يرى الكوفيون أنَّ (إنْ) و(أنْ) المخففتين تشبهان من حيث اللفظ (إنْ) و(أنْ) اللتين تعملان في المضارع الجزم والنصب على التوالي، ومعروف أن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء كما أن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ، لذلك لم تعمل (إنَّ) – مثلا - في الأفعال كما لم تعمل (لم) في الأسماء .

ثانياً : مذهب البصريين وحججهم .

أجاز البصريون أن تعمل (إنْ) المخففة في الأسماء مستدلين على ذلك بالقياس والسماع ، أما القياس فيتمثل بردهم لحجتي الكوفيين على منع الإعمال ، قال البصريون : **أما الجواب عن قول الكوفيين في الأحرف المشبهة بالفعل (إنما عملت لمشابَهتها الفعل الماضي لفظا ،فإذا خففت زال شبهها ، فبطل عملها) فنقول : هذا باطل بأن هذه الأحرف إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي لفظا ومعنى من خمسة أوجه** ، وهي 1- البناء على الفتح ، و2- التشكُّل من ثلاثة أحرف ، و3- التزام الاسم ، وعدم الاستغناء عنه في التركيب النحوي ، و4- قبول نون الوقاية ، و5- الدلالة على معان مشتركة بينها وبين الأفعال، فمعنى (إنَّ) و(أنَّ) حقَّقْتُ، والتحقيق التوكيد، ومعنى (كأنَّ) شبَّهتُ ، ومعنى (لكنَّ) استدركتُ ، ومعنى (ليتَ) تمنَّيْتُ ، ومعنى (لعلَّ) ترجَّيْتُ لذلك كله نقول :إنَّ تخفيف هذه الأحرف لا يفقدها الشبه بالأفعال الذي سوَّغ إعمالها عمل الفعل، ولا تعدو أن تكون في حال التخفيف بمنزلة الأفعال التي حذف بعض أحرفها ، وبقيت عاملة نحو (يك) و (قِ) و (عِ) و (لا أدر) في (لا أدري) ، وكذلك (إنْ) لا يمنعها تخفيفها من أن تعمل ما كانت تعمله قبل التخفيف .

وأما أن الإعمال يؤدي إلى اشتباه عوامل الأسماء بعوامل الأفعال لأن (أنْ) و(إنْ) من عوامل المضارع فمردود بأننا إذا قدَّرْنا أنهما مخففتان من تثقيل فهما من عوامل الأسماء بدليل أنهما لا تدخلان إلا على الأسماء لفظا أو تقديرا في حالات محددة ، وإن قَدَّرْناَهما خفيفتين أصلا ، أي :غير مخففتين من التثقيل كانتا من عوامل الأفعال خاصة ، وبالتالي لا يلتبس عوامل الأفعال بعوامل الأسماء . وأما أدلة البصريين السماعية على إعمال (إنْ) و(أنْ) المخففتين من التثقيل فمجيء ذلك في القراءات القرآنية ، ومنثور كلام العرب ، و منظومه ، ومن هذا القبيل ما يلي :

- **وإنْ كلاً لَّمَا ليُوَفِيَنَّهمْ ربُّك أعمالَهم [1]. هود 11/ 111 .**

فـ(إن) على هذه القراءة قيل إنها مخففة من(إنَّ) (وكلا) اسمها، والتركيب القسمي (ليوفينهم ربك..) خبرها.

- **قول العرب : إلا أنْ أخاك ذاهبٌ.** إنْ مخففة عاملة، و(أخاك) اسمها، وذاهبٌ خبرها.

- **وصدرٍ مشرقِ النحرِ كأن ثدييه حُقَّانِ**

أي : كأنَّ ثدييه منحوتان من العاج. و(كأنْ) مخففة من(كأنَّ) عاملة اسمها ثديين، وحُقَّان خبرها.

- **فلو أنْكِ في يوم الرخاء سألْتِني فراقكِ لم أبخلْ وأنت صديقُ**

(أنْ) مخففة من(أنَّ) عاملة ، اسمها الكاف، وخبرها جملة(سألتني)

- **في فتيةٍ كسيوف الهند قد علموا أن هالكٌ كلُّ من يحفى وينتعلُ** .

(أنْ) مخففة عاملة، اسمها ضمير الشأن، وهالكٌ خبرها. والراجح أن كل هذه المرويات التي استدل بها البصريون على إعمال(إنْ) المخففة يمكن عدها لندرتها من الشاذ الذي يحفظ، ولا يقاس عليه.

---

[1] - هذه الآية تعدّدتْ قراءاتها ، واختلف الأئمة في توجيهها نحويا ، والمختار المعتمد فيما نحن فيه هو قراءة تخفيف (إنْ) وإعمالها النصب في (كُلا) وتخفيف (ما) من (لمَا) والتوجيه النحوي لدى البصريين خاصة أنّ(إنْ) مخففة عاملة للنصب في(كُلاً) فهي اسمها ، وأن اللام في (لمَا) لام التبيين أو الفرق ، جيء بها للتفريق بين (إنْ) المخففة من (إنَّ) و(إنْ) النافية و(ما) زائدة للفصل بين لام التفريق هذه واللام الوقعة في جواب القسم في (لَيُوَفِّيَنَّهم) والتقدير : إنْ كلاً لأقسم ليوفينهم ربك أعمالهم . ولو لم يفرق بينهما بـ(ما) الزائدة هذه لقيل : وإنْ كلا لليوفينهم ، فيستثقل اللفظ ، لذا وقع الفصل بين اللامين كما يقول الباقولي في الكشف .أما على القول بإهمال (إنْ) فقد جعلت نافية و(لما) بمعنى (إلا) و جُعِلَ نصب (كلا) بـ(يوفينهم) على المفعولية، أو على الاشتغال، وهو الراجح ، ولم يسلم ذلك من التضعيف بدعوى أن ما بعد اللام الوقعة في جواب القسم لا يعمل فيما قبلها، لذا لا يقال:زيدًا لأكرمنَّ، وذلك بنصب (زيد) بالفعل(أكرمنَّ)

المسألة العاشرة
هل (أفْعل) التعجب اسم أم فعل ؟

اختلف النحاة في تصنيف (أفعل) التعجب **في نحو " ما أجملَ الربيعَ ! "** فذهب الكوفيون إلى أنها اسم ، وذهب البصريون إلى أنها فعل ، وفيما يلي تفصيل القول في كلا المذهبين :

أولا : مذهب الكوفيين وحججُهم .

ذهب الكوفيون إلى أن (أفعل) التعجب اسم مبني على الفتح في محل رفع ، وإنما بني لأن التعجُّب أصله استفهام ، والبناء يفرق بين الاستفهام والتعجُّب . وقيل : إن الأصل في التعجب أن يعبَّر عنه بالحرف كالاستفهام والشرط ، لذلك بني (أفعل) التعجب لأنه اسم يعـبِّر عمَّا يعبـَّرُ عنه بالحرف ، أو بما كان ينبغي أن يعبـَّرُ عنه بالحرف، وشأنُ (أفعل) هذه في ذلك شأنُ الأسماء المبنية التي تدل على معان يُعَبَّر عنها بالحرف كأسماء الاستفهام وأسماء الشرط . وقد استدلَّ الكوفيون على مذهبهم هذا بما يلي :

1- الجمود وعدم التصرُّف .
معنى ذلك أن (أفعل) التعجب كلمة جامدة لا تتصرف، ولو كانت فعلا لوجب تصرفها، لأن الأصل في الأفعال التصرُّف، وهو من خصائصها ، لا من خصائص الأسماء ، فلمَّا لم تتصرف (أفعل) التعجُّب هذه وجب أن تلحق بالأسماء .

2- التصغير .
مفادُ ذلك أن(أفعل) التعجُّب سُمِع تصغيرها في الشعر والنثر، لذا يقال : **ما أُحَيْسنَ فلانا !** والتصغير من خصائص الأسماء ، لا من خصائص الأفعال ، ولو كانت فعلا لما صُغِّرَتْ ، ومما صُغِّرَتْ فيه قولُ الشاعر .

يا ما أُمَيْلَحَ غزلانا شدنَّ لنا من هؤليائكُنَ الضَّالِ والسَّمُرِ[1]

3- تصحيح عينه
توضيح ذلك أن عين (أفعل) التعجُّب لا تعلُّ بقلبها ألفا عندما تكون ياء، أو واواً حيث تقلبان في نظائرها من الأفعال الماضية ، لذا يقال : ما أطوَلَ زيدا ! وما أبيَعه ! علما أن الفعل الماضي من هذا الجذر اللغوي تقلب واوه ، أو ياؤه ألفا ، فيقال : قال، وباع ، والأصل : قوَل ، وبيَع .

4- المحظور العَقَدي .
توضيح ذلك أنكم تقولون في " ما أجملَ الربيعَ " : شيء أجمل الربيع ، أو جعله جميلا ، ولو طبقنا ذلك على قولنا " ما أعْظمَ الله " لكان التقدير : شيء أعظم الله ، أو جعله عظيما ، وهذا لا يجوز لأن الله تعالى عظيم بلا جعل جاعل ، ومن هذا القبيل قول الشاعر :

ما أقدر الله أن يُدْني على شَحَطٍ مَنْ دارُه الحزنُ ممَّنْ دارْه صولُ[2]

والتقدير على القول بفعلية (أفعل) التعجُّب : شيء جعل اللهَ قادرا ، وهذا لا يجوز لأن الله تعالى قادرٌ بلا جعلِ جاعل .

ثانيا : مذهب البصريين وحججهم ، وردودهم .

---

[1] - **المُلْحة : بياضٌ يضرب إلى زرقة أو سواد . ، والمراد هنا البهجة وحسن المنظر ، والغزلان : جمع غزال ، وهو ولد الظبية تشبه به النساء عادة من حيث النضارة وحسن المنظر ، وشدن الغزال : استقوى واستغنى عن أمه ، و هؤليائكن : تصغير هؤلاء شذوذا ، والضال و السَّمُر ضربان من الشجر**

[2] - **الشحط : البعد ، والحزْن : اسم موضع ، وصُوْلُ : مدينة من بلاد الخزر .**

1- مذهب البصريين وحججهم .

ذهب البصريون إلى أن (أفعل) التعجُّب فعل ماض جامد ،لإنشاء التعجُّب مبني على الفتح ، وقد استدلوا على مذهبهم هذا بما يلي :

1- قبوله نون الوقاية .
استدل البصريون على فعلية (أفعل) التَّعَجُّب باقترانها بنون الوقاية لدى اتصالها بياء المتكلم، فيقال مثلا : ما أصبرني على الشدائد ، والأصل في نون الوقاية أن تدخل على الأفعال، لا على الأسماء ، ودخولها في" قطني ، وقدني" شاذ، لا يقاس عليه .

2- بناؤه على الفتح .
استدل بعض البصريين على فعلية (أفعل) التعجب ببنائه على الفتح ، ولولا أنه فعل ماض لما بني على الفتح، ولو كان اسما لرفع لأنه خبر لـ(ما) وأمَّا ما ادَّعاه الكوفيون من أن الأصل في (أفعل) التعجب الإعراب ، لأنه اسم ، ولكن بني لأن أصله الاستفهام ، فبنيت على الفتح تمييزا لها من الاستفهام فادعاءٌ لا دليل عليه إلا بوحي أو تنزيل ، يضاف إلى ذلك أن التمييز بين المعاني لا يوجب إزالة الإعراب عن الكلم المعرب، بل العكس هو المطلوب لأن الإعراب يميِّز المعاني بعضها من بعض .

3- نصبه المعارف والنكرات .
مما استدل به بعض البصريين على فعلية (أفعل) التعجُّب أنه ينصب المعارف والنكرات ، و(أفعل) إذا كان اسما لا ينصب إلا النكرات على التمييز كأن يقال : أنا أكثر علما منك ، وأنا أكبر سنا منك ، ولا يقال : أنا أكثرُ العلمَ ، ولا أكبرُ السنَّ ، أما (أفعل) التعجب فتنصب المعارف ،فيقال مثلا : ما أكبرَ سنَّك . وما أكثر العلمَ ،أو ما أوسع علماً تحيط به ! ولا نسلم لكم فيما ادعيتموه أيها الكوفيون من أن التمييز يأتي معرفة ، وما استدللتم به على ذلك مؤول عندنا على غير ما حملتموه عليه على التسليم بصحة روايته.

2-ردود البصريين للحجج الكوفيين

1-الجمود لا يقدح في فعلية الفعل. استدلال الكوفيين على اسمية (أفعل) التعجب بجمودها وعدم تصرفها، وأن التصرف من أمارات الفعل، وأن الجمود من أمارات الاسم مردود بجمود ما أجمعنا على فعليته كـ(ليس) و(عسى)

2-تصغير (أفعل) التعجب، لفظي محمول على (أفعل) التفضيل الاسمية ، وتوضيح ذلك فيما يلي:

أ- **تصغير (أفعل) التعجب تصغير لفظي** ، لا يُراد به عادة ما يُراد بتصغير الأسماء من الدلالة على التقليل ، أو التحبب، أو غير ذلك من معاني التصغير المعروفة ، يضاف إلى ذلك أن تصغير (أفعل) التعجب موجَّه في الحقيقة إلى مصدر الفعل المصغر، لا إلى الفعل نفسه ، وإنما عُبِّر عن تصغير المصدر بتصغير فعله لأن الفعل يقوم مقام المصدر ؛ لأنه يدل عليه بلفظه . وقيل : إنَّ المقصود بتصغير (أفعل) التعجُّب تصغير مفعوله .

ب- إنما صغر (أفعل) التعجب الفعلي حملا على (أفعل) التفضيل الاسمي لما بينهما من الشبه اللفظي، والاتفاق في أحكام الصياغة الصرفية الاشتقاقية، ولدلالة كل منهما على المبالغة والتوكيد فيما تدلان عليه ؛ ذلك أن الشيء لا يُتَعَجَّبُ منه إلا إذا تأكد فيه ما يثير التعجب كما أن الشيء لا يفْضُل غيره إلا إذا تأكد فيه ما يفضله به .

ت- **إنما صُغِّر (أفعل)** التعجب لأنه شابه الاسم عامة بلزومه صورة واحدة، والشيء إذا شابه الشيء يُعْطى بعض أحكامه، ولكن ذلك لا يخرجه عن أصله وبابه ، بدليل أن اسم الفاعل عَمِلَ عَمَلَ الفعل المضارع، فنصب الفاعل، ورفع المفعول، ولكن ذلك لم يخرجه عن اسميته ، كما أن المضارع أعطي حكم اسم الفاعل ،فأعرب ، ولكن ذلك لم يخرجه عن فعليته .

3- **حملُ تصحيحِ عين (أفعل) التعجب على تصحيح عين (أفعل) التفضيل**. يقول البصريون: أما استدلال الكوفيين على اسمية (أفعل) التعجب بعدم إعلال عينه حيث تُعَلُّ في غيره من الأفعال الماضية ،فمردود من وجهين؛ أولهما أنه إنما امتنعت عينه من الإعلال حملا على (أفعل) التفضيل الاسمية لما بيناه قبل قليل من التشابه بينهما من حيث اللفظ ، والمعنى ، والأحكام الاشتقاقية التصريفية ، ومعلوم أن (أفعل) التفضيل الاسمية لا تعل عينه ، بدليل قولنا : فلان أطول من فلان ، وأبيع منه ، وأميل إليه . يضاف إلى ذلك أن عدم إعلال عين (أفعل) التعجب في نحو (ما أطول فلانا!) ليس دليلا على اسميته بدليل عدم إعلال عين ما لا خلاف في فعليته ، ومن هذا القبيل : استنوق الجمل ، واستتيست النعجة، وأغيمت السماء، واستحوذ الشيطان على قلوبهم. ويضاف إلى ما ذكره البصريون أن عين(أفعل) التعجب أو التفضيل إنما لم تعل بقلبها ألفا،كأن يقال : ما أطال فلانا ! في" ما أطوله !" حرصا على أمن اللبس ووضوح المعنى الصرفي، فالإعلال يُـلْبِـسُ معنى التعجب بمعنى الفعلية، واللغة قد توقف تطبيق بعض قوانينها أو قواعدها إذا أفضى تطبيقها إلى تداخل المعاني والتباس بعضها ببعض.

4-**التعجب مع الذات الإلهية محمول على الوصف. يقول البصريون : أما استدلال الكوفيين** على فعلية (أفعل) التعجب بأن القول بذلك يفضي إلى محظور عقدي ، لأن قولنا مثلا **: ما أقدر الله على مساعدتنا** تقديره شيء جعل الله قادرا، والله تعالى قادر بلا جعل جاعل فمردود بأن هذا المثال ونحوه محمول في المعنى على الوصف، لا على الجعل ، فقولنا : ما أقدر الله تقديره : شيءٌ وَصَفَ اللهَ بالقدرة ، وقولنا : ما أعظمَ اللهَ معناه : شيء وصف الله بالعظمة ، يؤيد ذلك أننا نقول لدى سماعنا المؤذِّن : كبَّرتَ كبيرا ، وعظَّمتَ عظيما ، أي وصفت بالكبر كبيرا ، ووصفت بالعظمة عظيما .

المسألة الحادية عشرة
القول في نداء الاسم المحلَّى بأل

اختلف النحاة كوفيين وبصريين في جواز نداء الاسم المعرف بـ(ال) فأجاز الكوفيون ذلك، كأن يقال : يا الرجلُ، يا الغلامُ، ومنعه البصريون، وفيما يلي عرض لرأي وحجج كل من الفريقين.

إجازة الكوفيين نداء المعرف بأل وحجتهم على ذلك.

احتج الكوفيون لإجازتهم نداء ما فيه (ال) بالسماع، ومن هذا القبيل عندهم قول الشاعر:

فيا الغلامان اللذان فرَّا إيَّاكما أن تكسبانا شرًّا.

فالملاحظ أن الشاعر هنا نادى(الغلامان) مع أنه معرف بـ(ال).والغلامان منادى مبني على الألف في محل نصب على النداء، ومن هذا القبيل قول الآخر:

فديتُكِ **يا التي** تيَّمْتِ قلبي وأنتِ بخيلة بالودِّ عنِّي

فالشاعر هنا نادى(التي) مع أنها موصول معرف بـ(ال) مما يدل على جواز نداء المعرف بها، ومن هذا القبيل قولنا جميعا في الشعر والنثر: **يا اللـــه**. ففيما تقدم دليل سماعي على جواز نداء المعرف بأل.

منع البصريين نداء المعرف بأل وحجتهم على ذلك. وردهم لدليل الكوفيين.

البصريون و تحاشي الجمع بين مُعَرِّفَيْنِ : النداء والتعريف بأل.

حجة البصريين على منع نداء المعرف بأل حجة عقلية، تتمثل بأن نداء الاسم يكسبه تعريفا، و(ال) تكسبه تعريفا، ولا يجتمع تعريفان في الاسم الواحد، وذلك لقيام تعريف واحد بالمطلوب وهو تعريف الاسم، لذا لا يجمع بين لام التعرف والإضافة في الاسم الواحد، فلا يقال : الكتابُ زيدٍ، ونحن نريد : كتابُ زيدٍ، لأن كلا من الإضافة و(ال) يغني عن صاحبه في تعريف الاسم. ولذا أيضا نفترض أن الاسم المعرف بالعلمية يعرَّى من تعريفه بالعلمية عندما ينادى في نحو(يا زيدُ) ، وذلك كما قلنا لئلا يجتمع في الاسم تعريفان: وهما هنا تعريف النداء وتعريف العلمية.

وإذا لم يجز الجمعُ بين تعريف النداء، وتعريف العلمية في نداء الاسم العلم فإن عدم جواز الجمع بين تعريف النداء، والتعريف بأل أولى، وذلك لأن تعريف النداء بعلامة لفظية، والتعريف بال أيضا بعلامة لفظية، أما العلم المنادى فتعريف العلمية فيه بقرينة معنوية لا لفظية، ومع ذلك لم يجمع بين التعريفين، فافْتُرِض زوال تعريف الاسم بالعلمية عند ندائه، مع أن اجتماع التعريفين إذا كان أحدهما معنويا أسهل من اجتماع تعريفين بعلامتين لفظيتين. لذا كان عدم جواز الجمع بين تعريفي النداء و(أل) في الاسم أولى، مما يؤيد ما نذهب إليه من عدم جواز نداء الاسم المعرف بـ(ال).

رد البصريين لأدلة الكوفيين .

ورد البصريون أدلة للكوفيين السماعية بتأويلها أو بجعلها من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه، وذلك على النحو التالي :

أ- أما قول الشاعر: ... **فيا الغلامان** اللذان فرا فشاذ يحفظ، لا يقاس عليه. إضافة إلى أنه مؤول بحذف الموصوف، وإقامة صفته مقامه، والتقدير: **يا أيها الغلامان**، فالغلامان عند التحقيق ليس منادى، بل صفة لموصوف محذوف هو المنادى الحقيقي .

ب- وأما قول الآخر : **يا التي** تيمت قلبي فليس فيه أيضا حجة، لأنه محمول - كما في البيت السابق- على وضع الصفة موضع الموصوف، والتقدير: فديتك يا أيتها التي تيَّمت قلبي، فالمنادى في الحقيقة هو(أية) الموصفة بالتي، يضاف إلى ذلك أن هذا كسابقه من القليل الذي لم يأت إلا في الشعر، فلا حجة فيه، والذي سهل دخول(يا)على(التي)ملازمتها للألف واللام ، فهما بمنزلة الكلمة الواحدة، ونُـزِّلَتْ (ال) منزلة الحرف الأصلي في هذا الضرب من الأسماء الموصولة .

ت- وأما قولنا جميعا في النثر والشعر: (يا الله) فالجواب عنه من ثلاثة الأوجه التالية :

1 –**(ال) في كلمة الله بدل همزة(إله)**, والمراد عند القائلين بذلك أن كلمة(الله) أصلها : إلاه على وزن (فِعال)من (أله يأله) بمعنى عبد يعبد، وإنما سمي الله إلاها لأنه معبود، فـ(إله) فعال بمعنى مفعول، ولكن حذفت فاؤها، أي الهمزة وعُـوِّضَتْ عنها بـ(ال) التي غدت في هذه الكلمة بمنزلة أحد أحرفها الأصلية، ووزنُها على ذلك (العال)، ولأن(ال) في هذه الكلمة تعويض عن حرف أصلي محذوف غدت كأنها حرف أصلي، والذي يدل على أنها مُنَزَّلة مَنْزِلة الحرف الأصلي أنها يجوز قطعها ، فيقال: يا أله، والذي يدل أيضا على أنها في هذه الكلمة بمنزلة أحد أحرفها الأصلية أنه لا يجوز أن يقال: يا أيها الله، كما يجب عندنا، ويجوز عندكم في نحو (يا أيها الرجل) ،ولأن (ال) في هذه الكلمة بمنزلة أحرفها الأصلية جاز دخول أداة النداء عليها

2 – **كثرة استعمالها.** المعروف أن كلمة(الله) كثيرة الاستعمال، والكلمة إذا كثر استعمالها فقد تتعرض لتغيرات غير مقيسة، ومن هذا القبيل في هذه الكلمة نداؤها معرفة بـ(أل) ، وقطع همزة الوصل فيها كما لاحظنا.

3 –**كلمة(الله) اسم عَلَم جامد للذات الإلهية**، أي غير مشتق من أصل يُـرَدُّ إليه، و(ال) من مكونات هذا الاسم العلم، لذا يجوز دخول أداة النداء عليه كما يجوز دخولها على سائر أسماء الأعلام، فيقال: يا الله، كما يقال: يا زيد.

تعقيب . الراجح في هذه المسألة هو رأي البصريين، أي عدم جواز نداء الاسم المعرف بأل، وذلك لندرته في المسموع من الكلام الفصيح، وليس لما زعمه البصريون، من عدم جواز الجمع بين معرِّفين، وهما النداء، و(ال) والدليل على ما نقول جواز نداء المعرف بالإضافة، نحو(يا صديقَ زيد)، وليس من المقنع ما زعمه البصريون من أن الاسم إذا نُـوْدِيَ، وكان معرفا من قبل افترض فيه زوال تعريف المعرِّف الأول، ذلك أن النداء ينبه، ويعرف المنادى النكرة المقصودة، أما المنادى المعرَّف بالإضافة، نحو: يا صاحبَ زيد أو العلمية، نحو : يا زيد، أو الموصولية، نحو : يا من يعز علينا أن نفارقهم ، فتقتصر وظيفة النداء فيه على التنبيه، إن لم يكن خارجا إلى وظيفة أخرى . وأما التعريف فمستفاد من الإضافة في الأول، ومن العلمية في الثاني، ومن جملة الصلة في الثالث.

المسالة الثانية عشرة
القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه .

اختلف الكوفيون والبصريون في جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، كأن يقال: زيدا عليك، أي زيدا الزم، وعليك زيدا، أي الزم زيدا، والكتابَ إليك، أي الكتابَ خذ، وإليك الكتابَ، أي خذ الكتاب، فقد أجاز ذلك الكوفيون، ومنعه البصريون، وفيما يلي تفصيل القول في ذلك.

رأي الكوفيين وحجتهم .

أجاز الكوفيون تقديم معمول اسم الفعل عليه، وحجتهم في ذلك من وجهي القياس، والسماع، وفيما توضيح كلتا الحجتين.

الحجة القياسية(قياس أسماء الأفعال على الأفعال). وتتمثل بقياس أسماء الأفعال على الأفعال التي تدل على معانيها، فـ(عليك) مثلا اسم فعل بمعنى فعل الأمر (الزمْ) وهو فعل متصرف يجوز أن يتقدم مفعوله عليه، فيقال: زيدا الزم، ويقاس عليه اسم الفعل(عليك) فيقال : زيدا عليك. و(دونك) اسم فعل بمعنى (خذْ) وهو فعل متصرف، يجوز أن يتقدم مفعوله عليه، فيقال: الكتابَ خذ، وكذلك يجوز أن يتقدم على اسم الفعل(عليك) مفعوله، فيقال: الكتابَ خذ . وهكذا سائر أسماء الأفعال.

الحجة السماعية . تتمثل بأن تقديم اسم الفعل عليه مسموع عن العرب، ومن ذلك قول الشاعر:

يأيها المائح **<u>دلوي دونكا</u>** إني رأيت الناس يحمدونكا[1]

فـ(دلوي) في هذا الشاهد، مفعول به مقدم على عامله، وهو اسم الفعل(دونك) والأصل : دونك دلوي، أي خذ دلوي،واملأه، فهنا قدم الشاعر المفعول على اسم الفعل الذي عمل فيه، ومن هذا القبيل في القرآن الكريم قوله تعالى : حُرِّمت عليكم أمهاتُكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم....والمُحَصَّناتُ من النساء ، إلا ما ملكت أيمانكم، **<u>كتابَ الله عليكم</u>**[النساء 4/23-24] فـ(كتاب الله) مفعول به مقدم لاسم الفعل(عليكم) والمعنى كتابَ الله الزموا، وفي ذلك كما في الشاهد السابق تقدم معمول اسم الفعل عليه، مما يدل على أن ذلك جائز.

رأي البصريين وحجتهم، وردهم .

العوامل بين الأصلية والفرعية. لم يجز البصريون تقديم معمول اسم الفعل عليه، وحجتهم في ذلك أصول نظرية العامل، ومن ذلك أن العوامل منها الأصول ومنها الفروع، فالفعل أصل في العمل، واسم الفعل فرع في ذلك على الفعل، والأصول منحطة أبدا درجة على الفروع، لذا يجوز للعامل الأصل وهو الفعل المتصرف أن يعمل في معمولاته متقدما علها، ومتأخرا عنها، فقيل مثلا : خذ الكتاب، والكتاب خذ، أما اسم الفعل فلأنه فرع في العمل فلا يعمل إلا إذا كان متقدما على معموله، لذا يقال : إليك الكتابَ، على أن يكون الكتاب مفعولا لاسم الفعل (إليك) ولا يجوز أن يقال: الكتاب إليك، على أن يكون الكتاب مفعولا مقدما لاسم الفعل(إليك) لأن اسم الفعل فرع في العمل على الفعل، و ينحط عنه درجة، وتتمثل ذلك بأنه يجوز للفعل

---

[1] - **المائح : الرجل الذي يكون في جوف البئر، يملأ الدلاء، أما إذا كان الرجل على شفير البئر ينزع الدلاء ويجذبها بعد امتلائها فهو الماتح، والمعنى: أن منشد الرجز يطلب إلى هذا المائح أن يملأ له دلوه. .**

المتصرف أن يعمل في معموله متقدما عليه، ومتأخرا عنه، أما اسم الفعل فلا يعمل في معموله إلا إذا تقدم على هذا المعمول.

ردُّ البصريين لحجة الكوفيين .

ردهم لسماع الكوفيين . أما قوله : **دلوي دونكا**، فلا دليل فيه على جواز تقدم معمول اسم الفعل عليه، لأن (دلوي) مبتدأ ,خبره جملة اسم الفعل(دونك) مع فاعله الضمير المستتر وجوبا، أو أن(دلوي)خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هذا دلوي، وجملة(دونك) بمعنى خذه استئنافية لا محل لها, وإما أنه مفعول به لفعل محذوف لدلالة اسم الفعل عليه، والتقدير: خذ دلوي.

وأما(كتاب الله) في قوله تعالى(**كتابَ الله عليكم**) فليس مفعولا به مقدما لاسم الفعل(عليكم) بل مفعول مطلق لفعل محذوف، لأنه مفهوم من التفصيلات والأحكام السابقة، والتقدير: كتب الله كتابه عليكم، فحذف الفعل(كتب) كما قلنا وبقي معموله، وهو المصدر(كتاب الله) وهذا شبيه بنصب المصدر (صنعَ الله) في قوله تعالى:" وترى الجبالَ، تحسبها جامدة، وهي تمرُّ مرَّ السحاب، صنعَ الله) فقد نصب هذا المصدر على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف، ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: صَنَعَ اللهُ صنعا، وحذف الفعل، وأضيف المصدر إلى فاعله.

ردهم الدليل القياسي . قال البصريون، وأما قول الكوفيين إن اسم الفعل قام مقام الفعل، فيجوز تقديم معموله عليها كالفعل ففاسد، وذلك لأن الفعل الذي قام اسم الفعل مقامه يستحق في الأصل أن يعمل النصب، فهو أصل في ذلك، وهو فعل متصرف، لذا يجوز أن يعمل في معموله سواء أكان متقدما عليه أو متأخرا عنه، أما اسم الفعل فلا يستحق في الأصل أن يعمل، وإنما أعمل لقيامه مقام الفعل، ولكنه غير متصرف، إضافة إلى أنه فرع على الفعل في العمل، لذا لا يجوز أن يتصرف في العمل في معموله، ويجب أن يكون معموله تاليا له حتى يعمل فيه.

الأدوات المطلوبة في مقرر(النحو ومسائله)

في – قـد – الكاف – لا – لـم - لــمَّـا – إلَّا- لــو-الباء

(فـــي)

حرف جارٌّ مبني على السكون ، يأتي لمعان مختلفة ، وفيما يلي أبرز هذه المعاني مع الشواهد الموضِّحة

1-الظرفية . وهي أبرز معاني (في) وأكثرها استعمالاً ، و هذه الظرفية قد تكون مكانية ، وقد تكون زمانية ، وقد تكون حقيقية ، وقد تكون مجازية ، وذلك كما في الأمثلة التالية :

-غُلِبَتْ الرومُ في أدنى الأرض وهم من بَعْدِ غَلَبِهِم سَيَغْلِبون في بضع سنين. **الروم 30/ 2-4** فـ(في) الأولى في هذا النص للظرفية المكانية، أما الثانية فللظرفية الزمانية.

- ولكم في القِصَاصِ حياةٌ يا أولي الألباب لعلَّكم تتقون . البقرة 179/2.
في هذا النص جاءت (في)على وجه دالة على الظرفية المكانية المجازية لأن القِصاص مفهوم معنوي لا يصلح للظرفية على وجه الحقيقة، ومن هذا القبيل أيضا قولنا : في الحقيقة أنني لا أحب الكذبَ.

2-المصاحبة، أو المعية. ومنها قوله تعالى : **ادخلوا <u>في أُمَم</u> قد خَلَتْ مِنْ قَبْلِكم من الجنِّ والإنس في النار. الأعراف 38/7** . أي: مع أمم، ومنه **: فخرجَ على قومه في زينته .القصص 79/28.** أي متزيناً أي مصحوبا أو محلىً بالزينة، ومن هذا القبيل قول أبي الفرج الأصفهاني في "أغانيه" (خرج أميَّة بن أبي الصلت في سفْرٍ، فنزلوا منزلا....) أي: مع سَفْر، ومنه هذا القبيل قول أبي تمام في مدح أحمد المعتصم :

إقدامُ عمرٍو في سماحة حاتم في حِلْم أحْنَفَ في ذكاء إياس.

3-التعليل . ومنه قوله تعالى :

- فذلكُنَّ الذي لُمْتُنَّني <u>فيه</u> يوسف 32/12 . أي لمتنني بسببه، ومنه ، قوله(ص): **دخلت امرأةٌ النار <u>في هرَّة</u> ، حبستها فلا هي أطعمتها ،ولا هي تركتها تأكل من خِشاش الأرض**. أي دخلت النار بسبب هذه الهرة.

4-الاستعلاء . ومنه قول الشاعر**:**

بطلٌ كأن ثيابه <u>في سَرْحة</u> يُحذى نعالَ السِّبْت ليس بتوأم[1]

يريد أن هذا البطل لضخامته تبدو ثيابه كأنها معلَّقة على واحدة من شجر السَّرْح ، فـ(في) هنا معناها الاستعلاء، والمعنى كأن ثيابه على سرحة .ومن هذا القبيل قوله تعالى : **لأُصَلِّبَنَّكم في جذوع النخل**[طه 71] ومنه قول الشاعر[2]:

وهم صلبوا العبديَّ في جذع نخلة فلا عطستْ شَيْبانُ إلا بأجدعا.

---

[1] - السَّرحة واحدة السَّرح ، وهو ضرْبٌ من الشجر . والسِّبت الجلد المدبوغ والذي لم يجرد من شعره .

[2] - انظر : تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة. 567.

5-مرادفة لـ(إلى) الدالة على انتهاء الغاية ، ومنه قوله تعالى : جاءتْهم رُسُلُنا بالبيِّنات، فردُّوا أيديَهم في أفواههم . إبراهيم 9/14. أي ردُّوا أيديَهم إلى أفواههم، ولعل المعنى السياقي لـ(ردوا) هو جعلوا، فتكون (في) دالة على الظرفية المكانية.

6-مرادفة الباء، ومنه قول الشاعر:

ويركب يوم الرَّوع منَّا فوارسٌ بصيرون في طعن الأباهر والكُلى

والمعنى بصيرون بطعن الأباهر، لأن الفعل (بصُر) إنْ عدِّيَ بالحرف تعدّىَ بالباء، لأنه بمعنى علم أو خبِر، ويقال : علمت الشيء، و به ، وخبرته، وخبرتُ به، ولا يقال علمت فيه، أو خبرت فيه .

7- مرادفة(مِن) الدالة على بداية الغاية الزمانية ، ومنه قول الشاعر :

ألا عمْ صباحاً أيها الطللُ البالي وهل يَعِمَنْ من كان في العُصُرِ الخالي
وهل يَعِمَن من كان أحدثُ عهده ثلاثين شهرا <u>في ثلاثة أحـــــوال</u>

يحيي الشاعرُ طلل الأحبة داعيا له بأن يحل فيه النعيم، ثم يستدرك على نفسه مستفهما نافيا أو متمنيا أن يحل النعيم في هذا الطلل القديم جدا الذي آخر عهد ه بالأهل هو ثلاثون شهراً في ثلاثة أحوال، أي من ثلاث سنين، وقيل إن(في) هنا بمعنى(مع) وعلى التقديرين يكون قد مضى خمس سنوات ونصف على آخر عهدٍ للشاعر، أو للأهل بهذا الطلل .

8- التوكيد. وذلك عندما تكون زائدة ، وقد أجاز زيادتها أبو علي الفارسي في الضرورة الشعرية ، ومنه قول الشاعر :

أنا أبو سعد إذا الليل دجا يُخال <u>في سواده</u> يَرَنْدَجا

والتقدير: يُخالُ سوادُه يَرَنْدجا ، وعلى ذلك تكون (في) على هذه الرواية عند بعضهم زائدة شذوذا، أو للضرورة في نائب الفاعل،وقيل إن نائب الفاعل ضمير عائد على الليل، و(في) للسببية، وليست زائدة، والمعنى يُخال الليل بسبب شدة سواده يرندجا، أي جلدا شديد السواد، فاليَرَنْدج ، أو الإرَنْـدَج :الجلد الأسود. و دجا الليل يدجو دُجُوًّا: تم واشتدت ظلمته ، ومعلوم أن وظيفة العنصر اللغوي الزائد عند النحاة هي التوكيد، لذلك إن التوكيد من وظائف (في) الحرفية هذه.

(قـــــد)

(قـــد) أداة تستعمل اسما، وتستعمل حرفا، فإذا استعملت حرفا فهي مبنية على السكون، وتدل على عدة معان، وذلك بحسب القرائن والمعطيات، أما إذا استعملت اسما فمعناها معنى (حسب) ولها وجهان أن تكون اسم فعل تنصب ما بعدها على المفعولية، وقد اختلفوا في معناه، فقيل: هو بمعنى (ليكف) أو (اكتف) وقيل: بمعنى (يكفي) وقيل : بمعنى (كفى) وهي مبنية على السكون أيضا ، كما تكون اسما بمعنى (كافٍ) تجر الاسم الذي يليها على الإضافة، والكثير في المسموع عن العرب بناؤها على السكون أيضا في هذه الحالة ، والقليل إعرابها ، وهذا ما سيتضح في التفصيل التالي لما أوجزتْه هذه المقدمة .

أولا: (قـد) الاسمية

تستعمل(قد)اسما بمعنى(حسب) أي : يكفي، أو ليكف، أو اكتف ، أو كفى،أو كافٍ ، ولها في ذلك استعمالان ؛ أن تكون اسم فعل ،وأن تكون اسما فقط ، وذلك كما يلي :

1-(قد) اسم بمعنى (كافٍ) يجر الاسم الذي يليه على الإضافة ، نحو " **قــد زيــدٍ درهــمٌ**، وهو اسم مبتدأ مبني على السكون في محل رفع عند من بناه، وهم الكثيرون من العرب، واسم معرب مرفوع، وإعرابه قليل في كلامهم، و(قد) الاسمية هذه في حال بنائها وإضافتها إلى ياء المتكلم تدخل عليها نون الوقاية للحفاظ على بنائها، وفيما يلي توضيح ما تقدم بالأمثلة :

أ-قدْ زيدٍ درهمٌ ، فـ(قــدْ) هنا اسم بمعنى(كافٍ) مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، وهو مضاف ، وزيدٍ : مضاف إليه ، و درهمٌ : خبر

ب-قدْني درهمٌ . إعرابه كما تقدم إلا أن نون الوقاية اتصلت بالاسم المضاف خلافا للأصل، وفسروا ذلك بالحرص على المحافظة على بناء(قــدْ) على السكون .

ج-قدُ زيدٍ درهمٌ ؛ (قــدُ) هنا اسم معرب وهو مرفوع لأنه مبتدأ– **قدي درهمٌ ؛** قــدُ : اسم مرفوع لأنه مبتدأ، وعلامة رفعه الضم المقدر على آخره، لانشغال آخره بالكسرة المناسبة لياء المتكلم .

2-قــد اســم فــعــل واختلف في ذلك ، فقيل : هو اسم فعل مضارع، وقيل: اسم فعل أمر، وقيل: اسم فعل ماضٍ، لذا اختلفوا في معناه ، فقيل : معناه (يكفي) أو ليكفِ، وقيل : اكتفِ و قيل : كفى، وعلى ذلك يقال : **قدْ زيدا درهم ، وقدني درهم** ، أي يكفي زيدا درهم ، ويكفيني درهمٌ ، أو كفاني درهم ،أو ليكفه درهم، وفي ذلك يقول ابن هشام في المغني (والمستعملة اسمَ فعلٍ مرادفة لـ(يكفي) يقال : قدْ زيداً درهم ، كما يقال : يكفي زيداً درهمٌ ، ويكفيني درهمٌ . وذكر البغدادي في الخزانة أنها اسم فعل أمر بمعنى (ليكفِ) أو بمعنى(اكتفِ) ..... والصواب 000أن معنى قدك اكتفِ ،ومعنى قدني لأكتفِ، فيكون الأول أمرا للمخاطب ، والثاني أمراً للمتكلم) يريد أن (قــدك) اسم فعل أمر بمعنى اكتفِ، وذهب ابن مالك وابنه و المرادي إلى أن (قــد) معناه كفى، فهو اسم فعل ماضٍ. والذي تعرف به(قــد) عندما تكون اسم فعل هو نصبها للاسم الذي يليها على المفعولية، ودخول نون الوقاية كما في الأفعال عندما يكون مفعولها ضمير المتكلم، فلا تحذف هذه النون في هذه الحالة إلا في الضرورة، وفي ضوء هذا الخلاف اختلفوا في تحليل (قــد) في قول الشاعر:

قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الإمام بالشحيح الملحِـدِ .[1]

ثانيا :(قد) الحرفية .

1- أحكام (قد) الحرفية .

تستعمل (قد) حرفا مبنيا على السكون يباشر الفعل الخبري المجرد من الناصب والجازم والحروف الدالة على الاستقبال، ولا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم بإجماع ، و بـ(لا) النافية على خلاف في ذلك ، وقد يحذف الفعل بعدها إذا فُهِم معناه من القرائن . وفيما يلي النصوص الموضِّحة لهذه الأحكام :

---

[1] **-الخُبَبين روي بالتثنية ، وروي بالجمع ، والمفرد : خُبَيْب تصغير(خِبٍّ) ويقال إن (أبا خُبَيْب) كنية عبد الله بن الزبير ، وبالتثنية يراد عبد الله بن الزبير و مصعب بن الزبير ، أما بالجمع فيراد إخوة من بني عبد الله بن الزبير ،و هم ثابت ، وعبَّاد ، وقيس ، وعامر ، وموسى، والمراد بالإمام عبد الله بن الزبير ،إذ يقال إنه كان بخيلا ، وببخله يُعَرِّض الشاعر هنا ، والشُّحُّ شدة البخل، ، والمُلْحِد : المجادل و الممار ي. و قد تضاربت أقوال الأئمة في هذا البيت شرحا وإعراباً. فإن أردت الوقوف على ذلك فانظر: خزانة الأدب 382/5 للبغدادي.**

- قد لا أسافر .
دخلت هنا (قـد) على المضارع مفصولا بينهما بـ(لا) النافية والراجح جواز هذا الفصل

- فقد– والله- بيَن لي عنائي بوشك فراقهم صُرَدٌ يصيح.[1]

فَـصَـلَ في هذا البيت بين(قد) وبين الفعل الذي دخلت عليه بجملة القسم(والله) وهذا الفصل جائز.

- أفد الترحُّل غير أن ركابنا لمَّا تزُلْ برحالنا وكأن قد .[2]

حُـذِفَ في هذا البيت الفعل الذي ينبغي أن تدخل عليه (قـد) والتقدير : وكأن قد زالت ، وإنما حذف الفعل لكون معناه مفهوما من القرينة السياقية، وهي الفعل(تزُلْ) وحذفه في هذه الحالة جائز .

2- **معاني (قد) الحرفية .**

أ- توقُّع حصول الحدث مع المضارع باتفاق، ومع الماضي غير مسلم به . وقد أثبت لها هذا المعنى مع المضارع الجمهور، وأنكره بعضهم كابن هشام ، ومن هذا القبيل قولك **: قـد أنـجـح هذا الـعـام** متوقعاً حصول نجاحك. أما مع الفعل الماضي فالراجح خلافا لبعضهم ، أنها لا تدل على التوقع، وذلك لأن التوقع انتظار الوقوع، والماضي قد وقع، وانتهى أمره، وما حمله بعضهم على دلالة (قد) فيه على التوقع مع الماضي نحو**(قد قامت الصلاة)** لا تدل فيه (قـد)على توقع المتكلم لقيام الصلاة بل يدل الكلام على انتظار، أو توقع إقامة الصلاة ، وهو من قبيل التعبير عما سيقع في المستقبل القريب جدا بالفعل الماضي تأكيدا له، وكأنه قد حدث فعلا وذلك تعبير عن شدة اقتراب وقوعه وتأكيدٌ لوقوعه حثًّـــا للسامع على التأهُّب لتبعات حدوث هذا الفعل.

ب-التقريب . وذلك يعني تقريبها زمن الماضي إلى الزمن الحاضر، يزعم النحاة أنك إذا قلت جاء زيدٌ احتمل أن يكون مجيئه وقع في الماضي البعيد ، أو القريب ، أما قولك : قدْ جاء زيد فيدل على أن المجيء وقع في الماضي القريب كما يرى النحاة . ولمجيء (قد) لهذا المعنى ضوابط وأحكام وتبعات، نوضحها فيما يلي :

1-لا تدخل (قد) على الأفعال (ليس، وعسى ، ونعم ، وبئس) لأن هذه الأفعال تدل على ما تدل عليه من معانٍ في الحال دائما ، لا في الماضي ، ولأنها أفعال جامدة ، و(قد) لا تدخل إلا على الأفعال المتصرفة .

2- وجوب اقتران الماضي بـ(قد) ظاهرة أو مقدرة عند جمهور البصريين إذا كان في جملة الحال المثبتة ، والكوفيون وبعض متأخري النحاة لا يوجبون ذلك لكثرة وقوع الماضي في جملة الحال بغير (قد) والأصل عدم التقدير :

- وما لنا ألا نقاتلَ في سبيل الله **وقد أُخْرِجْنا** من ديارنا وأبنائنا البقرة 246/2 .

وقعت هنا جملة الماضي(قد أخرجنا) حالا وقد اقترنت بـ(قد) التي قرَّبتِ الزمن الماضي البعيد في زعم النحاة إلى الماضي القريب من الحاضر .

- هذه بضاعتُنا **رُدَّتْ** إلينا . يوسف 65/12 . وقعت جملة(رُدَّت) حالا مع عدم اقترانها بـ(قـد) فالبصريون يوجبون تقديرها تحقيقا للتقريب المزعوم، والكوفيون، لا يرون ذلك ، لأن اقتران الجملة بـ(قد) عندهم في هذه

[1] - وشك الفراق : شدة اقترابه ، والصُرَد : ضرب من الطيور كانت العرب تتطير من صوتها .
[2] - أفد الترحُّل يأفَد: اقترب ، وتَزُل : من زال يزول إذا انتقل وذهب .

الحالة جائز لا واجب ، وقولهم الحقُّ . لكثرة تجرد الماضي الواقع حالا من (قد) والأصل عدم التقدير . ومنه قوله تعالى: **أو جاؤوكم حصرت صدورهم** . النساء 90/4 .

3- جواز دخول لام الابتداء عليها في نحو **(إنَّ زيدا لقد قام)** وذلك لأن الأصل دخول هذه اللام على الخبر إذا كان اسما مشتقا نحو **(إن زيدا لقائمٌ)** وإنما دخلت على المضارع لشبهه بهذا الاسم نحو **(إنَّ ربَّك ليحكم بينهم)** وكل من اسم الفاعل والفعل المضارع يدلان على الحال، أي الزمن الحاضر، فإذا قرب الماضي من الحال مع(قـد) كما يقول النحاة أشبه المضارعَ الذي هو شبيه بالاسم ، فجاز دخول اللام عليه مع(قد)في هذه الحالة .

ج-التكثير . والمراد كثرة حدوث الفعل الذي تدخل عليه ، ومما حمل على ذلك ما يلي :

قدْ أترك القِرنَ مُصْفَـرَّاً أناملُه كأن أثوابه مُـجَّــتْ بفِرْصادِ[1]

فـ(قد) عند بعضهم في هذا البيت تدل على التكثير، لأن الشاعر يفخر بأنه كان يفتك بخصمه الذي يساويه في القوة والشجاعة، ولو لم يكن هذا الفتك قد وقع كثيرا من الشاعر في خصومه لما سوَّغ لنفسه أن يفخر به ، لأن الكثير من الشجاعة هو الذي يفتخر به المرء، لا القليل منها .وعلى ذلك حمل أصحاب هذا الرأي البيت التالي :

قد أشهدُ الغارةَ الشعواء تحملني جرداءُ مَعْرُوقةُ اللحيين سُرْحُوبُ[2]

- قد نرى تقلُّبَ وجهكَ في السماء فَلَنُوَلِيَنَّكَ قِبلةً ترضاها . البقرة 144/2 . حمل بعضهم (قد) في هذه الآية الكريمة على التكثير لأن رؤية الله تقلبَ وجه نبيه في السماء حدثٌ كثير الوقوع، ولا يستقيم عقدياً حمله على القلة أو التوقع، والظاهر أن (قد) هنا تحتمل معنى التحقيق والتوكيد الذي سنعرض له فيما يلي

د-**التحقيق والتوكيد** . والمراد بذلك تحقيق وتوكيد وقوع الفعل الذي تدخل عليه (قـد) في هذه الحالة ، ومما حمل على ذلك ما يلي :

- **قد أفلح** من زكَّاها . الشمس 9/91 .
- ألا إنَّ لله ما في السماوات والأرض **. قد يعلم** ما أنتم عليه . النور64/24 .
- **ولقد علمتم** الذين اعتدَوا منكم في السَّبْت . البقرة 65/2 .

هـ-التقليل . قيل : (قد) تدل على التقليل أحيانا إذا ما دخلت على المضارع ، وجُـعِـلَ من ذلك نحو **" قد يصدق الكذوب " و" قد يجود البخيل"** والراجح أن المعنى هنا لا يخرج عن التوقع المحتمل بقلة ، وأن هذه القلة ليست مستفادة من(قد) بل من قولنا (يصدق الكذوب) و(يجود البخيل) لأنه إن لم يحمل المعنى في مثل ذلك على التوقع و التقليل كان الكلام فاسدا يناقض بعضه بعضاً . إذْ ليس من المنطق كثرة الجود من البخيل، أو كثرة الصدق من الكذوب ولو كان منهما ذلك على وجه الكثرة لما وصفا بهاتين الصفتين وصفا يدل على كثرة الكذب والبخل منهما، مما يدل على تمكنه من نفسيهما .

---

[1] **- القِرْن المكافئ ، والفِرْصاد : التوت .**
[2] **- الجرداء المعروقة السُّرْحُوب : الفرس النحيلة الطويلة .**

الكــاف المــفــردة

الكاف المفردة أداة تكون حرفا جارا له عدة معان، أبرزها التشبيه، كما تكون حرفا مهملا دالاً على الخطاب، و تكون اسما ظاهرا يفيد التشبيه كما تكون ضميرا متصلا يدل على المخاطب. وفيما يلي تفصيل القول فيما أوجزه هذا التقديم :

أولاً: الكــاف الــحرفيــة .

1-الكاف الحرفية الجارة. لها عند النحاة عدة معان، وفيما يلي إيجاز القول في جلِّ هذه المعاني :

أ-التشبيه . و ذلك نحو : **زيد كالأسد** ، وهو المعنى الأبرز لها، بل إن بعض النحاة المحدثين لم يقرَّ لها بغير هذا المعنى، لذلك قال : **وقد لفِّق لها النحاة معاني أخرى لا تثبت عند التحقيق** . وتعليق كاف التشبيه الحرفية مع مجرورها قضية إشكالية قد نعرض لها بإيجاز لدى الحديث عن الكاف الاسمية .

ب-التعليل . أثبت لها هذا المعنى بعض النحاة بشروط وحالات لم يُتفَق عليها، ويمكن الوقوف عليها في مظانها، ومما حُمِلَتْ فيه الكاف على التعليل ما يلي :

- **كما أنه لا يعلم تجاوز عنه اللهُ** . وهذا **حكاه** سيبويه، والمعنى تجاوز عنه الله لأنه لا يعلم، وكأن هذا معنى قولنا هذه الأيام بما أنه لا يعلم تجاوز عنه الله .

- **واذكروه كما هداكم . وإن كنتم من قبله لمن الضالين** . البقرة 198/2.أي اذكروه ذكر شكر، لأنه هداكم بعد ضلالكم .

ج-الاستعلاء . قال بعضهم بهذا المعنى للكاف، وجعلوا منه قول أحد العرب: **كــخيــر**، وقد سئل : **كيف أصبحت ؟** وكأن المعنى هو: أصبحت على خير، وقيل: إن الكلام على تقدير مضاف يعيد للكاف معنى التشبيه، والتقدير: كصاحب خير، ومما حمل بعضُهم فيه الكافَ على الاستعلاء قولهم : **كن كــما أنت عليه** . فالمعنى عند هؤلاء هو : كن على ما أنت عليه . ولهذا التركيب أعاريب مختلفة عند النحاة يمكن الوقوف عليها في مغني اللبيب .

د- التوكيد . وذلك عندما تكون الكاف زائدة كما في قوله تعالى : **ليس كمثله شيءٌ ، وهو السميع البصير** . الشورى 11/42 فالأكثرون على أن التقدير: ليس شيءٌ مثلَه ، ولو لم تقدر الكاف زائدة لصار المعنى : ليس شيءُ مثلَ مثلِه ، مما يعني نفي مثلِ المثل، لا نفي المثلِ، وهذا محظور عقديا، لأنه تعالى لا مثيل له . والجدير بالذكر أن زيادة الكاف شاذة، وأن الغرض من زيادتها إنما هو توكيد نفي وجود المثل لله تعالى، لأن زيادة الحرف عندهم بمنزلة زيادة الجملة، وكأن التقدير عندهم : ليس شيءٌ مثلَه ، ليس شيء مثله . وفي الحالة أقوال أخرى يمكن الوقوف عليها في مظانها من أعاريب القرآن الكريم .

2-الكاف الحرفية غير الجارة . والمراد بها ما يلي:

أ-الكاف اللاحقة لأسماء الإشارة كما في **(تلك، وذلك، وذلكم)** فاسم الإشارة عند التحقيق هو (تِ) أو (تي) أما اللام فللبعد، وأما الكاف فحرف يفيد أن المشارَ له هو المخاطب، وكذلك في سائر الأسماء .

ب-الكاف في ضمير النصب المنفصل . **(إياك وإياكم)** فأحد الأقوال أن ضمير النصب المنفصل هو (إيا) وحده، وأما الحروف التالية له فحروف جيء بها لتحديد المقصود بالضمير، ففي إياك الكاف حرف يبين أن المقصود بالضمير إنما هو المخاطب، وفي إياي المقصود به المتكلم وفي إياه المقصود به الغائب

ج-الكاف مع بعض أسماء الأفعال . نحو (رويدَك) فهو اسم فعل أمر بمعنى تمهلْ مبني على الفتح، والكاف حرف للخطاب لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر وجوباً ، تقديره أنت، وكذلك الأمر في (النجاءَك) وهو اسم فعل أمر بمعنى انجُ ، و(أرأيتَكُ من يساعدك ؟) اسم فعل أمر بمعنى أخبرني، فالتاء ضمير وهو الفاعل، وأما الكاف فحرف للخطاب في أحد الأقوال

ثانياً : الكاف الاسمية .

1-الكاف الاسمية الجارة . والمراد بذلك الكاف الاسمية التي تكون بمعنى (مثل) وقد قصر بعضهم كسيبويه ذلك على الضرورة الشعرية، وأجازه آخرون - وهو الراجح – في النثر ، ويحسن أن نجعل منه الكاف في نحو**(زيد كالأسد)** تخلصا من إشكال تعليق الكاف و مجرورها، لأن تعليقهما بالخبر المحذوف إن لم نقل إنهما الخبر بلا تعليق إعرابٌ تعسفي أو تحكمي لا يخدم المعنى، والمخلِّصُ من هذه الإشكالية أمران القول بأن الكاف و مجرورها خبر، بلا افتعال التعليق، أو القول بأن الكاف اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل رفع خبر، وهو مضاف ، والأسد مضاف إليه، ومما جاءت فيه الكاف اسما بمعنى مثل قول الراجز :

بيضٌ ثلاثٌ كنِعاج جُمٍّ يضحكن عن كالبرد المنْهَمِّ[1]

فالكاف في قوله(عن كالبرد) لا بد من القول باسميتها لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر إلا في باب التوكيد ، ولا معنى للتوكيد هنا ، لأن الكاف لا تؤكد (عن) لا ختلافهما المعنوي، لذا نقول: الكاف اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل جر بحرف الجر، والبرَد مضاف إليه، والتقدير: يضحكن عن مثل البرد المُنْهَمِّ . ولا اعتراض على اسمية الكاف بكونها حرفا وحيدا، فالضمائر من الأسماء، و معظمها وحيد الحرف .

2-الكاف الاسمية غير الجارة . والمقصود بذلك ضمائر النصب وضمائر الجر المتصلة ، نحو الكاف في (رأيتك، وبيتك)

(لا)

(لا) أداة حرفيةٌ عند الجمهور [2]مكونة من اللام المفتوحة و الألف ِ تستعمل على ثلاثة أوجه ؛ **أولا : أن تكون نافية . ثانيا : أن تكون ناهية . ثالثاً : أنت تكون زائدة .** وفيما يلي تفصيل القول في هذه الأوجه لاستعمال (لا) حالاتٍ وأحكاما ومعانيَ .

---

[1] - **البيض الحسان، جمع مفرده بيضاء، والجُمُّ جمع ، مفرده جمَّاء، وهي الشاة التي لا قرن لها، والبرد المنهم هو البرد الذائب، من انهمَّ الشيء إذا ذاب ، يصف الشاعر نسوة بالبياض والنعومة، كما يصف أسنانهن بالبياض النقي الشبيه ببياض البرد لحظة سقوطه وذوبانه .**

[2] - **نقول عند الجمهور لأن بعضهم قال بمجيئها اسما بمعنى غير، وخاصة عندما يدخل عليها حرف جر، لأن حرف الجر لا يدخل إلا على الأسماء، ومما حملها بعضهم على الاسمية فيه قولنا: جئت بلا زاد، أي بغير زادٍ، وغير المغضوب عليهم ولا الضالين. أي غير المغضوب عليهم وغير الضالين، وغضبت من لا شيء أي من غير شيء، ومنه عند هؤلاء: زيتونةٍ لا شرقية ولا غربية، أي زيتونة غير شرقية وغير**

أولا : (لا) حرف نافٍ

تستعمل (لا) حرفا نافيا على خمسة . **1- نافية عاملة عمل (إنَّ) 2- نافية عاملة عمل (ليس) 3- نافية مهملة عاطفة 4- نافية مهملة غير عاطفة 5- نافية مهملة جوابية .** وفيما يلي تفصيل القول في حالات وأحكام أوجه استعمال (لا) النافية هذه :

1- (لا) حرف نافٍ عامل عمل (إنَّ)

وتُسَمَّى (لا) هذه لا النافية للجنس أو لا التبرئة ، وذلك لأنها تنفي الحكم عن كل أفراد جنس اسمها نصًّا ، كما تبرِّئ أفراد جنس اسمها من هذا الحكم . فإذا قلت : لا طالبَ كاذبٌ فإنك لا تنفي الكذب عن طالب واحد ، بل تنفيه عن جميع أفراد جنس الطالب ، أي أنك تبَرِّئ الطلاب جميعا من صفة الكذب . أما إذا قلت: لا طالبٌ في الصف ولا طالبةٌ *بإهمال* (لا) فيحتمل كلامك نفي الجنس ، ونفي العدد .أي احتمل الكلام أنك تنفي وجود أيٍّ أحد من جنس الطلاب أو تنفي هذا العدد فقط من جنسهم ،وفي ذلك نظر يحمل عليه نفيُها المثنى والجمع أحيانا كما سنرى. وإن لم تكرر(لا) ولم تعمل عمل (إنَّ) كانت عاملة عمل (ليس) في هذه الحالة بشروط سيأتي بيانها .

شروط وأحكام عمل(لا) النافية للجنس .

1- **أن تكون نصا على نفي الجنس**. فإن أردتْ نفي عدد من أفراد الجنس أهملت أو أعملت إعمال(ليس) وذلك قولك : لا طالبٌ راسبٌ ولا طالبة راسبة ، على إهمال (لا) أو لا طالبٌ راسبا، وذلك على إعمالها إعمال (ليس)

أيا شاعرا <u>لا شاعر اليوم مثلُه</u> جريرٌ، ولكن في كليب تواضع.

2- **أن يكون اسمها وخبرها نكرتين** . لأن اسمها يشمل أفراد جنسه كلهم ، والتعريف تحـديد ينافي إرادة الجنس كله ، على أنه قد يكون اسمها نكرة مخصصة بالإضافة إلى النكرة ، فيعرب كما سنرى.

3- **لا يفصل بينها وبين اسمها** ولو بشبه الجملة المخبر به عن هذا الاسم خلافا لـ(إن) لذلك يقال : إن في الصف طالبا ، ولا يقال : لا في الصف طالبَ . فإذا فصل بينها وبين اسمها أهملت وكررت ، وقيل: لا في الصف طالبٌ ولا طالبةٌ

4- **يجوز إلغاؤها إذا تكررت** ، وذلك مخالف لـ(إنَّ) لذا يقال : لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله بالإهمال كما يقال لا حولَ ولا قوَّ ةَ إلا بالله بالإعمال . وهذا بخلاف (إنَّ) فهذه لا بد من إعمالها وإن كررت ، كما في البيت الشاهد :

وغربية، ومنه قول الأسود بن يعفر: تحية مَن لا قاطع حبل واصل ولا صارمٍ قبل الفراق قرينا. والتقدير عند القائلين باسمية(لا) : تحية إنسان غير قاطع حبل واصل. ومن ذلك أيضا قول زهَير : حتى تناهى إلى لا فاحش صخِبٍ ولا شحيح إذا ما صحبه غنموا. ، أي إلى غير فاحش. انظر: الأزهية للهروي ص16-161، والمحلى؛ وجوه النصب لابن شقير، ص281. والراجح أنه لا حجة فيما تقدم على اسمية (لا) وإن كانت من الوجهة الدلالية الوظيفية بمعنى (غير) لأنها في كل هذه النصوص يمكن حملها على الحرفية النافية أو المؤكدة للنفي، وهي حرف ناف ليس له الصدارة مطلقا عند بعضهم خاصة عندما يكون مهملا، فيمكن كما سنرى أن يفصل بين الصفة والموصف والخبر المبتدأ، وبين العامل ومعمول بين الجازم والمجزوم وبين الناصب والمنصوب وبين الجار والمجرور، فهي حرف ناف مهمل بمعنى غير مثلا بين الجار و مجروره في "جئت بلا زاد". وفي " حتى تناهى إلى لا فاحش"

إن محلاً و إن مرتحلا وإنَّ في السفْر إذْ مَضَوا مَهَلا[1] .

5- إذا دخل عليها حرف الجر أهملت ، وكان ما بعدها مجرورا بالجار الذي قبلها ، وذلك نحو قولك : **جئت بلا زادٍ** .

6- يبنى اسمها على ما ينصب به إن لم يكن مضافا أو شبيها بالمضاف ، وقيل إنما بني اسم (لا) لتضمنه معنى (من) الاستغراقية ، أو لتركيبه مع (لا) كتركيب (خمسةَ عشرَ) ويعرب منصوبا إن كان مضافا أو شبيها بالمضاف، والشبيه بالمضاف هو كل اسم مشتق عَمِل فيما هو من تمام معناه . وفيما يلي توضيح ما سبق بالأمثلة والشواهد :

- **قالوا:لا ضير . إنَّا إلى ربنا منقلبون** .الشعراء 50/26 . اسم(لا) وهو(ضيرَ) مبني على الفتح لأنه غير مضاف ولا شبيه بالمضاف . وعلى ذلك قوله تعالى : **ذلك الكتاب لا ريبَ . فيه هدى للناس** . البقرة2/2

- أودى الشباب الذي مجد عواقبه ...ولا **لذاتٍ** للشيب.
- لا وتران في الليلة [2]

7-يعرب اسم (لا) فيكون منصوبا ، وذلك إذا كان مضافا ، ومن هذا القبيل قول المتنبي :

فلا ثوبَ مَجْدٍ غيرَ ثوبِ ابن أحمدٍ على أحدٍ إلا بلؤمٍ مرقَّعُ .

فـ(ثوبَ) هنا اسم(لا) النافية للجنس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و(مجدٍ) مضاف إليه . كما يعرب اسم (لا) هذه إذا كان شبيها بالمضاف، وهو كل اسم مشتق عمل فيما هو من تمام معناه، نحو : **لا مذموماً فعله بيننا،** فـ(مذموما) اسم (لا) العاملة عمل (إنَّ) معرب منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وإنما أعرب لأنه شبيه بالمضاف ، فهو اسم مشتق عمل فيما بعده، عمل (فعله) على أنه نائب فاعل لاسم المفعول(مذموما) ومن هذا القبيل قولنا : **لا قبيحا فعله بيننا،** ولا راجحاً عقله يفعل ذلك، ولا فاعلا شرًّا بيننا . ولا راغبا في الشر، فـ(راغبا) اسم (لا) منصوب لأنه شبيه بالمضاف، وذلك لعمله في شبه الجملة(في الشر)

8- يجوز في صفة اسمها ،وفي المعطوف عليه الاتباع بالنصب على اللفظ ،أو بالرفع على المحل قبل المجيء بخبرها أو بعده ، وذلك خلافا لـ(إنَّ) .
- **فلا أبَ وابنا مثلُ مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا**
- لا امرأةَ ورجلاَ في الحديقة == لا امرأةَ ورجلٌ في الحديقة.
- لا رجلَ ظريفَ في الساحة == لا رجلَ ظريفا في الساحة== لا رجلَ ظريفٌ في الساحة .
الأول بالتبعية على اللفظ والبناء على الفتح ، والثاني بالتبعية على محل اسم (لا) وهو النصب ، والثالث بالتبعية على محل (لا) مع اسمها ، وهو الرفع ، لأنهما معا بمنزلة المبتدأ.

9- يجوز حذف خبرها إذا علم ، وتميم لا تذكره حينئذٍ ، ومن ذلك ما يلي :
- لا ريبَ - لا ضيرَ – لا شكَّ – لا بأسَ – لا مفرَّ – لا غروَ – لا بدَّ – لا ضررَ – لا عجبَ .

---

[1] - يريد : أن حال الإنسان في هذه الدنيا حلول مؤقَّت فيها ، وارتحال عنها ، ولنا عبرة فيمن رحلوا قبلنا .والمعنى أن لنا محلا في هذه الدنيا، وأن لنا مرتحلا عنها ، والسَّفْر جمع مسافر ، كالصحب جمع مصاحب ، والمقصود بالسفر هنا من سبقنا من الموتى ، والمَهَل التمهُّل مصحوبا بالعبرة والاتعاظ .

[2] - مسند أحمد بن حنبل 446/1.

10- من النادر الذي لا يقاس حذف اسمها، ومنه قولنا مثلا : لا عليك ، والمراد لا بأس عليك أي : لا جناح عليك . ومن هذا النادر قول ذي الرمة : كما في تأويل المشكل لابن قتيبة :

لعرفناها والعهدُ ناءٍ وقد بدا لذي نُهْيَةٍ أنْ لا إلى أمِّ سالم[1]

والتقدير: وقد بدا لذي نهية أنْ لا سبيل إلى أم سالم.

(لا) حرف نافٍ عامل عمل (ليس).

تعمل(لا) النافية عمل (ليس) فيكون لها اسم مرفوع وخبرٌ منصوب ، ويحتمل الكلام معها نفي الحكم عن كل أفراد جنس المنفي بها ، أو عن أفراد من هذا الجنس بدليل أن اسمها يأتي معرفة خلافا لبعضهم في ذلك . و الجدير بالذكر أنَّ عمل (لا) عمل (ليس) قليل، حتى إن بعضهم أنكر عليها ذلك ، وذكرُ خبرها أيضا قليل، حتى إن أحدهم زعم أنها لا تعمل إلا الرفع في الاسم . والصواب قياسية عملها عمل (ليس) والصحيح أيضا جواز التصريح بخبرها على قلة ذينك الأمرين، والراجح أنه لا يشترط لعملها أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، فقد سمع تنكير اسمها وتعريفه، مما يدل على أنها لنفي الجنس حينا ولنفي الوحدة حينا آخر، والمُجْمَعُ عليه أنه **يشترط لعملها شرطان ؛ عدمٌ تقدُّم خبرها على اسمها ، وعدمُ انتقاض** نفيها ، ومما عملت فيه وفق هذه الأحكام والضوابط ما يلي :

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا ولا وزرٌ مما قضى الله واقيا .

عملت(لا) هنا عمل(ليس) فرفعت الاسم، وهو(شيءٌ) ونصبت الخبر، وهو (باقيا) وكذلك في الشطر الثاني، والملاحظ هنا مجيء اسمها نكرة .

وحلَّتْ سوادَ القلب لا أنا باغيا سواها ولا عن حبِّها متراخيا

عملت(لا)هنا عمل(ليس)فرفعت الاسم، وهو الضمير(أنا) ونصبت الخبر، وهو(باغيا) والملاحظ هنا مجيء اسمها معرفة، وعلى غرار ذلك جاء قول المتنبي :

إذا الجودُ لم يُرْزَقْ خلاصا من الأذى فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقيا

والجدير بالذكر أن (لا) النافية للجملة الاسمية عاملة لا محالة بشروط محددة عند النحاة، وذلك إذا لم تتكرر، و لذا افترضوا أنها عاملة عمل (ليس) في البيت الشاهد :

من صدَّ عن نيرانها فأنا ابن قيس **لا بـَراحُ** .

فـ(لا) هنا عاملة عمل (ليس) و(براحٌ) اسمها مرفوع، وخبرها محذوف، والتقدير : لا براحٌ لي . والبراح هو المغادرة، يريد أنه شجاع، فلا يهـرب من نيران الحرب. وإنما أوجبوا إعمال(لا) هنا لأنها لم تكرر، وقد دخلت نافية على جملة اسمية .

2- (لا) حرف نافٍ مهمل وعاطف.

[1] - يريد لعرفناها والعهد بها بعيد، أي لعرفنا تلك الديار مع أننا لم نرها من زمن بعيد، و قد اتضح لذي النُّهْيَة أي العقل أنه لا سبيل إلى لقاء أم سالم.

تستعمل (لا) النافية مهملة جامعة بين النفي والعطف، و معلوم أن المشترك بين مختلف العواطف هو التشريك في الحكم النحوي بين المعطوف والمعطوف عليه ، وما تتميز به (لا) النافية العاطفة هذه هو أنها تُثْبِتُ المعنى لما قبلها أي للمعطوف عليه، وتنفيه عمَّا بعدها،أي عن المعطوف، وذلك في مختلف أساليب استعمالها ، ويشترط لأدائها هذا المعنى الشروط الثلاثة التالية :

1- أن يتقدمها أمر أو إثبات ، وأضاف سيبويه النداء في هذه الحالة ، ويبدو أن ذلك غير مسموع عن العرب . وفيما يلي التدليل والتوضيح بالنصوص :

كأنَّ دِثاراً حلَّقَتْ بلَبُونه عُقابُ تَنُوفَى لا عُقَابُ القواعِلِ [1]

فـ(لا) هنا حرف عطف، عطف(عقاب القواعل)على(عقاب تنوفى) وكلاهما مرفوع على الفاعلية، ولكن المعنى، وهو التحليق مثبت للمعطوف عليه، وهو(عُقابُ تَنُوفَى) ومنفي عن المعطوف ، وهو(**عُقَابُ** القواعِلِ) والملاحظ أن(لا) العاطفة المهملة جاءت في الإثبات، مع أنها قد تأتي في سياق الأمر كقولنا : أكرمْ زيداً ،**لا عمراً** – ليأتِ زيدٌ **لا عمروٌ** – امررْ بزيدٍ **لا بعمرٍو** ، أو في سياق النداء كما نسب إلى سيبويه نحو " يا ابنَ أخي **لا ابنَ** عمِّي "

2- ألا تقترن بعاطف ، فإذا اقترنت بعاطف كانت فقط نافية أو مؤكدة للنفي ، وذلك كما في قوله تعالى : **صراطَ الذين أنعمتَ عليهم غيرِ المغضوبِ عليهم ولا الضَّالِّين** ، فـ(لا) هنا فقط مؤكدة للنفي المعبر عنه فيما تقدم بـ(غير) وليست عاطفة لأنها مقترنة بحرف عطف، وهو الواو، ومن مجيئها نافية فقط غير عاطفة لاقترانها بحرف عطف قولنا : جاءني زيدُ ، **لا بل** عمرو . أكرمْ زيدا **لا بل** عمرا . فـ(لا) في الحالتين نافية فقط، والعاطف هو(بل) .

3 – ألا يتناقض متعاطفاها ، لذا لا يجوز أن تقول : **جاءني رجل لا زيدٌ** إذا كان زيد رجلا في نظرك ، ولا : **جاءني زيد لا طالب** إذا كان زيدٌ طالباً . وإلا كان المجيء منسوبا في الواقع لما بعد (لا) وغيرَ منسوب ، ولا يخفى ما في ذلك من التناقض .

4-(لا) حرف ناف مهمل غير عاطف.

(لا) هذه تدخل على الجملة الاسمية و الفعلية ، كما تدخل بين الجار والمجرور ، والناصب والمنصوب ، والجازم والمجزوم ، وعلى المفرد خبراً ونعتاً وحالاً ، وفيما يلي تفصيل القول في مختلف هذه الحالات وأحكامها :

1- (لا) حرف ناف مهمل مع الجملة الاسمية.

تدخل (لا) في هذه الحالة على الجملة الاسمية غير عاملة في أحد ركنيها ، سواءٌ أكان صدر هذه الجملة نكرة ، أم معرفة ، ويجب في هذه الحالة تكرارها . ومن هذا القبيل ما يلي :

- لا الشمسُ ينبغي لها أن تدرك القمر، ولا الليلُ سابقُ النهارِ، وكلٌّ في فلك يسبحون . يس 40/36
- لا فيها غولٌ ، ولا هم عنها يُنْزَفون . الصافات 47/37 .

---

[1] **- دِثار : اسم راعي إبل امرئ القيس . وحلَّق الطائر : علا وارتفع في الجو . واللبون : النوق ذوات اللبن ، وتَنُوفَى جبال عالية ، والقَواعل : جبال أصغر من سابقتها . يريد امرؤ القيس أن إبله أغير عليها مع راعيها ، فتبددت ، وفنيت . وكأن العقبان الجوارح انقضت عليها من السماء .**

2-(لا) حرف نافٍ مهمل مع الجملة الفعلية الماضوية.

تدخل (لا) النافية المهملة على الجملة الفعلية الماضوية الفعل ، فيجب تكرارها ما لم تدل على الدعاء، ومن عدم الدلالة على الدعاء قوله تعالى : **فلا صدَّقَ ، ولا صلَّى . ولكنْ كذَّبَ وتولَّى** . القيامة 75/31-32 . و في الحديث قوله(ص) **إنَّ المُنْبَتَّ لا أرضاً قطع، ولا ظهراً أبقى** . والمراد أن المغالاة والتشدُّد قد تفضيان إلى خلاف المراد منهما، فالمنبَتُّ، وهو المغالي المرهق لدابته في مواصلة السير الشديد عليها قد يفني هذه الراحلة ، فلا يصل إلى حيث يريد الوصول إليه . ومن الشاذ عدم تكرار(لا) مع الماضي المنفي غير المراد به الدعاء، ومن هذا القبيل:

- إنْ تغْفرِ اللهمَّ تغفرْ جمًّا وأيُّ عبدٍ لكَ لا ألمَّا .

يريد أننا جميعا بحاجة إلى المغفرة الواسعة من الله تعالى، فما من عبد معصوم، لم يلم بذنب، أي ما من عبد خالٍ من الذنوب . ووجه الشذوذ هنا عدم تكرار (لا) النافية للماضي(ألمَّ) مع أنه يراد الإخبار لا الدعاء.فـ(أيُّ) اسم استفهام ، مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضم الظاهر،وجملة(لا ألمَّ) جملة خبرية لا دعائية في محل رفع خبر للمبتدأ(أيُّ) مع أن(لا) لم تكرر

أما إن قُصِدَ من الماضي المنفي الدعاء فلا تتكرر (لا) النافية كقولنا: **لا فُضَّ فوك. ولا رسبت،** ومن هذا القبيل قول الشاعر داعيا لديار حبيبته بدوام السقيا :

ألا يا اسلمي يا دارميَّ على البلى ولا زال منهلا بجرعائكِ القطرُ.

ومن الأخطاء الشائعة في أيامنا قولهم مخبرين: **لا زال فلان مريضا،** والمناسب أن يقال : ما زال أو لم يزل مريضا، لأن المراد هو الإخبار عن استمرار مرضه، لا الدعاء عليه بدوام المرض.

3- (لا) حرف نافٍ مهمل مع الجملة الفعلية المضارعية .

تدخل (لا) النافية المهملة على الجملة الفعلية المضارعية ، فلا يجب تكرارها ، ويتخلَّص المضارع بعدها عند الكثيرين للاستقبال خلافا لابن مالك وهو على حق، ويؤيده في ذلك نفيها للجملة الحالية نحو: **جاء زيدٌ لا يتكلم** ، ومعروف أنَّ الجملة الحالية لا تتصدر بدليل استقبال . ومن نفي (لا) للجملة المضارعية قوله تعالى :**لا يحبُّ اللهُ الجهرَ بالسُّوءِ من القول . النساء 148/4 . قل لا أسألكم عليه أجراً. الأنعام 90/6.**

4- (لا) حرف نافٍ مهمل مع المفردات .

تدخل (لا) النافية المهملة على الأسماء المفردة الواقعة خبرا ، أو صفة ، أو حالا ، ولا بد من تكرارها في هذه الحالة ، فمما دخلت فيه على الصفة قوله تعالى : إنها **بقرةٌ لا فارضٌ** ولا بِكرٌ. عوانٌ بين ذلك . البقرة 68/2 . وقوله : في سَمُومٍ وحمُومٍ وظِلٍّ من **يحموم لا بارد** ولا كريمٍ . الواقعة 56/42-44 . ومما دخلت فيه على الخبر قولنا: **زيدٌ لا شاعرٌ** ، ولا كاتبٌ . ومما دخلت فيه على الحال قولنا: جاء **زيدٌ لا ضاحكاً** ولا باكيا .

5- فصل(لا) النافية المهملة بين العامل و معموله.

تفصل (لا) النافية المهملة بين العامل و معموله نصبا وجرا ، وجزما ، فاستُدِلَّ بذلك على أنها ليست مما له الصدارة ما لم تكن صدراً لجملة جواب القسم ،. ومما فصلت فيه(لا) بين الناصب والمنصوب والجار والمجرور قوله تعالى: **لئلا يكونَ للناس عليكم حجةٌ.البقرة 150/2 . فـ(لا)** هنا فصلت بين اللام الجارة و معمولها المصدر

المؤول كما فصلتْ بين (أن) الناصبة و معمولها الفعل(يكونَ) والتقدير : لعدم كون حجة للناس عليكم، ومما فصلت فيه بين الجازم و مجزومه قوله **تعالى :إلا تفعلوه تكن فتنةٌ في الأرضِ وفسادٌ كبيرٌ** الأنفال 73/8. والتقدير : إن لا تفعلوه ، ففصلت(لا) النافية بين(إن) ومجزوميها . ومن فصلها بين الجار والمجرور قولنا : **جئتُ بلا زاد** .

فإن كانت (لا) في صدر جملة جواب القسم كان لها الصدارة ، فلا تفصل بين العامل ومعموله ، لأن ما له الصدارة لا يعمل ما بعده فيما قبله، فلا يقال على ذلك مثلا: أقسم بالله زيدا لا أكرم . وفي ضوء هذا الحكم نوقش قول الشاعر :

آليتَ حبَّ العراقِ الدهرَ أطْعَمُه والحبُّ يأكله في القرية السوسُ

فـ(آليتَ) معناه أقسمْتَ، و(حبَّ) في الظاهر مفعول به منصوب على الاشتغال بفعل محذوف تقديره(لا أطعم)[1] يفسره(أطعم) المذكور، والتقدير: آليت لا أطعم حبَّ العراق أطعمه، وهذا ممنوع عند من يرون أن(لا) الواقعة في جواب القسم لها الصدارة، لأن ما له الصدارة لا يعمل ما بعده فيما قبله،فـ(أطعم) المذكور لا يعمل فيما قبل(لا) النافية المقدرة، وما لا يعمل لا يفسِّر، مما يجعله غير قادر على تفسير الفعل المحذوف المقدر والعامل في(حب) عند من يرون (لا) في هذه الحالة لها الصدارة كما قلنا ، لذلك يحمل هؤلاء نصب(حبَّ) على نزع الخافض، وذلك على أنه مُقْسَمٌ عليه، والتقدير عندهم: أقسمت على حبِّ العراق. فنزعت(على) فنصب الحب لأن الجار لا يعمل محذوفا في هذه الحالة

5- (لا) حرف مهمل للجواب بالنفي .

تكون (لا) حرف جواب مناقضا لحرف الجواب (نعم) و(لا) هذه تُحْذفُ الجملُ بعدها كثيرا لدلالة السياق على المحذوف ، وذلك نحو قولهم : أجاء زيدٌ ؟ فيقال : لا ، والأصل أن يقال : لا لم يجئْ .

ثانياً: (لا) الناهية الجازمة .

تُسْتَعْمَلُ(لا) ناهية جازمة ، **نحو " لا تضيِّعْ وقتك** ، والمراد بالنهي حقيقةً طلب ترك الفعل والإقلاع عنه، علماً أن هذا الطلب يتلوَّن تلوينات دلالية مختلفة ، وذلك بحسب القرائن والمعطيات السياقية كما سنرى لاحقاً . والصحيح أنَّ هذه الـ(لا) هي الناهية الجازمة خلافا لمن زعم أنها نافية ، وأن الجزم بلام مقدرة ، كما أن الصحيح أنها أداة بسيطة ، وليست مكونة من لام الأمر الجازمة ، وقد زيدت ألف بعدها خلافا لمن زعم ذلك أيضا ، وذلك لأنه لا دليل على هذه المزاعم .

1- أحكام (لا) الناهية الجازمة .

تختص (لا) الناهية الجازمة بالدخول على الفعل المضارع ، وذلك لأنه مختصٌّ بالجزم دون الماضي والأمر، و تجعله دالاً على المستقبل القريب أو البعيد . وقد يكون المنهيُّ بها مخاطباً ، أوغائبا، أومتكلماً ، فمن نهيِّ المخاطب قوله **تعالى: لا تتخذوا عدويِّ وعدوَّكم أولياءَ. الممتحنة 1/60**. ومن نهي الغائب قوله تعالى : **لا**

---

[1] - الفعل (أطعم) المصرَّحُ به الواقع في جواب القسم منفي، والدليل على نفيه عدم توكيده بالنون، فالمضارع المثبت الواقع جوابا للقسم يجب توكيده بالنون، وعدم توكيده في هذه الحالة دليل على أنه منفي صرح بـ(لا) النافية أم لم يصرح كما في هذه الحالة ، ومن هذا القبيل قول الشاعرة : أقسمت أبكي بعد توبة هالكا، وهي تريد: أقسمت لا أبكي بعد توبة هالكا.

يتخذِ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين . آل عمران 28/3 . ومن نهي المتكلم للنفسه: قولنا : لا أرينَّك هنا، والبيتان التاليان :

لا أعرفنْ ربرباَ حوراً مدامعُها كأنَّ أبكارها نِعاج دوَّارِ[1]

فـ(لا) هنا نا جازمة، والمنهي هو المتكلم نفسه، وذلك على سبيل التهديد في البنية العميقة للمعنى،والمضارع(أعرفن) مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم. والفاعل مستتر جوازا، تقديره(أنا)

- إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعدْ لها أبدا مادام فيها الجُراضِم

فـ(لا) ناهية جازمة ينهي فيها المتكلمون أنفسهم و(نعدْ) مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهر على آخره والفاعل مستتر وجوبا تقديره نحن.

2- معاني (لا) الناهية الجازمة.

المعنى الأساسي لـ(لا) الجازمة هذه هو النهي، أي طلب المتكلم من السامع أو المعني بالكلام أن يقلع عن القيام بما يدل عليه المضارع المجزوم ، ولكن هذا الطلب ، قد يتلوَّن تلوينات دلالية تختلف باختلاف المعطيات و القرائن السياقية ، وذلك بحسب طبيعة العلاقة بين مرسل الخطاب ومتلقيه ، أو المقصود به ، فقد تدل (لا) هذه على النهي الحقيقي أي الأمر بالإقلاع عن الفعل الذي يليها ، وقد تدل على الدعاء ، وذلك عندما يكون الخطاب من الإنسان إلى ربه ، وقد تدل على الالتماس ، أو الرجاء ، أو النصح والإرشاد والوعظ ، أو التهديد . ولكنْ يقال عنها في كل هذه الأحوال تجاوزا وتسامحا : إنها الناهية الجازمة . ولعل في الأمثلة التالية ما يوضح هذه المعاني .

أ-الدعـــاء وذلك عندما يكون الخطاب من العبد إلى ربه نحو قوله تعالى: **ربَّنا لا تؤاخذْنا إن نسينا أو أخطأنا . البقرة 286/2 .**

ب-التـــمـــني ، وذلك عند طلب فعل المحال حقيقة أو مجازا، ومنه تمني الأهل عدم هلاك متوفاهم، وهو ما يُـلاحَـظُ في قـول الشاعر :

يقولون: لا تبعَدْ وهم يدفنوني وأين مكان البعد إلا مكانيا ؟

وقوله أيضا[2] **:**

أَ أُبَيَّ لا تَبْعَدْ- وليس بخالدٍ حيٌّ ، ومن تصبِ المنونُ فهو بعيدُ

ج-التهديد والوعيد نحو قولك لابنك :**لا تطعني يا بنيَّ** ، وذلك في معرض التهديد . وتقول منذرا الطالب الكسول بالرسوب : **لا تدرسْ**. ومن هذا القبيل قولك لمن تهدد : لا أرينك هنا. تهدده بأنه إن رأيته هنا فسوف يناله منك ما لا يروقه. ومنه كما لاحظنا قول الشاعر: أعرفن ربرَبا حورا مدامعها...

د-**النصح والإرشاد**، والدعوة إلى الحذر، كقول الأستاذ لطالبه : **إن لم تفهم فلا تتردد في سؤالي .** ولعل من ذلك قول الشاعر:

---

[1] - يريد : لا تقيموا في هذا المكان فأعرف نساءكم مسبياتٍ ، وكلام الشاعر يحمل في طياته التهديد، وهو من قبيل إقامة المسبَّب مقام سببه ، والربرب : قطيع بقر الوحش ،كنى به عن النساء ، والأبكار الصغار ، ودوَّار الرمل : ما استدار منه .

[2] - انظر : حماسة أبي تمام 142/3. وبَعِدَ يبْعَد، أي هلك يهلك، وهو من باب تعِبَ يتْعَبُ،

إذا رأيت نيوب الليث بارزة فلا تظنن أن الليث يبتسم

ثالثاً (لا) الزائدة المؤكدة.

في بعض التراكيب لا يسمح ظاهر المعنى بالقول بأصالة (لا) النافية ،مما يحمل على القول بزيادتها ، وقد اختلف النحاة في أمر (لا) في ذلك ، فرفض بعضهم القول بزيادتها معتدين بالتأويل، أو تضمين ما قبل (لا) من الكلمات معاني سياقية ، يصلح معها القول بأصالة(لا) النافية في هذه التراكيب ، وذلك بدعوى أن العربية تعامل الجمل أحيانا بحسب معناها العام، لا بحسب المعاني المفردة المعجمية لكل مفردة على حدة ، وقد تعطى الجملة حكما لا ينسجم مع معاني المفردة ، ولكنه ينسجم مع معنى السياق الكلي . ومن هذا القبيل ما يلي :

- **يا هارونُ ما منعك إذْ رأيتَهم ضلُّوا ألا تَتْبعَنِي أفعصيتَ أمري** . طه 0 2/92-93 . فحملُ الكلامِ على ظاهره وعلى أصالة (لا) النافية يعني في الظاهر أن المسؤول عن مانعه هو عدم الاتباع، وكأن المعنى المقصود هو : ما منعك من عدم اتباعي ؟ علما أن المسؤول عن مانعه هو الاتباع، فالمعنى المقصود هو ما منعك من اتباعي، ولذلك حكم بعضُهم على (لا) هنا بالزيادة ، ورأى آخرون – ورأيهم الراجح- أنه لا داعي للقول بزيادة(لا) هنا ، وذلك لإمكان إبقائها أصلية بتضمين(ما منعك) معنى ما طلب منك ؟ أو ما سألك ألا تتبعني، أي ما طلب منك عدم اتباعي، لأن منع الإنسان من فعل شيء هو عند التحقيق أننا نطلب منه أو نسأله عدم فعله . وعلى ذلك يمكن حمل قوله تعالى : **قال : ما منعك ألا تسجدَ إذْ أمرتُكَ .** **الأعراف** 12/7 . أي ما طلب منك أو سألك ألا تسجد إذ أمرتك،أي ما طلب منك أو سألك عدم السجود إذْ أمرتك، ومن هذا القبيل قول الشاعر :

ويَلْحَيْنَنِي في اللهو أن لا أحبَّه وللهو داعٍ دائبٌ غيرُ غافل

فقد قيل إن(لا) النافية هنا زائدة، وقيل إن اللحي يحمل في طياته النصيحة ، فالمصدر المؤول مفعول به، والتقدير: يلحينني في اللهو عدمَ حبه . وكأن المعنى: ويسألنني في اللهو عدمَ حبه.

- **لا أقسم بيوم القيامة .** القيامة 1/75 . اختلفوا في(لا) هنا، فقيل : إنها زائدة، وإن الله تعالى يقسم بيوم القيامة، وقيل إنها أصلية، وإنه تعالى لا يقسم بيوم القيامة، وقيل إن الكلام مثبت مؤكـد بلام التوكيد، وإن الأصل : لأقســم ، ولكن أُشْبِــعَـتْ فتحةُ اللام فصارت ألفا، ورد ذلك بعضهم بأن الأمر لو كان كذلك لكان من الواجب توكيد المضارع بنون التوكيد، وقيل إن (لا) هنا أصلية نافية ، ولكن نفيها ليس مسلَّطا على الفعل (أقســم) بل على محذوف، وكأن التقدير : لا ليس الأمر كما تدعون، ثم اسْتُئـنِفَ الكلام المثبت، فقيل : أقسم بيوم القيامة .

رابعا:(لا) الاسمية.

(لـــــــم)

(لم) أداة حرفية بسيطة مبنية على السكون مكوَّنة من اللام المفتوحة والميم الساكنة ، وهي حرف جازم مختص بالفعل المضارع ، لأن الجزم لا يكون إلا في المضارع . وهي تقلب زمن المضارع إلى الماضي ، علماً أن نفيها له يجعله دالا **على الماضي المنقطع** ، نحو قوله تعالى : **هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر لم يكن شيئا مذكورا .** الإنسان 1/76 فانتفاء كون الإنسان شيئا مذكورا تم وانقطع في الماضي، كما يدل على الماضي

المتصل بالحال أي بزمن التكلم، نحو قوله تعالى: **ولم أكن بدعائك ربِّي شقيا . مريم 4/19** ، فانتفاء شقائه بسبب ذكر الله ماض مستمر حتى لحظة تكلمه، وقد يدل على الدوام ، **نحو قوله تعالى**: **لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفوا أحد . الإخلاص 3/112** . **فانتفاء** كونه تعالى والداً أو مولودا ، وانتفاء نظيره انتفاء دائمٌان لا ينقطعان.

وقد سُمِع إهمال (لم) ورفع المضارع بعدها ، وقيل: إن ذلك لغة لبعض العرب ، وهذا يحفظ ولا يقاس عليه، ومنه قول الشاعر :

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأسرتُهم يومَ الصَلَيْفاء لم يـُفون بالجار

فقد قال : لم يوفون بإهمال(لم) ورفع المضارع ، وهذا شاذ يحفظ ، ولا يقاس عليه، ومثل ذلك حال ما سمع فيه نصب المضارع بعد(لم) في قراءة من قرأ : **ألَمْ نشرحَ[1] لك صدرَك ؟** الانشراح 1/94 . بنصب(نشرح) ومنه قول الشاعر :

في أيِّ يوميَّ من الموت أفرْ أيومَ لم يقدرَ ؟ أم يومَ قُدِرْ ؟

وقد يحذف المجزوم بها للضرورة الشعرية ، ومنه قول الشاعر :

احفظْ وديعتكَ التي استودعتَها يومَ الأعازب إن وصلتَ وإن لم

والتقدير: إن وصلت، وإن لم تصل.

(لـــمَّـــا)

(لمَّا) أداة مكونة من اللام المفتوحة ، وميم مشددة متبوعة بألف، و لها ثلاثة استعمالات؛ **أولا: تستعمل أداة نفي وجزم . ثانيا : تستعمل أداة شرط . ثالثاً : تستعمل أداة استثناء** ، وفيما يلي تفصيل القول في هذه الاستعمالات :

أولاً: (لمَّا) أداة نفي وجزم .

وهي في هذه الحالة حرف جزم ونفي مختص بالدخول على الفعل المضارع الذي تقلبه إلى الماضي كـ(لم) وتختلف عن(لم) بما يلي :

1-لا تقترن بأداة الشرط (إن) فلا يقال: إن لمَّا تدرس ترسبْ، وذلك بخلاف (لم) التي تقترن بـ(إن) فيقال: إن لم تدرسْ ترسبْ .

2-نفي(لمَّا)مستمر إلى الحال دائما بخلاف نفي (لم) فقد يكون كما لاحظنا منقطعا في الماضي ، وقد يكون متصلا بالحال ، وقد يدل على الدوام

[1] - وذلك في قراءة من قرأ بنصب (نشرح) والقراءة المشهورة بالسكون .

فإنْ كنت مأكولاً فكن خير آكلٍ وإلا فأدركني ولمَّا أُمَزَّقِ

فانتفاء تمزُّق الشاعر المشتكي المستنصر مستمر حتى لحظة تكلمه مع توقعه حلول هذا التمزق فيه في أقرب وقت محتمل.

3-منفي (لمَّا) لا يكون في الغالب إلا قريبا من الحال ، لذا يقال : لم يكن زيد في العام الماضي فقيرا ، ولا يقال : لمَّا يكن زيد في العام الماضي فقيرا .

4-منفي (لمَّا) متوقع ثبوته بخلاف منفي (لم) فذوقهم عذاب الله في قوله تعالى : **بل لمَّا يذوقوا عذابي** . ص38/ 8 لم يحصل بعد ، ولكنه متوقع الحصول ، وكذلك دخول الإيمان في قلوب المعنيين في قوله تعالى**: ولكن قولوا:أسلمنا،ولمَّا يدخلِ الإيمان في قلوبكم** . الحجرات 14/49 .

5-منفي (لمَّا) يجوز حذفه في غير الضرورة إن دل دليل عليه، أما منفي (لم) فلا يجوز حذفه إلا في الضرورة الشعرية كما لا حظنا ، ومن هذا القبيل قول الشاعر:

فجئْتُ قبورَهم بدءاً ولمَّا فناديتُ القبور فلم يجبنه .[1]

فالتقدير: ولمَّا أصرْ بدءًا، أي سيدا يبتدأ به بالضيافة والاهتمام في المجالس .

ثانياً : (لمّا) أداة شرط .

أ-معناها.
ب- (لما) الشرطية بين الاسمية والحرفية.
ت- زمن الشرط معها.
ث- بنية فعل الشرط معها، وبنية جوابه.

و(لمَّا) في هذه الحالة أداة شرط غير جازمة، وتسمى أداة وجود لوجود، والمراد بذلك أنها تدل على وجود جواب الشرط لوجود فعله كما يسميها بعضهم أداة وجوب لوجوب ، والمراد أن جواب الشرط معها واجب التحقق لوجوب تحقق فعله . وقد اختلف النحاة في تصنيفها ، فالأكثرون على أنها حرف شرط غير جازم مبني على السكون ، وذهب آخرون إلى أنها اسم شرط غير جازم مبني على السكون ، ومحله النصب على الظرفية الزمانية بمعنى حين ،لذلك يسميها بعضهم الظرفية الحينية ، وهو ما نميل إليه ، ومما يرجح ذلك إمكان الاستعاضة عنها بـ(حين) إذا تقدم جوابها عليها، فإذا قيل: تفهم لمَّا تصغي جيدا معناه تفهم حين تصغي جيدا، والجمهور على أن زمن التركيب الشرطي مع(لما) لا يكون إلا ماضيًا[2] لأنها تدل على الجزم بوقوع مضمون جواب الشرط للجزم بوقوع فعله كما لاحظنا ، ولا يكون فعل الشرط معها إلا جملة فعلية ماضيِّة الفعل أمَّا جملة جواب شرطها فيمكن أن يكون جملة فعلية ماضوية الفعل تقترن أحيانا بـ(إذا) الفجائية، أو اسمية مقترنة بها أو بالفاء، وأجاز بعضهم كونها مضارعية الفعل ، وأول بعضهم ما أوهم ظاهره بذلك على ما سنرى في تحليلنا للنصوص التالية :

ح – حديثُ أناسيٍّ فلمَّا سمعتُه إذا ليس فيه ما أَبِيْنُ وأعْقِلُ[3]

---

[1] - **البدءُ : السيد، وسُمِّي السيد بدءاً لأنه يُبْدأ به في العــدِّ وغيره ، يريد أنه زار قبور موتاه سيدا صغير السن ، في وقت لم يحن فيه بعد وقت سيادته لحداثة سنه.**

[2] - **يرى بعضهم أنه الشرط مع (لما) يجوز أن يكون مستقبل الزمن إذا كان مؤكدا وقوع الفعل والجواب، ومثل لذلك بقوله : لما كنت ستسافر غدا فإني أحملك هذه الرسالة إلى فلان .**

[3] - البيت لكعب بن زهير .

فعل الشرط معها هنا ماض ، وهو (سمعته) وجوابه ماض، وهو: (ليس)

-**فلمَّا نجَّاكم إلى البرِّ أعرضتم** .الإسراء 17/ 67 . ففعل (لما) الشرطية وجوابها جملتان فعليتان ماضويتان .

-**فلمَّا نجاهم** إلى البرِّ **إذا هم يشركون** . العنكبوت 65/29 . جواب(لما) جملة اسمية مقترنة بـ(إذا) الفجائية .

-**فلمَّا نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد**. لقمان 32/31 . جواب(لما) جملة اسمية مقترنة بـالفاء

-**فلمَّا ذهب عن إبراهيم الرَّوعُ وجاءته البشرى يجادلُنا في قوم لوط** . هود 74/11 . جاء جواب (لما) الشرطية في الظاهر فعلا مضارعا وهو (يجادلنا) فمنهم من حمل الكلام على ظاهره ، وأول المضارع بالماضي ، ومنهم من جعل الجواب (جاءته) وذلك على زيادة الواو ، ومنهم من جعل الجواب محذوفا ، والتقدير: أقبلَ يجادلنا .

ثالثا: (لمَّا) أداة استثناء

وهي في هذه الحالة حرف مهمل مبني على السكون ، وتكون فيما يعرف بالاستثناء المفرغ ، وتدخل على الجملة الاسمية ، وعلى الجملة الماضوية الفعل لفظاً الدالة على المستقبل معنىً ، وتكون في الحالة الثانية فيما يعرف عند بعضهم بالقسم الاستعطافي[1] **نحو قولهم " سألتك بالله لمَّا أكرمت زيدا " والمعنى : لا أسألك إلا إكرامه** . و من هذا القبيل قوله تعالى **: إن كلُّ نفسٍ لمَّا عليها حافظٌ .** الطارق 4/86 . والتقدير: ما كلُّ نفس إلا عليها حافظٌ، ومنه قوله تعالى : (وإنْ كلُّ ذلك لَمَّا متاعُ الحياة الدنيا، والآخرة عند ربك للمتقين)[الزخرف35/43]،أي : وما ذلك إلا متاعُ الحياة الدنيا. ومن ذلك قول الشاعر :

قالتْ له : بالله يا ذا البُرْدَينِ لمَّا غنِثْتَ نَفَساً أو اثنين [2]

والتقدير : لا أسألك بالله إلا غنثت نفساً أو اثنين .

(إلا)

(إلا) أداة مبنية على السكون مكونة من الهمزة المكسورة ، واللام المشددة والألف ، وتستعمل أربعة استعمالات؛ **أولاً : حرف استثناء . ثانيا : اسم صفة بمعنى غير . ثالثا : حرف عطف عند بعض النحاة . رابعاً : حرف زائد عند بعضهم فيما لا يقاس** . وفيما يلي تفصيل القول في استعمالات (إلا) هذه :

أولاً: (إلا) حرف استثناء.

الاستثناء في النحو يعني إخراج المستثنى مما حكم به على المستثنى منه ، وله أدوات متعددة ، وفي مقدمتها (إلا) وهي حرف ، وحكم المستثنى بـ(إلا) يختلف كما هو معروف باختلاف طبيعة التركيب الاستثنائي ، ذلك أنَ للتركيب الاستثنائي مع (إلا) حالات وأحكاما متعددة ومختلفة ، وهذه بعضها :

1-الاستثناء التام المتصل المثبت وهو الاستثناء التام الأركان المثبت والمتصل أي الذي يتجانس فيه المستثنى والمستثنى منه نحو " جاء القوم إلا زيدا . والمستثنى بـ(إلا) في هذا الضرب من الاستثناء واجب النصب عند

---

[1] - **وذلك نحو قول ضاحية الهلالية : سألتكما بالله إلا جعلتما مكانَ الأذى واللوم أن تأويا ليا . تريد منهما أن يرحماها بدلا من لومهم وأذاهم لها .**

[2] - **غَنِثَ :يغْنَث : أي شرب ، ثم تنفس . يقال إذا شربت فاغنَثْ ، ولا تعبَّ .**

الجمهور . ومنه قوله تعالى: **فشربوا منه إلا قليلا . البقرة 249/2**، وسمع الاتباع في هذا الضرب من الاستثناء، فقصره الجمهور على السماع ، وذلك بغض النظر عن الاختلاف في تخريجه، **ومنه قوله تعالى : فشربوا منه إلا قليلٌ . البقرة 249/2 . في** قراءة أخرى، ومنهم حمل الاتباع في هذه الحالة على ظاهره، وجعله من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه، ومنهم من جعل الاستثناء من قبيل الاستثناء المنقطع، لأنه عندهم استثناء لا يجانس فيه المستثنى المستثنى منه، فالمستثنى هو جملة مكونة من المبتدأ، وخبره المقدر بـ(لم يشرب) وفي الحديث (أحرموا كلُّهم ، إلا أبو قتادة لم يحرم) ,(كلُّ أمتي معافى إلا المجاهرون).

2-الاستثناء التام المتصل غير المثبت ، وذلك نحو " ما جاء الطلاب إلا زيد ، ويجوز في المستثنى بـ(إلا) في هذه الحالة النصب ، و اتباع المستثنى منه على البدلية ، عند بعضهم ، وعلى العطف عند بعضهم الآخر ، ومنه قوله تعالى: **ما فعلوه إلا قليل منهم . النساء 4/ 66 .**

3-الاستثناء التام المنقطع المثبت، وذلك إذا كان المستثنى غير مجانس للمستثنى منه، نحو" جاء المسافرون إلا أمتعتَهم ، فالأمتعة ليست من جنس المسافرين، بل من لوازمهم . ومن الأشياء المتوقع وصولها معهم، وحكم المستثنى في هذه الحالة النصب.
4-الاستثناء التام المنقطع غير المثبت ، وذلك نحو " ما جاء المسافرون إلا أمتعتهم ، وبعض العرب ينصب المستثنى بـ(إلا) في هذه الحالة ، وبعضهم – وهم تميم – يتبعه المستثنى منه ، **وعلى هذه اللغة جاء عند بعضهم قول الشاعر:**

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إلا اليعافيرُ ، وإلا العيسُ[1]

فالشاعر رفع المستثنى(اليعافيرُ) على البدلية والاتباع من المستثنى منه(أنيس) مع أن الاستثناء منقطع لأن المستثنى والمستثنى منه غير متجانسين، وهذا ما يعرف بالاستثناء التميمي . وقيل إن الاستثناء متصل لأن اليعافير والعيس وإن كانت حيوانات يؤنس بها كالإنسان في الصحراء، أو في الغربة، وهذا التحليل هو الذي يفي بالبنية الدلالية والانفعالية العميقة و الحقيقية للتركيب.

5-الاستثناء المُفَرَّغ . وذلك نحو " **ما جاء إلا زيد** . و حكم المستثنى بـ(إلا) في هذه الحالة هو حكمه في حال عدم وجود (إلا) لأن العامل الذي قبلها مسلَّط عمله على المستثنى بها.أي مفرَّغ للعمل فيه دون غيره من المعمولات التي تجانسه في الوظيفة النحوية كالفاعلية أو المفعولية أو غيرهما.

هذه بإيجاز أبرز أحكام المستثنى بـ(إلا) علما أن في هذا الباب تفصيلات وأحكاما واختلافات،لا يسمح الموقف بالدخول فيها ، و يمكن الوقوف عليها في باب الاستثناء من كتب النحو.

ثانيا : (إلا) الاسمية الوصفية .

شروط وأحكام (إلا) الاسمية الوصفية.

تستعمل (إلا) اسما صفة بمعنى غير، **وتوضيح** ذلك أنك تقول" **لك عندي عشرة دراهمَ إلا درهمٌ**" برفع(درهم) والمعنى : أنك تقر له بعشرة دراهم غير درهمٍ ، لأنه ما من عدد يزيد أو ينقص عن الدرهم إلا هو

[1] - **اليعافير جمع يعفور بفتح الياء أو ضمها ،وهو الظبي الترابي اللون ، والعِيس جمع ، مفرده أعيس أو عيساء، والمراد بها هنا البقرة الوحشية . يريد أن هذه البلدة ليس بها بشر ، فأنيس الإنسان فيه الحيوانات فقط**

مغاير لهذا الدرهم الواحد، أما إذا قلت: لك عندي عشرة دراهم إلا درهما بنصب(درهم) فأنت تقر له بتسعة دراهم لأن (إلا) حرفية، لا اسمية وصفية ، ومثل سيبويه لـ(إلا) الوصفية بقوله **" لو كان معنا رجل إلا زيدٌ لغُلِبْنا"** أي : لو كان معنا رجلٌ مغايرٌ لزيد لغُلِبْنا، ولكننا لم يكن معنا غيره أي إلا هو لذلك لم نغلب.وفي ذلك إشارة إلى شجاعة زيد، وقصر الشجاعة عليه دون سائر الرجال! وقد **اختلف النحاة في إعراب (إلا) في هذه الحالة** ، كما **اختلفوا في شروط** استعمالها هذا الاستعمال . فبعضهم لم يشترط لكونها وصفية شيئا ، وهو ما فهمه بعضهم من مثال سيبويه الذي ذكرناه ، ومنهم من اشترط لاسمية (إلا) ووصفيتها ثلاثة شروط (1)أن يكون موصوفها جمعا (2)أن يكون نكرة (3)أن يكون في(إلا) معنى الاستثناء[1] ، ومنهم من اشترط لذلك أن ألا يجوز حملها على الحرفية والاستثناء، وذلك لأسباب معنوية أو صناعية كما سنلاحظ من الأمثلة ، وهو الذي نميل إليه ،لأن السماع الحقيقي لم يأت بها اسمية وصفية إلا في هذا الضرب من النصوص، مما يشجع على القول بقصر هذه الاسمية الوصفية المزعومة على ما سمع من ذلك .

إعراب(إلا) الاسمية الوصفية.

اختلف النحاة في إعراب (إلا) الاسمية الوصفية كما اختلفوا في شروطها، فقد ذهب بعضهم إلى أن (إلا) وحدها اسم صفة يتبع الموصوف به في العلامة الإعرابية ، لأنها اسم مبني لمشابهته في اللفظ لـ(إلا) الحرفية، ولكن لمَّا تعذر ظهور العلامة الإعرابية على آخرها ظهرت على ما أضيفت إليه(إلا)، لذا يقال في المضاف إليه : إنه مجرور المحل لإضافة(إلا) إليه أما في اللفظ فظهرت على سبيل العارية على آخره العلامة الإعرابية التي كان ينبغي أن تظهر على المضاف(إلا) الاسمية المبنية كما قلنا لشبهها اللفظي بـ(إلا) الحرفية **أما الرأي الثاني في إعراب** (إلا) الاسمية الوصفية فهو أنها هي والاسم الذي يليها بمنزلة الاسم الواحد ، وأن علامته الإعرابية هي العلامة التي تظهر على آخر جزئه الثاني، فـ(إلا) صدر هذا الاسم المركب، وما تضاف إليه عجزه، وسنعرب ما يلي وفق هذين الرأيين توضيحا لهما :

أ-لو كان معنا رجل إلا زيدٌ لغلبْنا . إلا اسم بمعنى (غير) صفة لـ(رجل) مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره لأنه اسم مبنى، و(زيدٌ) مضاف إليه مجرور وعلامة جر الكسرة المقدرة على آخره لانشغاله بالرفع على سبيل العارية، ويمكن القول إن(إلا زيدٌ) صفة لرجل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره . وعلى هذا النحو تحمل (إلا) عند من جعلها وصفية في الشاهدين التاليين :

أ- لو كان فيهما آلهة إلا اللهُ[2] لفسدتا . الأنبياء 22/21.

والتقدير في حمل (إلا) على الوصفية : لو كان فيهما آلهة مغايرة لله لفسدتا .وعلى ذلك تكون(إلا) اسما مبنيا على السكون في محل رفع صفة لـ(آلهة) وفي توجيه الآية أقوال متعددة سنعرض لها لدى الحديث عن (لو) .

وكل أخ مفارقه أخوه لعمرو أبيك إلا الفرقدان

القياس هنا أن يُنْصَبَ المستثنى ، فيقال: الفرقدين ، لأن الاستثناء تام متصل مثبت، وحُمِلَ الرفعُ على أوجه، منها أن(إلا) اسم مبني على السكون في محل رفع صفة لـ(كل) **والتقدير والمعنى: كل أخ** مغاير للفرقدين مفارقه أخوه، وضُعِّفَ هذا التوجيه بوصف الاسم بعد الإخبار عنه. وحمله آخرون على اللغة التي تلتزم الألف والنون في المثنى بغض النظر عن موقعه الإعرابي، ويعامل المثنى في هذه اللغة النادرة غير المقيسة معاملة الاسم المقصور في تقدير علامات الإعرابية الأصلية على الألف .

---

[1] - جاء في شرح أبيات المغني 103/2قول أبي علي الفارسي : لا يجوز أن تجعلها نعتا إلا إذا كان في الكلام معنى الاستثناء .
[2] - لم يُقْرَأ فيما وقفتُ عليه إلا بالرفع . مع أن الاستثناء هنا كما يرى بعضهم من قبيل الاستثناء المنفي، والنفي مستفاد من دلالة (لو) على الامتناع .

ثالثا : (إلا) حرف عطف

يرى بعضهم أن (إلا) تكون حرفا عاطفا كالواو ، تفيد التشريك في الحكم والمعنى ، وجعل آخرون ما استدل هؤلاء به على ذلك من الاستثناء المنقطع ، ومن هذا القبيل قوله تعالى : **لئلا يكون للناس عليكم حجةٌ إلا الذين ظلموا منهم[1] . البقرة 150/2 .** والتقدير: ولا الذين ، وذلك بعطف (الذين) على (الناس) ، وقيل إن (إلا) استثنائية ،والاستثناء منقطع لأن المتحدَّث عنهم لم يكن لأحد عليهم حجة ، وكأن المستثنى على ذلك جملة محذوفة الخبر، فالتقدير في هذه الحالة : لكن الذين ظلموا لكم عليهم حجة ومن هذا القبيل قوله تعالى **: إنِّي لا يخَاف لديَّ المرسلون إلا من ظَلَم ، ثم بدَّل حُسْناً بعد سُوء.النمل 10/27- 11 .** والتقدير : ولا من ظلم بالعطف على (المرسلون) ومن لم يقل بعطف (إلا) جعل الاستثناء منقطعا لأن (من ظلم) ليسوا من جنس المرسلين . والتقدير: لكن من ظلموا يخافون لديَّ .

رابعاً: أن تكون (إلا) زائدة .

قال بذلك بعضهم في تحليل بعض النصوص، والصواب أن زيادة (إلا) – على التسليم بوقوعها- شاذة ، ولا تقاس ، ومما حمله بعضهم على زيادتها قول الشاعر :

حراجيجُ ما تنفكُّ إلا مُناخَةً على الخَسفِ أو نرمى بها بلداً قفرا[2]

فقد حكم على (إلا) هنا بالزيادة، لأن الفعل(تنفك) الناقص يجب أن يكون في سياق النفي، والقول بأصالة(إلا) يجعله في سياق الإثبات، لأن (إلا) هذه تنقض نفي(ما) السابقة لـ(تنفك)

(لو)

(لو) حرف مهمل مبني على السكون مكون من اللام المفتوحة والواو الساكنة ، له عدة استعمالات ؛ **أولا: أن يكون حرف شرط غير جازم . ثانيا : أن يكون حرفا مصدريا ، ثالثا : أن يكون حرفا يفيد الطلب على سبيل التمني** أو العرض ، وله عدة أحكام نحوية ، وفيما يلي تفصيل القول في ذلك كله .

أولا: (لو) حرف شرط غير جازم

تستعمل (لو) حرف شرط غير جازم ، فتربط بين الفعل والجواب بعلاقة سببية ما، و زمن هذه العلاقة الماضي وهو الكثير الغالب ، كما يمكن أن يكون في المستقبل، ولـ(لو) الشرطية معانٍ وحالات وأحكام نوضحها فيما يلي :

1- (لو) حرف شرط للماضي .

---

[1] - **وحيثما كنتم فولُّوا وجوهكم شطره، لئلا يكون للناس عليكم حجة، إلا الذين ظلموا منهم، فلا تخشوهم ، واخشوني.**

[2] - **الحراجيج : مفرده حُرْجُوج، وهو الناقة الضامرة ، و مُناخة على الخسف أي أنها تبيت غير معلوفة ، وقد لُحِّـنَ الشاعر في بيته ، وقيل إن الرواية هي آلا ، أي سرابا ، ويقصد به هنا الشخص .**

تسمى في المشهور حرف امتناع لا متناع ، وذلك لأنها تدل على امتناع وقوع جوابها بسبب امتناع وقوع فعلها كما في قول الشاعر

لو كنتُ من مازن لم تستبح إبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا[1]
إذنْ لـقـام بنصري معشر خشـــن عند الحفيظة إن ذو لوثة لانـــــا

فهنا امتنع عدم استباحة بني اللقيطة لإبل الشاعر لامتناع كونه من قبيلة قوية كقبيلة مازن،ولكن بني اللقيطة استباحوا إبله لأنه ليس من قبيلة قوة تحميه كقبيلة مازن.

والجدير بالذكر أن الرأي القائل بأن (لو) حرف يدل على امتناع جواب الشرط لامتناع فعله، ليس هو الرأي الوحيد، بل لعله ليس الرأي الأدق في هذه المسألة، فللنحاة ثلاثة آراء في ذلك، وهي على النحو التالي:

1- **زعم بعضهم أن(لو) هذه لا تدل على امتناع فعلها ولا على امتناع جوابها،** وهي عند هؤلاء لا تدل على امتناع ولا على ثبوت ، بل تدل على مجرد تعليق فعل الشرط بجوابه في الماضي كما أن (إنْ) لمجرد تعليق فعل الشرط بجوابه في المستقبل، وقد علق ابن هشام على هذا الرأي بقوله : هذا من إنكار الضروريات؛ لأن فَهْمَ الامتناع منها كالبديهي، فإن كلَّ مَـنْ سمع : **لـو فــعــلَ** فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد.

2- **رأى فريق ثان أن (لو) تفيد امتناع شرطها وجوابها** . وهذا هو القول الجاري على ألسنة المعربين كما يقول ابن هشام الذي وصفه بأنه قول ، لا يستقيم القول به في بعض الأحيان لا عقديا ولا منطقيا عقليا ، كما في قوله تعالى : **ولو أنَّ ما في الأرض من شجرةٍ أقلامٌ ، والبحرُ يمدُّه من بعده سبعة أبحر ما نفِدَتْ كلماتُ الله . لقمان 31/27** . بيان ذلك أن ***كل شيء امتنع ثبت نقيضه***، فإذا ثبت عدم رسوب زيد ثبت بالضرورة نجاحه ، وفي ضوء القول بأن بين فعل الشرط وجواب الشرط علاقة سببية حصرية ومطابقة مع (لو) نفهم بالضرورة امتناع جواب الشرط لامتناع فعله، مما يعني بالضرورة نفاد كلمات الله تعالى لأنه ليس كل ما في الأرض من الأشجار أقلاما، وهذا لا يستقيم عقديا، سواءٌ أكان كل ما في الأرض من الأشجار أقلاما أم لم يكن .

3- **ذهب فريق ثالث إلى أنها تفيد امتناع فعل الشرط فقط** ، أما جواب الشرط فلا دلالة لها على امتناعه، ولا على ثبوته، وذلك بحسب طبيعة العلاقة السببية بين فعل شرطها وجوابه، فالشرط يعني السبب، ووقوع فعل الشرط هو سبب وقوع فعل جواب الشرط، وعدم وقوع أولهما سبب لعدم وقوع ثانيهما، هذا إذا لم يكن للجواب سبب آخر غير وقوع فعل الشرط، توضيح ذلك أن قولنا: **لو طلعت الشمس لأبصرت متاعي**. لا يعني منطقيا بالضرورة امتناع رؤيتي لمتاعي لامتناع طلوع الشمس، وذلك لأن الرؤية قد تنجم عن ضوء آخر غير ضوء الشمس، والذي تدل عليه منطقيا من هذه العبارة عند هؤلاء هو امتناع الرؤية الناجمة عن ضوء الشمس فقط، لا امتناع الرؤية مطلقا، وذلك يعني أن مدى امتناع جواب الشرط مع (لو) متوقف على طبيعة العلاقة السببية بين فعلها وجوابها، فإن كانت هذه العلاقة كلية حصرية كان امتناع الجواب كلياً و حصريا نحو قولنا : لو أراد الله أن تنجح لنجحت ،فامتناع النجاح هنا كلي لأن الله لم يرد لك ذلك، ومنه **قوله تعالى لو شئنا لرفعناه بها، ولكنه أخلد إلى الأرض الأعراف 176/7** ومنه قولنا : **لو كانت الشمس طالعة لوجد نورها،** فامتناع وجود نور الشمس حصري وكلي لامتناع طلوعها . وقد يكون لا متناع جواب الشرط مع (لو) أسباب عدة، وامتناع فعلها سبب من هذه الأسباب ، ومن هذا القبيل قول عمر(ر) : **نعم العبدُ صهيب لو لم يخَفِ الله لم يعصِه** . فعدم عصيان صهيب لربه ليس ناجما فقط

---

[1] - **يرى بعضهم أن (لو) هنا أجيبت بجوابين أولهما (لم تستبح) والثاني (إذن لقام بنصري معشر خشن) والراجح أن(إذن لقام بنصري معشر خشن) جواب لـ(لو) محذوفة مع فعلها لدلالة المذكور عليهما.**

عن خوفه من الله، بل لأسباب أخرى منها الطمع في الثواب، ومنها أنه تعالى ربٌّ يستحق العبادة بغض النظر عن الطمع في الثواب أو الخوف من العقاب . ولكن يبدو أن خوفنا من الله تعالى هو السبب الأولى لدى عمر(ر) لعدم عصياننا لله، لذلك خصه هنا بالذكر، ولا شك أن هذه الأولوية قد تختلف من شخص لأخر أو من حالة لأخرى، ويبدو أن خوف الله هو السبب الأولى والأهم لعدم عصيانه، لذلك خصه عمر (ر) عنه كما قلنا بالذكر، وكل ما تقدم يوضح ويؤيد ضرورة أن تؤازر القرينة العقلية العنصرَ اللغوي في التعبير عن المعنى وفهمه.

2- (لو) حرف شرط للمستقبل .

تستعمل (لو) حرف شرط للمستقبل، وتكون في هذه الحالة شبيهة بـ(إن) الشرطية من حيث الدلالة على المستقبل ، وقد تكون بمعنى (إن) وذلك كما يقول ابن هشام عندما يكون الشرط معها مستقبلا محتملا ، ومن هذا القبيل ما يلي :

- وليَخْشَ الذين لو تركوا من خلفهم ذُرِّيَّة ضعافا خافوا عليهم[1] . النساء 4/ 9.

فالمعنى وليخش الذين إن تركوا ذرية ، أي شارفوا على الموت وترك الذرية، خافوا عليهم من بعد موتهم .فالذي يشارف على الموت، ويشعر بدنو أجله يخاف على من يحب من بعد موته، وذلك كله أمر مستقبلي بالنسبة له، لذا قلنا: إن (لو) بمعنى (إن) دالة على المستقبل.

- ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا ومن دون رِمْسَيْنا من الأرض سبسبُ[2]
لظل صدى صوتي وإن كنت رِمَّة لصوت صدى ليلى يهَشُّ ويَطْرَبُ

لو تلتقي أصداؤانا معناه إن تلتق أصداؤنا ، لأن الشاعر يتحدث عما يتوقع أو يتمنى أن يحصل له ولحبيبته بعد موتهما، وكذلك الأمر في النص التالي:

- ولـــو أن ليلى الأخيلية سلَّمت عليَّ ودوني جندل وصفائــحُ
لسلمتُ تسليم البشاشة أو زقا إليها صدىً من جانب القبر صائح.

ثانيا: (لو) حرف مصدري .

تكون (لو) حرفا مصدريا ، والغالب في ذلك أن تكون بعد ما فيه معنى (ودَّ يوَدُّ) وتؤول هي والفعل الذي يليها مضارعا أو ماضيا بمصدر، يعرب بحسب موقعه من الإعراب . ومنع بعضهم أن تكون (لو) مصدرية ، وأولوا شواهد ذلك بتكلف لا خفاء فيه كما يقول ابن هشام، وفيما يلي توضيح ذلك بالأمثلة :

- ودُّوا لو تدهنُ فيدهنون [3] لقلم 9/68 . والتقدير : ودَّوا إدهانك إياهم فإدهانهم إياك، أي ودُّوا ملاينتك في التعامل معهم فيكون منهم مثل ذلك[4]، والمصدر المؤول مفعول به للفعل(ود) والملاينة في قصدهم أن يعبد الرسول آلهتهم، فيعبدوا إلهه !

---

[1] - الذي يؤيد أن (لو) الشرطية المستقبلية شبيهة بـ(إن) قول ابن هشام في التعليق على هذه الآية : أي وليخْشَ الذين إن شارفوا ، وقاربوا أن يتركوا 00
[2] - السبسب : المفازة ، أو الصحراء .
[3] - وقرئ : ودوا لو تدهنُ فيدهنوا ، وفسر حذف النون بأنه نصب على (لو تدهن) لأن معناه : أن تدهن .
[4] - وقيل إن مرادهم بالإدهان أن يعبد الرسول آلهتهم، فيعبدوا إلهه .

- **يودُّ أحدُهم لو يُعَمَّرُ ألف سنة** البقرة 96/2 . والتقدير: يود أحدهم التعمير ألف سنة والمصدر المؤول مفعول به للفعل(يود)

- ما كان ضرَّكَ لو مننتَ وربَّما منَّ الفتى وهو المَغِيظُ المُحنَقُ

مما قيل في هذا البيت أن(لو) مصدرية، واللافت عدم مجيئها بعد ما فيه معنى الود، والمصدر المؤول هنا فاعل(ضرَّ) أو اسم لـ(كان) على التنازع، والتقدير : ما كان ضرَّك منُّك، ومن هذا القبيل قول امرئ القيس :

تروح من الحيِّ أو تبتكر **وماذا يضُرُّك لو تنتظر.**

،وقال ابن الدمينة:

أكثرتُ من ليتني- لو كان ينفعني- ومن مُنَى النفس لو تعطى أمانيها

فـ(لو) في هذا البيت مصدرية ، والمصدر المؤول منها ومن الفعل(تعطى) مبتدأ مؤخر، والتقدير: ومن منى النفس إعطاؤها أمانيها، والخبر هو شبه الجملة (من منى النفس) أو ما تتعلق به، وقال عنترة:

وأحب لو أسقيكِ غير تملُّق والله من سَقَمٍ أصابك من دمي

رابعا: تكون (لو) حرف تمنٍّ .

ذهب بعضهم إلى أن (لو) تكون للتمني **واستدلوا على ذلك بنحو " لو تأتيني فتحدِّثَني "** بنصب(تحدثني) لأن المضارع لا ينصب في هذه الحالة عند الجمهور إلا إذا كان معطوفا على كلام إنشائي، والتمني ضرب من الإنشاء ، وجعلوا منه **قوله تعالى : فلو أن لنا كرة فنكونَ من المؤمنين** الشعراء 102/26. بنصب(نكونَ) واختلف في (لو) هذه فجعلها بعضهم قسما قائما برأسه ، فلا تحتاج إلى جواب البتة لا بمضارع منصوب ولا بجواب شرط مقدر، وهو الراجح ، وزعم آخرون أنها الشرطية وقد أشربت معنى التمني ، لذا يتكلفون تقدير جواب لها، واستدلوا على ذلك بأنهم قد يجمعون لها بين جوابين ، كقول المُهَلْهِل الشاعر :

فلو نُبِش المقابرُ عن كُليب **فيُخْبَرَ** بالذنائب أيُّ زيرِ
بيوم الشَّعْثَمَيْنِ **لقرَّ** عينا وكيف لقاء مَنْ تحت القبورِ

فـ(لو) هنا جيء لها بجوابين أولهما – وهو(فيخبرَ) - مضارع منصوب، مما يوحي بأن (لو) قبله دالة على التمني، لأن المضارع معطوفا لا ينصب عند الجمهور إلا إذا كان مسبوقا بكلام إنشائي، والتمني ضرب من الإنشاء، والثاني ماض مقترن باللام ، وهو(لـقـرَّ) وهذا يؤنس بأن (لو) شرطيةٌ فـ(لو)هنا أجيبت بما يوحي بدلالتها على معنيي التمني، والشرط ، والراجح أنه ليس في ذلك دليل على ملازمتها لمعنى الشرط، وعدم استقلال معنى التمني بها، فالنصوص السابقة من التكلف والافتعال أن نقدر فيها لـ(لو) جوابا لـتأكيد شرطيتها، لأن المعنى لا يفتقر إلى ذلك، فلا مانع من القول باستقلال معنى التمني به دون الشرط ، وأن يجتمع فيها أحيانا معنيا التمني والشرط كما في الشاهد السابق. ومما يتضح فيه معنى دلالة (لو) على التمني فقط قول عنترة :

أمِنْ سمية دمعُ العين تذريفُ لو أنَّ ذا منكِ قبلَ اليوم معروفُ

ومنه قول الآخر :

دامنَّ سعْدُك لوْ رحمْتِ متيما لولاك لم يك للصبابة جانحا.

فعنترة، يعبر في البيت السابق عن مفاجأته بإظهار هذه المرأة حبها له، ويتمنى لو كانت قد أفصحت له عن هذا الحب من قبل. ومن الافتعال الإصرار على أن (لو) هنا ما زالت شرطية ، وأننا مطالبون بتقدير جواب لها، وهو ما نلاحظه في قول ابن الدمينة السابق الذكر:

أكثرتُ من ليتني- لو كان ينفعني- ومن مُنَى النفس لو تعطى أمانيها

فالشاعر هنا في قوله(لو كان ينفعني) يتمنى لو كان ينفعه كثرة التمني، **ومنه قول ابن الدمينة أيضا:**

وإني وذاك الهجرَ لو تعلمينه كعازبة عن طفلها وهْي رائمُ

ومن هذا القبيل قول الشاعر:

إنِّي لأحفظ غيبكم ويسرُّني لو تعلمين بصالح أن تُذْكَري

رابعاً : (لو) حرف للعرض.

ذكر بعضهم أن (لو) تكون حرفاً للطلب على سبيل العرض ، وذلك نحو " **لو تنزلُ عندنا فتصيبَ خيراً**. ومعناه انزل عندنا فتصيب خيراً، وفي ضوء إقرارنا بدلالتها على التمني يغدو طبيعيا قبول دلالتها على العرض، لأن العرض والتمني ضربان مختلفان من أضرب الطلب .

خامساً : الأحكام النحوية لـ(لو)

1-أحكام فعل الشرط مع(لو) تختص (لو) بالدخول على الجملة الفعلية، وقد يليها ما ظاهره جملة اسمية ، فيؤوَّل تأويلا يؤول به إلى الجملة الفعلية ، كأن يكون الاسم بعدها فاعلا لفعل محذوف ، وقد يليها اسم منصوب على الاشتغال ، أو على أنه خبر لـ(كان) مقدرة، وقد يلي (لو) الجملة الاسمية شذوذا . وفيما يلي توضيح هذه الحالات بالنصوص المناسبة :

أ-**لو ذاتُ سوار لطمتني** . دخلت(لو) في هذا المثل في الظاهر على جملة اسمية، وهو في التقدير عند النحاة جملة فعلية، لأن (ذات سوار) فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور(لطمتني) والتقدير: لو لطمتني ذات سوار لطمتني، وعلى هذا التأويل بضرب من التأتي يؤول الاسم المرفوع إلى الفاعلية بعد(لو) في الشاهدين التاليين :

أ- **لو أنتمْ تملكون** خزائن رحمة ربي إذاً لأمْسَكْتُم خشية الإنفاق . الإسراء 100/17 .

والأصل في الأول : لو تملكون تملكون خرائن ..، فلما حذف الفعل الرافع للفاعل تحول الفاعل الضمير المتصل إلى ضمير رفع منفصل، وهو (أنتم) وقيل إن هذا الضمير مرفوع على أنه اسم لـ(كان) والتقدير: لو كنتم تملكون .

ب- لا يأمنِ الدهرَ ذو بغي، **ولو ملكاً** جنودُه ضاق عنها السهل والجبلُ
- التمس **ولو خاتما** من حديد .

الاسم المنصوب في هذين المثالين كل منهما خبرلـ(كان) محذوفة ، والتقدير في الأول : ولو كان ذو البغي ملكا، وفي الثاني: لو كان الملتَمَسُ خاتما من حديد ، وفي الحالتين يفضي التقدير بـ(لو) إلى الدخول على الجملة الفعلية.

ج- لو **زيداً** رأيته أكرمتَه .

فـ(زيداً) هنا مفعول به لفعل محذوف، وذلك على ما يعرف بالاشتغال، والتقدير: لو رأيتُ زيدا رأيتُ لأكرمته .

د- لو بغير الماءِ حلقي شرِقٌ كنتُ كالغَصَّان بالماء اعتصاري

من الشاذ دخول(لو) على الجملة الاسمية في هذا البيت ، فالتقدير هنا : **لو حلقي شَرِقٌ بغير الماء،** فالظاهر أن (لو) دخلت هنا على جملة اسمية مكونة من المبتدأ (حلقي) والخبر(شرِقٌ) وهذا شاذ ، و قد تكلف بعضهم تكلفا شديدا لتأويله تأويلا يفضي به إلى الجملة الفعلية .

2-أحكام جواب(لو). يكون جوابها مضارعا منفيا بـ(لم) كما يكون ماضيا مثبتا أو منفيا ، والغالب فيه إذا كان مثبتا أن يقترن باللام ، والغالب فيه إذا كان منفيا ألا يقترن بها . وهذه الحالات واضحة في النصوص التالية :

أ- لو لم يخفِ الله **لم يعصه** .
ب- لو نشاءُ **لجعلناه حُطاما** . الواقعة 65/56 .
ت- لو نشاء **جعلّناه أجاجا** الواقعة 70/56 .
ث- لو شاء ربُّكَ **ما فعلوه** الأنعام 112/6 .
ج- ولو نُعْطى الخيارَ **لما افترقنا** ولكن لا خيار مع الليالي .

ومن النادر الذي لا يقاس اقتران جواب (لو) بـ(قد) ومما لا يقاس أيضا مجيئه جملة اسمية . وفيما يلي الأمثلة لكل هذه الحالات :

لو شئْتِ قد نقَع الفؤاد بشَرْبة تدع الحوائمَ لا يجِـدْن غليلاً[1]

جواب (لو) هنا جملة مقترنة بـ(قد) وهي قوله(قد نقع الفؤادُ) وهذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليها، ومن أيضا قول ابن الدمينة:

ولو أنَّ قولا يَكْلُمُ الجسمَ قد بدا بجسميَ من قولِ الوُشاة كلومُ

ومن ذلك قول أبي تمام :

فأضحَوا لو اسْطاعوا لفَرْط محبة لقد عُلِّقَتْ خوفا عليك التمائمُ

ومن النادر الشاذ ايضا مجيء جواب (لو) جملة اسمية في قول الشاعر .

قالت سلامةُ: لم يكن لك عادة أن تتركَ الأعداءَ حتى تُعْذرا.
لو كان قتلٌ يا سلام فراحةٌ لكن فررتُ مخافةً أن أوسرا

الظاهر هنا أن جواب(لو) جاء شذوذا جملة اسمية مقترنة بالفاء ومحذوفة الخبر، والتقدير: لو كان قتلٌ فالأمر راحة، أو فلي راحة. وحمله آخرون على أن الفاء عاطفة لـ(راحة) على القتل، وجواب(لو) محذوف ، والتقدير : لو كان قتل فراحة لثبتُّ في ساح المعركة، وهذا هو المناسب للمعنى لأصول الصناعة، لأن الحمل على الشاذ لا يلجأ إليه إلا إذا تعذر الحمل على المقيس، ولأن حذف جواب الشرط لدلالة السياق عليه أمر وارد، وهنا الجواب

[1] **- نقع الفؤاد : رَوِي ، أي تخلص مما به من شدة الشوق، والحوائم : الطيور العطشى التي تحوم حول الماء انتظارا للوقت الملائم للشرب، والغليل العطش .**

المحذوف مفهوم من قول الشاعر: **لكن فررتُ مخافةً أن أوسرا، فالتقدير على ذلك لو كان قتل فراحة لما فررت، ولكن فررت مخافة الأسر.** ومما جاء فيه جواب(لو) جملة اسمية شذوذا قوله تعالى :**ولو أنَّهم آمنوا واتقَوا لمثوبةٌ من عندِ الله خيرٌ** .البقرة 103/2

3- **مجيء (أنَّ) بعد(لو)** تأتي(أنَّ) بعد (لو) نحو **" لو أنك درست لنجحتَ"** ويكون خبرها جملة ، أو شبه جملة ، أوسما جامدا أو مشتقا ، وقد اختُلِفَ في المصدر المؤول منها ومن معموليها ، فقيل هو مبتدأ غير محتاج إلى خبر اكتفاءً بالمسند والمسند إليه اللذين بعد(أنَ) والتقدير: لو دراستُك ، وقيل هو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : لو دراستك حاصلة أو ثابتة ، وقد أجاز أصحاب هذين الرأيين دخول (لو) على الجملة الاسمية مع (أنَّ) خاصة ، والراجح الرأي القائل بأن المصدر المؤول في هذه الحالة فاعل لفعل محذوف ، وفي ذلك محافظة على طرد القاعدة التي تنصُّ على أن (لو) مختصة بالدخول على الجملة الفعلية ، و من هذا القبيل **قوله تعالى :ولو أنَّهم صبروا حتى تخرجَ إليهم لكان خيرا لهم ، والله غفور رحيم . الحجرات5/49** . فالمصدر المؤول (صبرهم) مبتدأ مستغن عن الخبر، أو خبره محذوف، والتقدير لو صبرهم حاصل، أو فاعل لفعل محذوف والتقدير: لو ثبت صبرهم . وعلى هذه الأوجه يحمل المصدر المؤول المشار إليها في النصوص التالية :

- ما أطيبَ العيشَ لو **أن الفتى حجرٌ** تنبو الحوادثُ عنها وهو ملمومُ
- وإن يأتِ الأحزابُ يودُّوا لو **أنّهم بادون**[1] في الأعراب . الأحزاب 20/33 أي : لو أنهم ظاهرون أو بادون مع الأعراب في البادية

- ولو **أنَّ حيَّاً مُدْرِكُ** الفلاح أدْرَكه ملاعِبُ الرماح
- ولو **أنَّ عندنا ذكرا** من الأولين لكنا عبادَ الله المُخْلَصِينَ . الصافات 168/37-169 .

4--**(لو) حرف مهمل** وإعماله شاذ ، في كل حالاتها ، ولو أريد بها المستقبل، و زعم بعضهم أن الجزم بها لغة لبعض العرب ، لذا أجاز جماعة أن تعمل(لو) هذا العمل في الشعر، وجعلوا منه :

- تامتْ فؤادكَ لو **يحزنْكَ** ما صنعتْ إحدى نساء بني ذهل بن شيبانا .[2]
- لو **يشأْ** طار به ذو ميعةٍ لا حقُ الآطال نهْدٌ ذو خُصَل .[3]

وقد خُرِّج سكون (يحزنْك) في البيت الأول على أنه من إسكان حرف الإعراب تخفيفا ، وليس إعمالالـ(لو) وهذا الإسكان مسموع في بعض القراءات وهو غير مقيس . أما (يشأْ) في البيت الثاني فحمل على أنه من قبيل همز الألف الساكنة ، وأن أصله على لغة من قال (شا يشا) في (شاء يشاء) ثم همزة الألف **الساكنة شذوذا كما همزوا" العأْلَم والخأْتم "** ولا يخفى ما في هذا التخريج من الافتعال والتكلف.

الـــلام الـــمـــفـــــردة

حرف يستعمل عاملا، ومهملا، ويستعمل عاملا للجر، وله معان متعددة، كما يُسْتعمل عاملا للجزم ، كما يكون مهملا، وله مواضع وأحكام ومعان متعددة أيضا، وفيما يلي تفصيل القول في هذا الإجمال.

---

[1] - بادون أي حاضرون في البادية مع الأعراب .

[2] - تامت فؤادك : أذهبت عقلك من شدة الحب . والمعنى أنها لو أرادت أن تحزنك بشيء مما تصنعه كالتمنُّع وإخلاف الوعد لتامت فؤادك ، ولكنها أرادت سرورك ، فجاءت إليك .

[3] - المَيْعَة : النشاط ، و ذو الميعة : الجواد النشيط . ومفرد الآطال : إِطِل ، وهي الخاصرة ولاحق الآطال : لحقت إطِلُه بأختها لشدة ضموره .، والنَّهْد : الجسيم العالي .

أولا : اللام الجارة وأبرز معانيها.

1-الاستحقاق. وذلك عندما تضيف شيئا إلى شيء يستحقه، ولكن المضاف لا يمكن ملكه، كقولنا: الحمد لله، فاللام تفيد أنها أضافت إلى الله تعالى الحمدَ على سبيل الاستحقاق، والمعنى أنه تعالى يستحق أن يحمد، وهو جدير به، واللافت أن المضاف في المعنى، وهو الحمد مفهوم معنوي غير قابل لأن يملك، ومن هذا القبيل : ويل للمطففين - العزة لله - النار للكافرين.

2-الاختصاص .إضافة شيء لشيء ،اختص به، وليس بينهما علاقة ملكية، إما لأن المضاف لا يُملَكُ، وذلك نحو: الجنة للمؤمنين، والعدل لعمر، وإما لأن المضاف إليه غير قابل لأن يمتلك، وذلك نحو: الحصير للمسجد، والسرج للفرس، والسراج للمسجد.

3-المـــــلك . وهو إضافة شيء قابل للامتلاك إلى القادر على الامتلاك، وذلك نحو : له ما في السماوات وما في الأرض، ونحو الثوب لزيد، والكتاب لعمرو.

4-التمليك . وهو إضافتك شيئا يمكن أن يُملَك إلى شيء قادر على الامتلاك، وذلك نحو : وهبت لزيد دينارا، وجعلت لك نصيبا من مالي .

5-شبه التمليك، وإضافتك شيئا غير قابل للامتلاك إلى شيء قادر على امتلاك شيء ، وذلك نحو : والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا. [النحل 72/16]. ويمكن أن يجعل ذلك من قبل الاختصاص. كما يمكن جعل كل ما تقدم تحت اسم واحد، هو الإضافة أو النسبة ، أو الإسناد بالمعنى العام لهذه الكلمات، وليس بالمعنى الاصطلاحي. وهو ما أميل إليه حرصا على قلة التفريعات، والتقسيمات المعقِّدة أو المربكة، والاقتصاد في ذلك شيء مطلوب في الأحكام والقواعد والقوانين.

6-**التعليل** . وذلك عندما يكون المجرور باللام علة أو سببا للحدث الذي يتعلقان به، وذلك نحو (جئت لحُبِّي العلمَ) ومنه أيضا قوله تعالى : **(لإيلاف قريش**، إيلافهم رحلة الشتاء والصيف، فليعبدوا ربَّ هذا البيت)، أي : فليعبدوا رب هذا البيت لأنه يسَّر لهم رحلة التجارة شتاء وصيفا، وجعلها لهم بمنزلة العادة الطبيعية المألوفة، ومنه قول امرئ القيس:

ويومَ عقرتُ **للعذارى** مَطِيَّتي فيا عجبا من رحلها المُتَحَمَّلِ[1]

7-**توكيد النفي(لام الجحود)** . وهي اللام الداخلة في الظاهر على الفعل مسبوقة بفعل كون ماض منفي بـ(ما) نحو(ما كان) أو مضارع منفي بـ(لم) نحو (لم يكن)، وقد اشترط الجمهور أن يكون الفعل المقرون بهذه اللام مسندا إلى ما أسند إليه فعل الكون المنفي، وقد يحذف فعل الكون المنفي، فيقدر. واختلفوا فيه بين التمام والنقصان، كما اختلفوا في اللام نفسها، فذهب بعضهم إلى أنها أصلية، متعلقة هي والمصدر الذي يليها بخبر الفعل المحذوف على القول بنقصانه، وبالفعل نفسه على القول بتمامه، وذهب بعضهم إلى أن هذه اللام زائدة، والمصدر الذي يليها مجرور لفظا منصوب محلا على أنه هو الخبر للفعل الناقص السابق. وفيما يلي تفصيل القول في النصوص الموضِّحة لهذا التأصيل النظري.

---

[1] -**المتحمَّل أي المحمول، والواو في(ويوم) حرف عطف ، عَطَفَ(يوم) هنا على (يوم) في قوله في البيت السابق(ولاسيما يومٍ بدارة جُلْجُل) الذي رُوي بالرفع وبالجر. فـ(يوم) مبني على الفتح، لأنه مضاف في الظاهر إلى مبني، وهو الفعل (عقر) في محل جر، أو رفع، وذلك بحسب رواية المعطوف عليه.**

أ- ما كان الله ليطلعَكم على الغيب. [آل عمران 179/3]

اللام في (ليطلعهم) هي لام الجحود، جيء بها لتوكيد النفي، وهي مسبوقة بفعل كون منفي، وهو(ما كان) والمصدر المؤول من (أن) المقدرة بعد اللام، و الفعل(يطلعهم) مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلقان بفعل الكون نفسه عند من قال بتمامه، وبخبره عند من قال بنقصانه، والتقدير: ما كان الله مريدا لإطلاعهم، وكذلك الأمر في قوله تعالى: **لم يكنِ الله ليغفر لهم**.[النساء 137/4]وفي قوله تعالى : **وإن كان مكرهم لِتزولَ[1] منه الجبال**. [إبراهيم 14/ 46]

وقد يحذف فعل الكون قبل هذه اللام، ومما حمل على ذلك عند بعضهم، قول أبي الدرداء في الركعتين بعد صلاة العصر : **ما أنا لأدعهما[2].** فهذا الأثر شاهد عند بعضهم على حذف فعل الكون المنفي قبل لام توكيد النفي، أو لام الجحود، والتقدير: ما كنت لأدعهما، وقيل : إن (ما) نافية عاملة عمل ليس، وخبرها محذوف، وبه تتعلق لام الجحود مع مجرورها، والتقدير: ما أنا مريدا لتركهما. وهو ما قيل أيضا في البيت التالي:

فما جَمْعٌ ليغلبَ جمعَ قومي مقاومة ولا فردا لفرد.

حُمِـلَ البيت عند بعضهم على حذف فعل الكون المنفي الذي يكون عادة قبل لام الجحود، والتقدير: فما كان جمع ليغلب جمع قومي. واللام في (ليغلب) هي لا م الجحود أو لا توكيد النفي. و قيل : إن هذا غير متعيِّن، فـ(ما) يمكن أن تكون عاملة عمل(ليس) واللام متعلقة بخبرها المحذوف، والتقدير: فما جمع متأهِّلا لغلب جمع قومي مقومة، ولا فرد ا لفرد.

8- **انتهاء الغاية كـ(إلى)** . ومنه قوله تعالى : فيومئذ تحدِّث أخبارها بأن ربك **أوحى لها**. [الزلزلة: 49/4-5] أي: أوحى إليها، وذلك كما في(لأجل مسمى) من قوله تعالى: وسخر الشمس والقمر, كلٌّ يجري **لأجل** مسمى.[الرعد 2/13] أي يجري إلى أجل مسمى.
9- **الاستعلاء كـ(على)** . وذلك كما في قوله تعالى : ويخرون للأذقان[الإسراء 109/17] أي على الأذقان، ومنه (لجنبه) في قوله تعالى : وإذا مسَّ الإنسانَ الضرُّ دعانا لجنبه، أو قائما أو قاعدا.[يونس 12/10] أي دعانا متكئا على جنبه. و من ذلك عند بعضهم قول الشاعر:

تناوَلَـه بالرمح ثم انثنى له فخرَّ صريعا لليدين وللفم.

خرَّ: أي سقط، وصريعا أي طريحا على الأرض، و لليدين وللفم أي على اليدين، وعلى الفم .

10-**الظرفية الزمانية** . كـ(في) ومنه (ليوم القيامة) في قوله تعالى : ونضعُ الموازينَ القِسْطَ ليوم القيامة، فلا تُـظْـلَـمُ نفسٌ شيئا.[الأنبياء 47/21] أي: في يوم القيامة.

11- **الظرفية المرادفة لـ(عند)**. ومنه (لِمَا جاءهم) في قوله تعالى: بل كذّبوا بالحق لِما جاءهم. [ق 5/50] أي عندما جاءهم، وذلك على قراءة كسر اللام، وعدم تشديد الميم. ومنه قولهم: كتبه لخمس خلون من رمضان. أي عند خمس .
12- **الظرفية المرادفة لـ(بعد)** . ومنه قوله تعالى : أقم الصلاة لدلوكِ الشمس إلى غسق الليل. [الإسراء 78/17] أي بعد دلوك الشمس، ومنه قوله(ص): صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته. أي بعد رؤيته.

---

[1] - **وذلك بكسر اللام، وقد قرئ أيضا بفتحها ورفع الفعل، على أن تكون (إن) مخففة من(إنَّ) واللام المفتوحة اللام الفارقة.**
[2] - **الأثر ينسب لأبي الدرداء، والكلام عن الركعتين بعد صلاة العصر .**

13- المعية . ومنه في قول الشاعر عبارة (لطول اجتماع) أي مع طول اجتماع :

فلما تفرَّقنا كأني ومالكا لطول اجتماع لم نبِتْ ليلة معا .

وقيل : إن اللام هنا معناها معنى (بعد) الظرفية الزمانية، والتقدير: كأني ومالكا بعد طول اجتماع لم نبت ليلة معا. وقيل غير ذلك . فلينظر في مظانه.

14- **مرادفة (مِن) بمعان مختلفة**. كقولنا : سمعت له صراخا. أي منه، وهي هنا تدل على ابتداء الغاية. ومنه قولنا أيضا : علمت رأيا له. ويمكن أن يكون المعنى علمت منه رأيا، ويمكن أن تكون اللام هنا للملك أو شبهه.

15- **التبليغ** . وهي اللام الجارة للسامع أو من أو ما في معناه، نحو قلت له، وشرحت له، وأذنت له.

16- **مرادفة عن** . أي استعمالها حيث تستعمل (عن) نحو قول الشاعر:

كضرائر الحسناء قلن **لوجهها** حسدا وبغضا: إنه لدميم

أي قلن عن وجهها، ومنه (للذين كفروا) من قوله تعالى :وقال الذين كفروا **للذين** آمنوا: لو كان خيرا ما سبقونا إليه.[الأحقاف11/46] أي: قال الذين كفروا عن الذين آمنوا.

17- **الصيرورة. و تسمى لام المآل** . أو العاقبة، والمراد بذلك أن المجرور بها مآل أو منتهى لشيءٍ أو حدثٍ ما، وهو ما يلاحظ في قوله تعالى : فالتقطه آل فرعون **ليكون** لهم عدوا وحزَنا. [القصص 8/28] ومنه ما في قول الشاعر :

فللموت تغذو الوالداتُ سخالَها كما **لخراب** الدور تُبْنى المساكنُ .

18-**القسم المصحوب بالتعجب** . وتختص بلفظ الجلالة الله، ومنه قول الشاعر:

لله يبقى على الأيام ذو حَـيَد. بمُشْــمَخِرٍّبه الظيآن والآسُ[1]

فاللام في عبارة "لله " تفيد التعجب والقسم، وجملة" يبقى ذو حيد" جواب قسم، لا محل لها من الإعراب، والتقدير: أقسم لله لا يبقى، والجار والمجرور متعلقان بالفعل(أقسم) المحذوف، والمراد أن اللام الجارة لا تفيد القسم إلا مصحوبا بمعنى التعجب، لذا قال سيبويه في معرض حديثه عن القسم : وبعض العرب يقول في هذا المعنى : لله يبقى ، فيجيء باللام، ولا يجيء إلا أن يكون فيه معنى التعجب.

19- **التعجب المجرد من القسم**. و يكون ذلك في باب النداء وغيره . وذلك نحو : يا لك رجلا عالما. ولله دره فارسا، ولله أنت. ومن ذلك أيضا قول امرئ الشاعر:

فيا **لك** من ليل، كأن نجومَه بكل مُغَـار الفَتْل شُدَّتْ بِيَذْبُـلِ[2]

---

[1] - **يقسم الشاعر إن كل كائن حي في هذه الدنيا إلى الموت لا محالة، ولو كان ذا حيد ،أي لو كان وعِلا، يعيش في قمة جبل مُشْمَخِـرٍّ، أي عال جدا، عامر بمختلف النباتات والأشجار كالظيَّان، وهو ياسمين البر، و الآس وهو الريحان . والحيَد اعوجاج يكون في قرن الوعِل، وفي الحيد روايات ومعان أخرى تنظر في مظانها**

[2] - **يعجب امرؤ القيس من طول ليله، فنجومه ثابتة في السماء لا تغيب، كأنها مربوطة بالجبل المسمَّى يذبل بكل حبل، أغير فتله، أي أحكم.**

فاللام في(لك) للتعجب بلا قسمٍ، ولام التعجب إذا كانت مع النداء فتحت، وإن لم تكن معه كسرت كما في قول الشاعر :

شبابٌ وشيبٌ وافتقار وثروة **فلله** هذا الدهرُ كيف تردَّدا[1]

20-التعدية. والمراد بذلك اللام الداخلة على مفعول يتعدى إليه الفعل بنفسه تارة وباللام تارة أخرى ، ومنه قوله تعالى : فهب لي من لدنك وليا. مريم 5/19. والتقدير: فهبني وليا من لدنك. أي أعطني أو امنحني. ومنه اللام في (لعمرو) من قولنا : ما أضرب زيدا لعمرو !

21- **لام التبيين** .وهذه ثلاثة أقسام :

أ- تبيين مفعولية ملتبسة بفاعلية، واللام التي تقوم بذلك متعلقة مع مجرورها بمذكور، وضابطها أن تقع بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل يفيدان حبا أو كرها، وذلك نحو : ما أحبني لفلان وما أحبني إليه، وزيد أحب لي من عمرو، وزيد أحب إلي من عمرو، فالمجرور باللام في هذه الحالة مفعول في المعنى، أي محبوب لدى غيره، وأما المجرور بـ(إلى) ففاعل في المعنى، أي هو الذي يحب غيره.، ومن هذا القبيل قوله تعالى: ربِّ. السجنُ أحبُّ إليَّ مما يدعونني إليه.

ب- تبيين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية، وهي المتعلقة بمحذوف، يستأنف للتبيين، ولا يمكن الاستغناء عنها، وذلك نحو : تبا لزيد، أو ويحا له، وذلك لأنهما بمعنى خسر زيد أو هلك .

ت- تبيين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية، وذلك نحو : سقيا لزيد، وجدعا لأنفك، وقيل بعدا للقوم الظالمين .

22- **التوكيد** . والمراد بذلك اللام الجارة الزائدة، وذلك على النحو التالي :

أ- اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله، وزيادتها هنا سماعية شاذة في الاستعمال والقياس، ومن ذلك قول الشاعر:

ومن يك ذا عظم صليب رجا به **ليكسر** عظمَ الدهر، فالدهرُ غالبُهْ

فالمصدر المؤوول من الفعل(يكسر) و(أن) الناصبة المقدرة مجرور بحرف جر زائد شذوذا في المفعول به، والتقدير: رجا لكسر الدهر ، والأصل: رجا كسرَ الدهر، ومن هذا القبيل ما في البيت التالي:

أريد **لأنسى** ذكرها، فكأنَّما تمثلُ لي ليلى بكل سبيل

فالتقدير : أريدُ لنسيان ذكرها، بزيادة اللام شذوذا في مفعول (أريد) والأصل: أريد نسيانَ ذكرها، ومن هذا القبيل زيادة اللام شذوذا في ا(مسلم) مفعول الفعل (أجارَ) في البيت التالي:

وملكتَ ما بينَ العراق ويثربٍ ملكا أجار **لمسلم** ومعاهدِ

أي: أجار مسلما ومعاهدا ، أي حمى، والمعاهد هو غيُر المسلم الذي يعيش في الدولة الإسلامية، وتعني بحمايته .

---

[1] - **يريد الأعشى أن الدهر لا يثبت على حال، فأحواله : شباب وشيب أ ي اكتهال، وغنى وفقر، وكيف تردّد، أي كيف تحوّل وتغير ؟ والتردُّد هنا هو الرجوع إلى الشيء مرة بعد مرة للتصرف فيه .**

ب- اللام المعترضة بين المتضايفين لتقوية الاختصاص وتوكيده ، وذلك في عبارات من قبيل : لا أبا لك، ولا أبا لزيد، ولا أخا لزيد، فاسم لا النافية للجنس في هذه العبارات المطردة في الاستعمال، معرب منصوب، وعلامة نصبه الألف، وهو مضاف، وزيد ، أو الكاف مضاف إليه، واللام زائدة بين المتضايفين، وذلك على لغة الإعراب بالحرف في الأسماء الخمسة، و حَمَلَ بعضهم الأسماء الخمسة في مثل هذه العبارات على لغة القصر، فـ(أخا) اسم لا مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، واللام الجارة فيما بعد أصلية والجار والمجرور خبر(لا) أو متعلقان بخبرها. ومما حملت فيه اللام على الزيادة شذوذا بين المتضايفين قول الشاعر:

يا بؤسَ للحرب التي وضعتْ أراهط، فاستراحوا.

فـ(بؤسَ) منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، واللام زائدة شذوذا، بين المتضايفين لتوكيد الاختصاص الناجم عن الإضافة، والحرب في المحل مجرور بالإضافة ، لا بحرف الجر. والأراهط جمع مفرده رَهْط، ورهط الرجل قومه، وقبيلته والأدْنَــوْن منه، يقول: بئس الحرب تلك التي تخلَّــفَ عنها أهلوها، وأخلدوا إلى الراحة والدعة، وهو تعريض بهؤلاء القوم وذم لهم بالجبن.

ب- لام التقوية .وهي الزائدة كما يزعم النحاة لتقوية عامل ضعف لتقدم معموله عليه، وذلك إذا كان العامل فعلا متصرفا، أو ضعف لكونه فرعا على الفعل في العمل، كالمشتقات العاملة عمل الأفعال التي اشتقت منها، ومن القبيل الأول قوله تعالى :إن كنتم للرؤيا تعبرون. فالرؤيا اسم مجرور لفظا منصوب محلا على أنه مفعول به للفعل(تعبرون) وزيدت اللام في مفعوله كما يزعم النحاة لأنه ضعف بتقدم مفعوله عليه ، وكذلك الأمر في قوله تعالى : (هم لربهم يرهبون)

ومن القبيل الثاني قوله تعالى : (أنلزمكموها وأنتم لها كارهون) فاللام في (لها) زائدة في مفعول اسم الفاعل(كارهون)والأصل وأنتم كارهون إياها، وإنما زيدت اللام في مفعول اسم الفاعل لأنه عامل ضعيف، فهو فرع في العمل على الفعل. وكذلك الأمر في قوله تعالى: - إنها لظى نزَّاعة لِلشَّوَى- فعَّال لما يريد . هذا وزيادة اللام مقصورة على السماع عند الجمهور في الحالة الأولى، أي حالة الفعل الذي ضعف، وجائزة في الحالة الثانية، أي حالة عمل الاسم المشتق. لذا يقال قياسا: فعَّال الخيرَ، وفعال للخير، وقيل: إن اللام مع هذه المشتقات أصلية متعلقة ومجرورها بالمشتق المذكور.

ت- لام المستغاث به عند بعضهم كالمبرد وابن خروف، وذلك نحو : يا لَـزَيدٍ لِعمرو. فقد قيل : إن اللام في (لزيد) زائدة لأن المستغاث به منادىً في المعنى، فزيد على ذلك مجرور لفظا منصوب محلا، لأنه مفرد علم يبنى على الضم في محل نصب. واستدل من قال بزيادتها بجواز حذفها، كأن يقال : يا زيدُ لِعمرو. و قيل: إنها أصلية واختلفوا في تعليقها، فقيل : تعلق بـ(يا) لما فيها من معنى الفعل، وقيل بفعل محذوف لنيابة(يا) عنه .

الـــــــلام الجــازمـــــــــة .

وهي اللام التي تسمى لام الأمر، وذلك نحو (لِيلعبْ زيدٌ) وفيما يلي أبرز أحكامها:

1- هي مكسورة في الفصيح المطرد المقيس، وبنو سُلَيْم يفتحونها، فيقولون : لَـيرمِ زيد الكرة.

2- يجوز إسكانها بعد الفاء والواو، وذلك نحو : فلْيستجيبوا لي، ولْيؤمنوا بي. لعلهم يرشدون.[البقرة 186/2]

3- إسكانها بعد(ثم) نادر، وقد أجازه بعضهم ، ومنه قوله تعالى : ثمَّ لْيقضوا تفثهم، ولْيوفوا نذورهم، ولْيطوَّفوا في البيت العتيق. [الحج 29/22]

4- تستعمل بالإجماع لأمر الغائب الفاعل، ونائب الفاعل، ، وذلك نحو:

- ونادَوا يا مالكُ لِيَـقْضِ علينا ربُّكَ. [الزخرف 77/43]
- لِـيُـعْـنَ زيدٌ بحاجتي.

5- تستعمل لأمر المتكلم لنفسه مفردا أو جمعا، وهو جائز على قلته، وذلك نحو قوله (ص):قوموا فلأصل بكم .وقوله تعالى : وقال الذين كفروا للذين آمنوا:اتبعوا سبيلنا، ولْنحملْ خطاياكم. وما هم بحاملين من خطاياهم شيئا. [العنكبوت 12/29]

6- استعمالها لأمر المخاطب شاذ عند الجمهور، وذلك بدعوى أن أمر المخاطب باللام مستغنىً عنه بأمره بفعل الأمر، وهذه دعوى عقلية ليست جديرة بأن تتحكم باللغة، لذا نرجح قول من أجاز أمر المخاطب على قلة القائلين بذلك، و قد قرئ به في قوله تعالى : قل بفضل الله ورحمته، **فبذلك فلتفرحوا**، هو خير مما يجمعون. [يونس58/10] ومنه في الحديث قوله(ص) : **لتأخذوا مصافَّـكم** .

7- تحذف في الضرورة الشعرية، ويبقى عملها، وأجاز الكسائي ذلك في غير الضرورة الشعرية، وعليه حمل بعضهم قوله تعالى : قلْ لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة، وينفقوا مما رزقناهم. [إبراهيم 31/14] أي ليقيموا الصلاة ولينفقوا ..ومنه في الشعر :

فلا تستطل مني بقائي ومُدَّتي ولكن **يكـنْ** للخير منكَ نصيبُ.

أي ليكن للخير منك نصيب، يعاتب الشاعر ابنه، و يستعطفه، بعد أن سمعه يتمنى موته، وقد طال عمره، ومن هذا القبيل قول الشاعر:

محمدُ **تفـد** نفسك كلُّ نفس إذا ما خفتَ من شيء تَبالا

الأصل: لتفد نفسَك كلُّ نفس، ولكن حذفت لام الأمر، وبقي عملها للضرورة الشعرية. ومحمدُ منادى مفرد علم، والتبال الإهلاك، يقال: تَـبَـلَ الدهرُ القومَ إذا رماهم بصروفه، وأفناهم.

ثانيا:الـلام المـفـردة غـيـر الـعـامـلـة .

1-**لام الابتداء أو لام التوكيد** . هي لا مفتوحة، مهملة معناها توكيد مضمون العلاقة الإسنادية في الجملة التي تتصدرها هذه اللام، ومنها بإجماع اللام الداخلة على المبتدأ في الجملة الاسمية، واختلف باللام الداخلة على الأفعال الجامدة كـ(بئس) والداخلة على (قد) أو على الفعل المضارع غير المؤكد بالنون، أو المضارع المقترن

بالسين وسوف، فقيل : إنها لام التوكيد، وقيل : إنها رابطة لجواب القسم، والراجح الأول ما لم يصرَّحْ بالقسم، فإن صُـرِّحَ به فهي رابطة لجملة جواب القسم بجملة فعل القسم، وفيما يلي الأمثلة والشواهد الموضحة:

- **لقادم** زيدٌ- **لأنتم** أشدُّ رهبة في صدورهم منَ الله. ذلك بأنهم قوم لا يفقهون .[الحشر 13/59]

في العبارة الأولى دخلت لام الابتداء في الظاهر على الخبر (قادم) وهي في الحقيقة داخلة على المبتدأ(زيد) لأنه متقدم في الرتبة على الخبر، وأما اللام في (لأنتم) فهي لام الابتداء الداخلة على المبتدأ الذي وقع في مكانه الحقيقي، وهو التقدم على الخبر.

- وترى كثيرا منهم يسارعون في الإثم والعدوان، وأكلِهُمُ السُّحتَ. **لبئس** ما كانوا يعملون . [المائدة 62/5]
- **لقد** كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين. [يوسف 7/12]
- **ولسوف** يعطيك ربك فترضى . [الضحى 5/59]
- **لأقسم** بيوم القيامة . [القيامة 1/75]

اختلف النحاة في اللام في كل من العبارات المظهرة السابقة، فقيل إنها لام الابتداء التي تفيد التوكيد، وهو ما نميل إليه، وقيل إنها اللام الرابطة لجواب القسم المقدر، والذي نميل إليه كما قلنا إنها لام الابتداء التي تفيد التوكيد ما لم يصرح بالقسم قبلها، فإن صُرِّح به جُعِلَتْ اللامَ رابطة لجواب القسم بجملة فعل القسم.

2-**اللام المزحلقة** . وهي لام التوكيد او الابتداء نفسها زُحلقت كما يقول النحاة عن أول الجملة، بعد أن أكدت بـ(إنَّ) كراهية ابتداء الجملة بمؤكدين.

- إن ربي لسميع الدعاء. [إبراهيم 39/14]
- إن ربك ليحكم بينهم فيما كانوا فيه يختلفون .[124/16]
- وإنك لعلى خلق عظيم . [القلم 4/68]

من المُجْمَع عليه أن اللام في كل ما تقدم هي اللام المزحلقة، وأما اللام التالية الواقعة بعد(إن) ولكنها مقترن ب(قد)، أو بفعل جامد، فقيل : إنها اللام المزحلقة أيضا، وهو ما نميل إليه، وقيل إنها رابطة لجواب القسم مع جملة القسم المحذوفة، وذلك كما في الأمثلة التالية:

- إنَّ زيدا لعسى أن يقوم – إن زيدا لنعم الرجلُ- إن زيدا لقد قام .

3-**اللام الزائدة**. وزيادتها شاذة، وتفيد التوكيد، والفرق بينها وبين اللام الزائدة العاملة للجر لفظا أن هذه اللام الزائدة، لا تعمل إعرابيا لا في اللفظ، ولا في المحل. وفيما يلي مواضع زيادتها في المسموع:

أ- زيادتها في خبر المبتدأ . وذلك نحو : (إنَّ هذان لساحران) وذلك على القول بأن (إن) حرف بمعنى (نعم) و(هذان) مبتدأ، و(ساحران) خبر للمبتدأ (هذان). ومن هذا القبيل قول الشاعر:

أم الحُلَيْس لعجوزٌ شَهْـرَبهْ ترضى من اللحم بعظم الرقبهْ

وذلك على القول بأن (عجوز) خبر للمبتدأ (أم الحليس) فاللام على ذلك زائدة في خبر المبتدأ شذوذا، وقيل إن (عجوز) خبر لمبتدأ محذوف دخلت عليه لام التوكيد أصولا، والتقدير: أم الحليس لهي عجوز شهربة، وجملة(هي عجوز شهربة) خبر للمبتدأ(أم الحليس)، وقيل غير ذلك. و الشهربة الطاعنة في السن .

ب- زيادتها في خبر(أنَّ، ولكنَّ، وزال، وما النافية) وزيادتها هنا شاذة أيضا تحفظ، ولا تقاس، وفيما يلي الأمثلة والشواهد الموضحة .

- وما أرسلنا قبلك من الرسل إلا أنهم **ليأكلون** الطعام ، ويمشون في الأسواق. [الفرقان 20/25]

جملة (يأكلون) خبر(أن) بفتح الهمزة وهي قراءة، واللام المزحلقة لا تكون إلا في خبر(إنَّ) من الأحرف المشبهة بالفعل، وهي شاذة إذا جاءت في خبر غيرها، كـخبر (أنَّ) في الشاهد السابق، وخبر(لكن) في البيت التالي:

يلومونني في حب ليلى عواذلي ولكنني من حبها **لعميدُ**

وقد تزاد اللام المؤكدة المهملة شذوذا في خبر الفعل الناقص (زال) كما في البيت التالي:

وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها **لكالهائم** المُقْصَى بكل مَرادِ

وقد تزاد في الخبر بعد(ما) النافية سواء أقلنا بإعمال(ما) أو إهمالها، كما في البيت التالي:

أمسى أبانُ ذليلا بعد عزته وما أبان **لمن** أعلاج سودانِ[1]

ث- زيادتها مع (إن) الشرطية، وهو ما قيل في تخريج البيت التالي :

لئن كانت الدنيا عليَّ كما أرى تباريحَ من ليلى فللموت أروحُ

فاللام في(لئن) زائدة عند القائلين بأنه إذا ما اجتمع شرط وقسم فالجواب للسابق منهما، وجملة(للموت أروح) لا تصلح أن تكون جوابا للقسم ، لأنها مقترنة بالفاء، وجملة جواب القسم لا تكون مقترنة بها، لذا زعم هؤلاء أن اللام في(لئن) زائدة، وليست موطئة لجواب القسم، وجملة(للموت أروح) جواب شرط جازم مقترن بالفاء، وليست جوابا للقسم، وعلى ذلك حمل هؤلاء اللام في (لئن) في البيت التالي:

لئن كان ما حُدِّثْتُه اليوم صادقا **أصم** في نهار القيظِ للشمس باديا.

جملة(أصم) جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها، وليست جوابا لقسم مقدر، بدليل جزم الفعل(أصم)، لذا حكموا على اللام بأنها زائدة شذوذا، لا موطئة لجواب قسم مقدر، وسنعود للحديث عن هذه المسألة بعد قليل.

4-**اللام الفارقة** . هي اللام الواقعة في خبر(إنْ) المخففة من(إنَّ) الثقيلة، للتفرقة بينها وبين(إن) النافية، وذهب الكوفيون إلى أن هذه اللام بمعنى(إلا) وأن (إنْ) هي النافية، وذلك نحو: إن زيدٌ لقام . فالبصريون كما لاحظنا في الفصل الماضي، يرون أن (إن) مخففة من(إنَّ) يجوز إعمالها في الجملة الاسمية، ويجب إهمالها في الجملة الفعلية، وهي ملازمة وجوبا للام بعدها إن كانت مهملة، وجوازا إن كانت عاملة، وذلك للتفريق بين(إن) المخففة من (إنَّ) و(إن)النافية، أما الكوفيون فلا يجيزون إعمال(إنْ) المخففة، وهي عندهم في مثل هذه الحالة نافية، واللام التي بعدها بمعنى (إلا) فجملة (إن زيد لشاعر) عندهم تساوي جملة(ما زيد إلا شاعر) وجملة (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين. [الأعراف 102/7] تساوي جملة(ما وجدنا أكثرهم إلا فاسقين) وكذلك قوله تعالى:وإن كنا لخاطئين.[91/12] أي ما كنا إلا خاطئين.

---

[1] - **أبانُ اسم رجل، وأعلاج: جمع عِلْج بكسر العين، وهو في هذا السياق الرجل الضخم الجسم ، والقبيح الدميم ، والسودان جمع أسود، كعُمْيان جمع أعمى، وقيل: سودان جمع للجمع (سُود)، ومفرده أسود.**

5-**اللام الرابطة لجواب** القسم، أو لجواب الشرط مع (لو) و(لولا) .

- تا الله لقد آثرك الله علينا وإن كنا لخاطئين.[91/12]
- ولولا دفع اللهِ الناسَ بعضَهم ببعض لفسدت الأرض. البقرة 251/2]
- ولو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا. [الأنبياء22/12]

6-اللام الموطئة . وهي لام داخلة على أداة شرط، وتسمى اللام المؤذنة، أو اللام الموطئة أو المُمَهِّـدَة لكون الجواب التالي في حال اجتماع شرط و قسم جوابا للقسم المتقدم، لا للشرط المتأخر[1]، وأما جواب الشرط، فمحذوف لدلالة جواب القسم عليه، والتركيب الشرطي اعتراض بين القسم وجوابه. هذا وقد يكون القسم مصرحاً، وقد يكون محذوفا مدلولا عليه بقرينة ما، وقد تحذف اللام الموطئة أيضا مع جملة القسم ،وفيما يلي توضيح هذه الأحكام بالشواهد المناسبة :

- وأقسموا بالله جهد أيمانهم **لئن** جاءتهم آية ليؤمِنُنَّ بها. [الأنعام 109/6]

اللام في(لئن) لام موطئة لجواب القسم، أي للدلالة على أنَّ جملة(ليؤمنُنَّ) جواب للقسم (أقسموا) لأنه متقدم على الشرط، أما جواب الشرط فجملته محذوفة لدلالة جملة جواب القسم عليه، والتركيب الشرطي مع جوابه المحذوف جملة اعترضت بين جملة القسم(أقسموا) وجملة جواب القسم(ليؤمنُنَّ) وكذلك الأمر في الشاهد التالي، إلا أن جملة القسم فيه محذوفة، وهو قوله تعالى:

- **لئن** أُخْـرِجوا لا يَخْرُجون معهم، ولئن قُـوتِلوا لا يَنْصُرونهم. [الحشر 12/59]

فاللام في **(لئن)** موطئة لجواب القسم، وهو جملة(يخرجون) ولكن جملة القسم محذوفة، والتقدير: أقسم لئن أُخْرجوا لا يخرجون معهم) وكذلك الأمر في الشاهدين التاليين:

لمتى صلحتَ ليقضيَنْ لكَ صالحٌ ولتُجْزَينْ إذا جزيتَ جميلا .
و**لَما** رُزِقْـتَ ليأتينكَ سيبـــه جَلَباً وليس إليك ما لم تُـرْزَقِ

والجدير بالذكر أن اللام الموطئة قد تحذف مع جملة القسم ، و القرينة عليهما عند النحاة أن الجواب الآتي، يصلح جوابا للقسم، لا للشرط، وذلك كما في قوله تعالى:

- وإن لم ينتهوا عمَّا يقولون ليمسَّن الذين كفروا منهم عذابٌ أليم. [المائدة 73/5]

فجملة(ليمسَّنَّ الذين كفروا منهم عذاب أليم) جملة جواب قسم، لاقترانها باللام، ولتوكيد المضارع بالنون، وجملة جواب لا تكون كذلك، لذا جعلت الجملة جوابا لقسم محذوف مع اللام الموطئة، والتقدير: أقسموا لئن لم ينتهوا ليمسن الذين كفروا منهم عذاب أليم. ومما يمكن أن يحمل على ذلك قوله تعالى :

- وإن أطعتموهم إنكم لمشركون . [الأنعام 121/6]

---

[1] - **نقول ذلك عملا بالقاعدة المشهورة التي تنص على أنه إذا اجتمع شرط وقسم، فالجواب للسابق منهما، والراجح ما يراه البعض من أن الجواب لمن يناسبه الجواب سواء أكان متقدما أو متأخرا، فإذا كان الجواب مثلا مقترنا بالفاء فهو للشرط، لأن القسم لا يقترن جوابه بالشرط، وإن كانت جملة الجواب مضارعا مجزوما فهي جواب للشرط بدليل الجزم، وإن كان الجواب مقترنا باللام فهو جواب للقسم إن كانت أداة الشرط لا يقترن جوابها باللام كـ(لو ولولا).**

فجملة(إنكم لمشركون)لا يصلح أن تكون جوابا للشرط الجازم، وذلك لأنها جملة اسمية، ولم تقترن بالفاء، ومعروف أن جملة جواب الشرط يجب أن تقترن بالفاء إن كانت اسمية، ولا يجوز خلوها من الفاء عند الجمهور إلا في الضرورة الشعرية، لذا يجعلون(إنكم لمشركون)جوابا لقسم محذوف مع اللام الموطئة، والتقدير: أقسم لئن أطعتموهم إنكم لمشركون.

7-**لام التعجب** .وهي لام مهملة تفيد هي والماضي الذي على زنة(فعُل) التعجب، كما يفيده أسلوبا التعجب(ما أفعل الشيءَ، وأفعل به) وذلك نحو : لكرُم زيد=ما أكرم زيدا، ولطَوُلَ زيدٌ=ما أطوله، لكتُب زيد= ما أكتبه، وهكذا دواليك يصاغ اسلوب التعجب هذا بصياغة الفعل الثلاثي المجرد على صيغة(فعُل) مقترنا باللام. والراجح أن هذه اللام لام التوكيد، نقول ذلك تخففا ما أمكن من كثرة التقسيمات والتفريعات مع سلامة التناول.

8-**لام البعد**، وهي اللام المتصلة بأسماء الإشارة المشار بها إلى البعيد، نحو تلك وذلك[1].

انتهت مذكرة عام 2019-2020

[1] **لم نذكر اللامَ الفعلية، وهي ما بقي من أصول الفعل نحو(لِ)، وهو فعل أمر من (ولى - يلي) ، لأن اللام الفعلية مركبة مع غيرها في الأصل، فهي حرف مبنى، والمقصود بالأدوات كما نعرف حروف المعاني، لا حروف المباني. أي: أن اللام الفعلية ليست لاما مفردة. وكذلك أمر اللام في(ال) التعريف.**